CL/212/SR

8 كانون الأول/ديسمبر 2023

المحاضر الموجزة للمجلس الحاكم

الدورة الـ 212

24، 25 و27 تشرين الأول/أكتوبر 2023

الجمعية الوطنية، لواندا، أنغولا

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

جدول الأعمال

1. إقرار جدول الأعمال (CL/212/A.1-rev.1) 4
2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ 211 للمجلس الحاكم (CL/211/SR).. 4
3. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 147 5
4. تقرير الرئيس
   (أ) بشأن أنشطته منذ الدورة الـ 211 للمجلس الحاكم 5
   (ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية 5
5. التقرير المرحلي للأمين العام بشأن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ 211 للمجلس الحاكم (CL/212/5-R.1) 29
6. النتائج المالية للعام 2022 (CL/212/6-R.1and R.2) 7
7. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي (CL/212/7-R.1) 10
8. الموازنة الموحدة للعام 2024 (CL/212/8-P.1) 12
9. المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي (CL/212/9-P.1) 27
10. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب
    (أ) حالة عضوية الاتحاد البرلماني الدولي 13
    (ب) النظر في الطلبات الخاصة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب– (CL/212/10(b)P.1) 14
    (ج) حالة برلمانات معينة 17
11. فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا 36
12. تحديث بشأن سياسات الاتحاد البرلماني الدولي
    (أ) سياسة لمنع التحرش والتصدي له، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي (CL/212/12(a)-P.1). 24

(ب) الفريق العامل المعني بالشفافية، والمساءلة والانفتاح (CL/212/12(b)-P.1and P.2)
..... 25
(ج) الموضوع ذو الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024 (CL/212/12(c)-P.1)
..... 25
13. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة (CL/212/13-P.1) 26
14. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى
(أ) منتدى النساء البرلمانيات (CL/212/14(a)-R.1) 48
(ب) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي (CL/212/14(b)-R.1) 49
(ج) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين(CL/212/14(c)-R.1 and R.2) .. 38
(د) لجنة شؤون الشرق الأوسط (CL/212/14(d)-R.1) 49
(هـ) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني (CL/212/14(e)-R.1) 51
(و) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) (CL/212/14(f)-R.1). 52
(ز) الفريق الاستشاري المعني بالصحة (CL/212/14(g)-R.1)..... 53
(ح) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
(CL/212/14(h)-R.1) 53
(ط) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا (CL/212/14(i)-R.1) 56
15. تعيين مدققَيْن داخليَيْن للعام 2024 (CL/212/15-P.1)..... 32
16. انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي (CL/212/16-P.1, P.2, P.3-rev, P.4-rev and 16-Inf)
..... 33
17. انتخابات اللجنة التنفيذية (CL/212/17-P.1) 57
18. تقارير عن الاجتماعات المخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي (CL/212/18-R.1)
..... 58
19. ما يستجد من أعمال 59

الجلسة الأولى

الثلاثاء، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 09:30 برئاسة معالي السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

افتتاح الجلسة

رحب **الرئيس** بالمشاركين وعبّر عن شكره للسلطات الأنغولية وللجمعية الوطنية لأنغولا على التزامهما بتنظيم الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة بنجاح، وأشار بأن النزاعات الحالية المنتشرة عبر جميع أنحاء العالم أكّدت الحاجة إلى تقدير قيمة السلام كعنصر أساسي لتحقيق جميع أهداف الإنسان وتطلعاته. ولذلك ينبغي على البرلمانيين أن يواصلوا العمل من أجل السلام ومن أجل العدالة والتسامح، كأولوية رئيسية.

وإدراكاً من **الأمين العام** بكثافة البنود المدرجة على جدول الأعمال المقبل، أشار أن كلمته الافتتاحية ستقتصر على تمنياته للمشاركين بنجاح الدورة الـ 212.

البند 1 من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال

(CL/212/A.1-rev.1)

تم إقرار جدول الأعمال.

البند 2 من جدول الأعمال

الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ 211 للمجلس الحاكم (CL/211/SR)

تمت الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ 211 للمجلس الحاكم.

البند 3 من جدول الأعمال

انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ147

بناء على مقترح السيد أ. سانتوس سيلفا (البرتغال) بتأييد من السيدة إ. بياس (موزمبيق) ومن سعادة السيد جمال فخرو (مملكة البحرين)، تم انتخاب السيدة سي. سيركويرا (أنغولا) رئيسة للجمعية العامة الـ 147 بالتزكية.

البند 4 من جدول الأعمال

تقرير الرئيس

(أ) بشأن أنشطته منذ الدورة الـ 211 للمجلس الحاكم

(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية

قال **الرئيس**، مرفقاً تقريره بعرض شرائح رقمية، إن الهدف الأول لأنشطته منذ الدورة الـ211 للمجلس الحاكم كان مواصلة تعزيز رؤية الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره أكبر منظمة برلمانية في العالم. وتحقيقاً لذلك قام بزيارة العديد من البرلمانات وشارك في أكثر من 90 فعالية عقدها الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المنظمات، كما اغتنم الفرصة المتاحة لزيادة تعزيز صورة الاتحاد البرلماني الدولي من خلال وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وكان الهدف الثاني هو تعزيز عالمية الاتحاد البرلماني الدولي من خلال زيادة عضويته بحيث تشمل برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة والبالغ عددها 193 دولة. وفي الجمعية العامة الـ 146، انضم برلمان ليبيريا مرة أخرى إلى الاتحاد البرلماني الدولي، وإذا تم، كما كان متوقعاً، قبول برلمان جزر البهاما كعضو في الجمعية العامة الحالية، سترتفع عضوية الاتحاد البرلماني الدولي لتصل إلى 180 عضواً. ومن أجل تحقيق العالمية، تواصل المنظمة جهودها الرامية إلى اجتذاب البرلمانات الـ 13 المتبقية إلى عضويتها بما فيها كونغرس الولايات المتحدة.

كان الهدف الثالث هو تعزيز الحوكمة الرشيدة للاتحاد البرلماني الدولي من خلال تدابير مثل افتتاح مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي في الأوروغواي، وتنفيذ استراتيجية الاتصالات المحدثة، والتحول الرقمي المتواصل للاتحاد البرلماني الدولي، وتوسيع نطاق التعامل البرلماني مع الأديان والمعتقدات

من أجل تعزيز السلام. تم تعزيز التعاون مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، كما تم البدء بعملية تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، مع تمديد الموعد النهائي لتقديم المقترحات ذات الصلة حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وسيتم بعد ذلك النظر في المقترحات الواردة من قبل فريق عمل يمثل جميع المجموعات الجيوسياسية مع إحالتها في حال الموافقة عليها إلى المجلس الحاكم للنظر فيها في دورته الـ 213 في آذار/مارس 2024، بهدف الانتهاء من التعديلات المقترحة للموافقة عليها في الجمعية العامة الـ 149 في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

أشاد **السيد ج. بوتيمر** (أيرلندا) بالرئيس على قيادته للاتحاد البرلماني الدولي، وأعرب عن شكره له على ارتقائه بهذا التميز إزاء التحدي المتمثل في إبراز صورة الاتحاد البرلماني الدولي.

أشار **السيد س. سوندرغارد** (الدانمرك) بأنه قد تمّ منع ممثلي منظمة رصد حقوق الإنسان من حضور الجمعية العامة الـ 146 في مملكة البحرين بسبب إلغاء تأشيراتهم في اللحظة الأخيرة، وتساءل فيما إذا تمت متابعة هذه القضية، وماذا كانت النتيجة.

قال **الرئيس** أن سلطات مملكة البحرين امتثلت للشرط الرئيسي المرتبط دائماً باستضافة الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وهو ضرورة منح التأشيرات لجميع المندوبين المشاركين. ومع ذلك فقد تم إلغاء تأشيرات أعضاء الوفد المراقب بسبب انتقاداتهم العلنية والممنهجة ضد البلد المضيف. وقد كانت انتقادات غير عادلة إطلاقاً، كما كانت موجهة بكل المقاصد والأغراض، إلى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بسبب قرارهم لصالح استضافة مملكة البحرين للجمعية العامة. وبالرغم من ذلك فقد أعرب الاتحاد البرلماني الدولي لسلطات مملكة البحرين عن قلقه إزاء الوضع.

في سياق شرحه لهذه الحالة قال سعادة **السيد جمال فخرو** (مملكة البحرين)، إن سلطات بلاده منحت تأشيرات الدخول، على النحو المتفق عليه، لجميع المندوبين الذين حضروا الجمعية العامة الـ 146. وللأسف تم في وقت لاحق إلغاء تأشيرات مسؤولي منظمة رصد حقوق الإنسان بعد إصدار تلك المنظمة لبيان غير لائق نهائياً حول مملكة البحرين والذي من شأنه أن يشوه سمعتها المحلية والدولية، وهو أمر غير مقبول.

سألت **السيدة ف. شام** (غامبيا) ما الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي لدعم البرلمانات في ضمان حضور شاغلي مناصب الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعات هيئاته.

قال **الرئيس** إنه من المتوقع أن تدعم البرلمانات حضور البرلمانيين لاجتماعات هيئات الاتحاد البرلماني الدولي التي هم أعضاء فيها، وإلا فإن الاتحاد البرلماني الدولي سيتواصل بشكل مباشر مع البرلمان المعني للبحث عن حل.

قال **الأمين العام** إن البرلمانات ملزمة عملياً بإدراج شاغلي مناصب الاتحاد البرلماني الدولي ضمن وفودها إلى اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وإلا فإنه سيتم لفت انتباهها لضرورة القيام بذلك، الأمر الذي كان له عموماً أثر منشود. وينبغي للبرلمانيين إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي بأي صعوبات يواجهونها في هذا الصدد لكي يتمكن من اتخاذ الإجراء المناسب حسب المقتضى وبما يتناسب مع كل حالة على حدة بالنسبة للحالات الأكثر إشكالاً.

قال سعادة **السيد كريم درويش** (جمهورية مصر العربية) إنه ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل أن يكرس المزيد من الجهد والاهتمام مما يكرسه في الوقت الحاضر للتقريب بين الثقافات وتعزيز احترام مختلف الأديان والمعتقدات والمبادئ التي تقوم عليها البلدان.

وأشار **الرئيس** إلى أهمية العمل الدائم والمتضافر من أجل التسامح والاحترام المتبادل وأن من بين الأدوار العديدة التي يقوم بها الاتحاد البرلماني الدولي هو منع أعمال الانقسام، والسعي من أجل الاتحاد كوسيلة لحل المشاكل وضمان مستقبل أفضل للبشرية.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير الرئيس.

البند 6 من جدول الأعمال

النتائج المالية للعام 2022

(CL/212/6-R.1and R.2)

أشار **الرئيس**، خلال طرحه لهذا البند، إلى أن المجلس الحاكم قرر في دورته الـ 211، إرجاء الموافقة على النتائج المالية لعام 2022 إلى الدورة الحالية، لأن المواعيد السابقة عن المعتاد للجمعية العامة الـ 146 تعني أن المدقق الخارجي لن يتمكن من استكمال تقريره في الوقت المناسب ليتم النظر فيه بالتزامن مع تلك النتائج.

عرضت السيدة **جي ألم إريكسون** (السويد)، عضو اللجنة التنفيذية ورئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، النتائج المالية للعام 2022 الواردة في الوثيقة CL/212/6-R.1، وقالت إن اللجنة التنفيذية قامت بدراسة هذه النتائج بشكل دقيق، إلى جانب تقرير المدقق الخارجي للحسابات الذي أكد دقة البيانات المالية وأعطى رأياً إيجابياً بشأن تدقيق الحسابات وقدم توصية واحدة بسيطة.

وكان أحد الجوانب البارزة في حسابات العام 2022 أن أداء سوق الاستثمار قد نجم عنه خسارة غير محققة مقدارها 774000 فرنك سويسري، مما أدى إلى انخفاض صافي أصول الاتحاد البرلماني الدولي لهذا العام. حالياً وبعد أن تعافت الأسواق العالمية إلى حد ما من آثار اندلاع الحرب في أوكرانيا، ومع ارتفاع أسعار الفائدة والضغوط التضخمية، ظلت عائدات الاستثمار الطويل الأجل للاتحاد البرلماني الدولي بحدود المستويات المستهدفة. ومع ذلك، تزايدت في السنوات الأخيرة المساهمات المقررة المتأخرة بشكل مضطرد، ويرجع ذلك إلى حد كبير – وإن لم يكن فقط – إلى حالة البرلمان الفنزويلي، الذي وصلت مساهماته المتأخرة حالياً إلى 625,600 فرنك سويسري. وطلب من جميع الأعضاء العمل عبر مجموعاتهم الجيوسياسية لتقليل كم المتأخرات. ومن جانبه، اتخذ الاتحاد البرلماني الدولي تدابير لتغطية عملية شطب الديون المستحقة.

وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يوافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي وعلى النتائج المالية للعام 2022.

وأعرب **الرئيس** عن شكره للجنة الفرعية للتمويل على عملها، ووصفها بأنها ضرورية للحوكمة الرشيدة للاتحاد البرلماني الدولي.

عرض المدقق الداخلي السيد أ. **غريفروي** (بلجيكا) تقريره عن حسابات العام 2022 وفق ما هو مبين في الوثيقة CL/212/6-R.2، وأوصى في ضوء الوضع المالي الصحي للاتحاد البرلماني الدولي وإدارته المالية التي تعتمد بقوة على الضوابط الداخلية، بأن يوافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي وعلى النتائج المالية لعام 2022.

شكر **الأمين العام** رئيس اللجنة الفرعية للتمويل والمدقق الداخلي على عملهم ورحب بتوصياتهم، وقال إن الاتحاد البرلماني الدولي قد بذل قصارى جهده لمعالجة قضية المساهمات غير المدفوعة التي طال أمدها. والخبر السار هو أن برلماني سان تومي وبرينسيبي وغينيا بيساو قد سددا مؤخرا مساهماتهما المقررة، مما أدى إلى خفض إجمالي المساهمات المتأخرة والتي كان الجزء الأكبر منها مستحقاً

على جمهورية فنزويلا البوليفارية وبرلمانيها المتنافسين. وقد اتخذ الاتحاد البرلماني الدولي موقفاً مفاده أن وفداً مشتركاً يضم ممثلين عن كلا البرلمانين هو وحده الذي يمكنه حضور فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي. ولم يقبل الطرفان هذا الوضع، وهو ما يفسر الغياب المستمر للوفود الفنزويلية عن الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وبمجرد تحسن حالة البلد وإجراء انتخابات جديدة، فإن سداد هذه المساهمات المتأخرة سيكون من ضمن المسائل التي سيتم مناقشتها مع السلطات الفنزويلية. وبعيداً عن ذلك، تبدو هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لضمان وفاء جميع الأعضاء بالتزاماتهم المالية تجاه المنظمة التي ستواصل إدارة مواردها بحكمة لتحقيق مردود للأموال، فضلاً عن السعي إلى مواجهة أي تحديات ذات صلة بعضويتها.

وقال **الرئيس** إنه أمكن بفضل هذه الإدارة الحكيمة تنفيذ العدد المتزايد من أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي بنجاح على مدى العقد الماضي من دون أي زيادة في المساهمات المقررة.

هنأ السيد **إس.جي.سي. السيد أبيثي** (بنين) إدارة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام بشكل خاص على النتائج المالية الإيجابية للمنظمة، وتساءل عن كيفية ضمان استقلالية المدقق الداخلي.

وردّ **الأمين العام** قائلاً بأنه تم إجراء المرحلة الأولى من التدقيق في الاتحاد البرلماني الدولي من قبل مدقق حسابات خارجي– حالياً المراقب المالي والمدقق العام للهند– الذي لم يكن لديه أي روابط عضوية مع الاتحاد البرلماني الدولي وكان مستقلاً تماماً. وفي المرحلة الثانية، كان يتم إجراء التدقيق عادة من قبل اثنين من المدققين الداخليين الذين كانوا برلمانيين ولكن عملهم التدقيقي كان مستقلاً عن إدارة الاتحاد البرلماني الدولي. وقد تم وضع هاتين المرحلتين من التدقيق لضمان الإدارة السليمة لحسابات الاتحاد البرلماني الدولي والمردود الناجم عن الأموال. رغم أنه لا يستبعد احتمال حدوث تضارب في المصالح، وأنه يعتقد أن عمل مدققي حسابات الاتحاد البرلماني الدولي كافة هو عمل مستقل تماماً.

وشدد **الرئيس** على أهمية هذا الاستقلال لتجسيد ثقة جميع الأعضاء في حسابات الاتحاد البرلماني الدولي وفي أولئك الذين قاموا بإعدادها وتدقيقها، ويعتبر أن لدى المجلس الحاكم رغبة في الموافقة على النتائج المالية للعام 2022 وعلى إدارة الأمين العام المالية للاتحاد البرلماني الدولي في العام 2022

تم اتخاذ القرار بذلك.

البند 7 من جدول الأعمال

الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي
(CL/212/7-R.1)

عرضت السيدة **ج. ألم إريكسون** (السويد)، عضو اللجنة التنفيذية ورئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، التقرير عن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي حتى تاريخ 31 تموز/يوليو 2023، على النحو الوارد في الوثيقة CL/212/7-R.1، وقالت إن أداء موازنة الاتحاد البرلماني الدولي يسير حالياً على المسار الصحيح وأن موارده المالية جيدة ومستقرة بعد التعافي التدريجي لعوائد الاستثمار عقب فترة صعبة من العام 2022. وعلاوة على ذلك، استمر سداد المساهمات المستحقة المتأخرة، حيث كان الأعضاء حريصين بطبيعة الحال على ممارسة حقوقهم الكاملة في التصويت والمشاركة خلال الأسبوع المهم بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي.

أشار **السيد أ. شاهد** (بنغلادش) إلى أن عمليات التدقيق الداخلية وحدها لا تكفي لضمان الشفافية وأنه من الأفضل أن تكملها عمليات تدقيق الحسابات الخارجية، وقال إن إدارة الاتحاد البرلماني الدولي الفعالة لأمواله وحساباته تحدد معياراً عالمياً بشكل واضح.

تساءلت **السيدة ف. شام** (غامبيا) ما إذا كان الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي قد خضع في السنوات السابقة لأي عمليات تدقيق إضافية قبل عرضه على المجلس الحاكم للنظر فيه.

واقترح **مندوب من جمهورية العراق** امكانية زيادة الشفافية وثقة الأعضاء في المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة إليهم عبر الاجتماعات الجانبية التي يتم تنظيمها في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي لهدف صريح هو مناقشة نفقات الاتحاد البرلماني الدولي وإيراداته والآليات ذات الصلة. وأنه سيكون من المفيد أن يحضر البرلمانيون وخاصة منهم المطلعون على التشعبات المالية والمحاسبية مثل هذه الاجتماعات وأن يقدموا رؤية موضوعية حول هذه المسائل.

وبيّن **الرئيس** أن الضمان مستمد من الثقة الدائمة الممنوحة لمدققي الحسابات الداخليين للاتحاد البرلماني الدولي وكذلك لمدققي حساباته الخارجيين، الذين كانوا دائماً مدققين وطنيين مستقلين تماماً من بلدان حول العالم.

وبعد أن أحاط **الأمين العام** علماً بالملاحظات المقدمة، رحب بالحرص الواضح على تعزيز الشفافية والمساءلة في العملية المحاسبية للاتحاد البرلماني الدولي. وكانت اللجنة التنفيذية بموجب الإطار القانوني تشرف على الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي، والتي كانت تمثل جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والمجموعات الجيوسياسية. وفي هذا السياق، استعرضت اللجنة التنفيذية جميع مشاريع الموازنات والنتائج المالية وقدمت توصيات إلى المجلس الحاكم على أساس تقييمات الخبراء التي أجراها مدققون خارجيون مستقلون يتمتعون بأوراق اعتماد لا يرقى إليها الشك، وتم تعيينهم بموافقة المجلس الحاكم. أما بالنسبة لدور المدققين الداخليين فإنه يتمثل في التحقق من دقة المعلومات التي سيتم تقديمها إلى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي. وداخل اللجنة التنفيذية نفسها، كانت اللجنة الفرعية للتمويل مسؤولة عن الإشراف على المسائل المالية. لذا هناك مستويات مختلفة من الشفافية والمساءلة رغم وجود مجال دائم للتحسينات المنهجية.

وقد تم توفير جميع التقارير المالية للعام 2022، بما فيها عبر الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، وقد شكلت معاً الأساس لتوصيات المدقق الداخلي واللجنة الفرعية للتمويل للمجلس الحاكم من أجل الموافقة على الإدارة المالية للأمين العام. وسيكون من دواعي سرور المدقق الداخلي واللجنة الفرعية تقديم أي توضيحات مطلوبة، وإلا فقد يكون من الممكن متابعة اقتراح جمهورية العراق بإجراء مزيد من التدقيق في الحسابات في إطار منفصل. ومع ذلك، فهو واثق من أن الضوابط الداخلية والخارجية المطبقة كافية لضمان كون الحسابات المقدمة إلى المجلس الحاكم تعكس الواقع بدقة. وقد أخذ الاتحاد البرلماني الدولي في الاعتبار التوصيات السابقة لتحسين نظامه المحاسبي، كما هو مذكور في تقرير المدقق الداخلي، كما سيقدم تقريراً في العام 2024 حول جهوده لتوسيع نطاق برنامجه المحاسبي، على النحو الذي أوصى به مدقق الحسابات الخارجي حديثاً.

وفي الختام رحب **الرئيس** بالأخبار المتعلقة بالوضع المالي المستقر للاتحاد البرلماني الدولي، وتم حث جميع رؤساء المجموعات الجيوسياسية على تشجيع أعضائهم لسداد مساهماتهم المقررة في الوقت المحدد. وعلاوة على ذلك، فمن دواعي مصلحتهم القيام بذلك، لأن فقدان أي حقوق تصويت للأعضاء في مجموعتهم من شأنه أن يضعف مكانتهم داخل المنظمة. كما يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن شكره لجميع الجهات المانحة للمساعدة التي عززت أنشطته.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بالوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي.

البند 8 من جدول الأعمال

الموازنة الموحدة للعام 2024

(CL/212/8-P.1)

عرضت **السيدة ج. ألم إريكسون** (السويد)، عضو اللجنة التنفيذية ورئيسة اللجنة الفرعية للتمويل الموازنة الموحدة لعام 2024 الواردة في الوثيقةCL/212/8-P.1 وتوقعت أن يصل إجمالي نفقات التشغيل في الموازنة إلى 17.7 مليون فرنك سويسري لهذا العام. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل على تحقيق الأهداف الخمسة المحددة في استراتيجيته للفترة 2022- 2026، مع التركيز المتواصل على العمل المناخي والتركيز الإضافي على الأنشطة المتعلقة بالسلام في ضوء العديد من الأزمات والصراعات المتواصلة والناشئة عبر أنحاء العالم كافة. كما سيواصل الاستثمار في تحوله الرقمي لتعزيز التأثير وتقديم الخدمات للأعضاء.

وفيما يخص الإيرادات، تضمنت الموازنة الموحدة زيادة بنسبة 3% في إجمالي المساهمات المقررة، على النحو الذي وافق عليه المجلس الحاكم، بهدف إعادة موازنة هذه المساهمات إلى مستواها في العام 2010. وقد كان متوقعاً في البداية أن تنخفض الإيرادات الطوعية بشكل طفيف بسبب انتهاء مختلف المنح الكبيرة المتعددة السنوات. ورغم أنه من المرجح أن يتم تقديم منح جديدة، إلا أنه لم يتم التفاوض على أي عقود حتى الآن، وهو ما يفسر النهج الحكيم الذي تم اعتماده في إعداد الموازنة. وقد تم تشجيع الأعضاء كافة على العمل لحشد الأموال الطوعية للاتحاد البرلماني الدولي من داخل بلدانهم ومجموعاتهم الجيوسياسية. وقد أقرت اللجنة التنفيذية الموازنة وكانت مقتنعة بتوصية المجلس الحاكم لاعتمادها.

أكد **الأمين العام** على هذه الملاحظات وقال إن الموازنة الموحدة للعام 2024 كانت نتيجة الاتفاقات التي تم التوصل إليها داخل المجلس الحاكم، بما في ذلك زيادة المساهمات المقررة بنسبة 3٪ بهدف توسيع قاعدة موارد الاتحاد البرلماني الدولي بما يتماشى مع ولايته المتنامية ونطاق أنشطته. ويعود الانخفاض المتوقع في التمويل الطوعي إلى قرب انتهاء العديد من اتفاقات التمويل التي لم يتم تمديدها بعد. ومع توقع انخفاض المساهمات الطوعية بنسبة 4% تقريباً في العام 2024، كان لا بد من توخي الحذر. واستمر المزيج الصحي المتواصل بين تلك المساهمات، التي تمثل حوالي 23% من الموازنة، والمساهمات المقررة، في تأمين استقلالية الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ أنشطته بدلاً من أن

يكون مديناً لأي جهة مانحة بعينها. وإذا اعتمد المجلس الحاكم الموازنة، فإن الاتحاد البرلماني الدولي سيواصل تنفيذ أنشطته بحكمة وكفاءة أكثر من أي وقت مضى لضمان الحصول الدائم للأعضاء على مردود من الأموال التي استثمروها في منظمتهم.

وأعرب **الرئيس** عن شكره للأمين العام على إدارته الحكيمة والفعالة لموازنة الاتحاد البرلماني الدولي، وأعتبر أن لدى المجلس الحاكم الرغبة في اعتماد الموازنة الموحدة للعام 2024.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

أشار **الرئيس** إلى قرب انتهاء فترة ولاية السيدة ألم إريكسون كرئيسة للجنة الفرعية للتمويل، وأعرب عن سعادته بالعمل معها وشكرها على التزامها القوي تجاه الاتحاد البرلماني الدولي وعلى مجمل عملها بالنيابة عنه.

البند 10 من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

(أ) حالة عضوية الاتحاد البرلماني الدولي

قال **الرئيس**، في معرض تقديمه البند الفرعي، إن تحقيق العالمية يمثل أولوية بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي، الذي يسعى إلى أن تضم عضويته برلمانات جميع الدول التي تعترف بها الأمم المتحدة.

وفي معرض تقييمه للجهود المبذولة لجذب المزيد من البرلمانات إلى جانب الاتحاد البرلماني الدولي، أشاد **الأمين العام** بالرابطة البرلمانية للكومنولث لدعمها القوي لمساعي الاتحاد البرلماني الدولي لجذب أعضاء جدد. وكان آخر طلب للعضوية قد ورد من برلمان جزر البهاما، الذي قدم الوثائق والمعلومات الداعمة المطلوبة.

(ب) النظر في الطلبات الخاصة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب
(CL/212/10(b)-P.1)

قال **الرئيس**، في معرض تقديمه البند الفرعي، إن الاتحاد البرلماني الدولي يسعى إلى جذب المزيد من برلمانات منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلى عضويته، وفي هذا السياق، أعرب عن امتنانه للجهود التي تبذلها الرابطة البرلمانية للكومنولث. وأوصت اللجنة التنفيذية بعد فحص طلب الانتساب والوثائق ذات الصلة المقدمة من برلمان جزر البهاما على النحو المبين في الملحق الأول للوثيقة CL/212/10(b)-P.1، بأن يوافق المجلس الحاكم على القرار المنصوص عليه أيضاً في تلك الوثيقة لقبول برلمان جزر البهاما عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي. وبين أنه لدى المجلس الحاكم الرغبة الفعلية في الموافقة على هذا القرار بالتزكية.

تم اتخاذ القرار بذلك.

تحدثت **السيدة ب. غلوفر – رول** (جزر البهاما) باعتبارها العضو الأحدث والعضو رقم 180 في الاتحاد البرلماني الدولي، وقالت إن القرار المتعلق بالانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي قد حظي بدعم عالمي من برلمانها، الذي يلتزم التزاماً كاملاً بتطوير نفسه باعتباره مؤسسة فعالة وتمثيلية وخاضعة للمساءلة. وهي تشارك العديد من أهداف الاتحاد البرلماني الدولي وغاياته، ولا سيما تعزيز السلم العالمي والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وهي الآن فخورة بكونها جزءاً من مجتمع الاتحاد البرلماني الدولي. إن حقيقة امتلاك أصغر الدول صوت ومنصة داخل الاتحاد البرلماني الدولي كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية – بما فيها جزر البهاما – التي تواجه تهديداً وجودياً من واقع المناخ الناشئ. وأعربت عن تطلع برلمانها إلى العمل مع مجتمع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل مستقبل أكثر استدامة وأكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ، بدءاً بالدعوات إلى إنشاء صندوق قوي وممول تمويلاً جيداً إزاء الخسائر والأضرار. كما أنها وإيماناً منها بالتنوع باعتباره أحد الأصول حريصة على الدعوة إلى إنشاء برلمانات أكثر تمثيلاً، مع وجود عدد أكبر من النساء والشباب في المناصب القيادية.

يشكل الاتحاد البرلماني الدولي وسيلة قوية للتواصل وتبادل الأفكار وأفضل الممارسات ووضع السياسات والنهوض بجدول الأعمال المشترك من أجل عالم أفضل. ولا يزال يتعين التغلب على العوائق التي تعترض التقدم العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تواجه جميع البلدان

تحديات فريدة من نوعها. وإيماناً منه بأن الاتحاد البرلماني الدولي يمكن أن يحدث فرقاً في معالجة مثل هذه المسائل، أعرب برلمان جزر البهاما عن أمله في المساهمة الفعالة في العمل المهم الذي يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي.

قال **الرئيس** إنه يأمل أيضاً في تحقيق تعاون مثمر مع برلمان جزر البهاما من أجل مواصلة تمكين الديمقراطية وبرلمانات العالم. بالإضافة إلى جزر البهاما، قررت اللجنة التنفيذية الموافقة على طلب العضوية المنتسبة المقدم من برلمان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (PARLASUR) – الذي كان سابقاً مراقب دائم– والمنصوص عليه في الملحق الثاني للوثيقة CL/212/10(b)–P .1. كما قرر بعد استعراض مراقبي الاتحاد البرلماني الدولي كافة الحفاظ على هذا الوضع لمجلس بلدان الشمال الأوروبي، والجمعية البرلمانية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجمعية البرلمانية لمنظمة التعاون الاقتصادي، والاتحاد البرلماني للأمريكتين، ولإعادته إلى منظمة الدول الأمريكية، التي اعتبرت جميعها غير نشطة ولكنها أعربت عن اهتمامها بتعزيز العلاقات مع الاتحاد البرلماني الدولي.

وبالنسبة للاتحاد الإفريقي، الذي يعتبر غير نشط بشكل مماثل، فقد أرجأت اللجنة التنفيذية قرارها، لإتاحة الفرصة للأمين العام للقاء رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، وهو ما يأمل أن يقوم به بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وفيما يخص المؤتمر الدولي للبرلمانيين والمؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أيدت اللجنة التنفيذية اقتراحاً قدمه الأمين العام بأن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل مع المنظمتين لتحديد مجالات التعاون الممكنة.

وبعد أن نظرت اللجنة التنفيذية أيضاً في طلب إعادة النظر للحصول على صفة مراقب من جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، قررت اللجنة التنفيذية إجراء اقتراع سري حول هذه المسألة، مما أدى إلى توصية بمنح الجمعية تلك الصفة.

تحدث **السيد أ. غريفروي** (بلجيكا) بصفته رئيس مجموعة 12+ مستغرباً مثل هذا الطلب من منظمة الأمناء العامين للبرلمانات التي لا علاقة لها بأعضاء البرلمان. وأعرب عن رغبة مجموعة 12+ في الانضمام إلى أعضاء اللجنة التنفيذية الذين، حسب فهمه، صوتوا ضد منح صفة المراقب لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

وأشار **الرئيس** لعدم علم أحد بكيفية التصويت في الاقتراع السري، وأحاط علماً بتحفظ مجموعة الـ 12+ على التوصية المتعلقة بجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، وأعتبر أن لدى المجلس

الحاكم رغبة في الموافقة على توصيات اللجنة التنفيذية وقراراتها بشأن الطلبات المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي ومنح صفة مراقب.

تم اتخاذ القرار بذلك.

تحدث **السيد أ. غريفروي** (بلجيكا) بصفته رئيس مجموعة 12+ بشأن نقطة نظام، فقال إن مداخلته السابقة لم تكن تهدف إلى التعليق فحسب، وإنما كانت بمثابة طلب للتصويت على المسألة التي أثارها.

وطلب **الرئيس** من الأمين العام التأكد من تحقيق النصاب القانوني للتصويت.

قال **الأمين العام** إنه وفقاً للمادة 34 الفقرة (2) من لائحة المجلس الحاكم، تم تحديد النصاب القانوني للدورة الحالية بـ 82 عضواً على أساس عدد الأعضاء أو البدلاء المشاركين في الاجتماع الأول والذي بلغ 162 عضواً. وعلى هذا الأساس تأكد من تحقيق النصاب القانوني للتصويت. وتنص المادة 29 من اللائحة نفسها على أنه ينبغي للمجلس الحاكم أن يصوت عادة برفع الأيدي أو بالوقوف. ومع ذلك، يمكن إجراء التصويت بنداء الأسماء إذا رأى الرئيس ذلك ضرورياً أو إذا طلب أحد أعضاء المجلس الحاكم ذلك. ويعود للمجلس الحاكم أن يقرر الطريقة التي يرغب بإجراء عملية التصويت وفقها.

وفي ظل عدم وجود أي طلب مخالف دعا **الرئيس** المجلس الحاكم إلى التصويت برفع الأيدي على توصية اللجنة التنفيذية بمنح صفة مراقب لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

تم رفض التوصية بأغلبية 22 صوتاً مقابل 10 أصوات، مع امتناع عضوين عن التصويت.

رفعت الجلسة عند الساعة 11:10.

الجلسة الثانية

الأربعاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 11:05، برئاسة معالي السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

البند 10 من جدول الأعمال

(استئناف الجلسة)

المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

(ج) حالة برلمانات معينة

عرض **الأمين العام** باستخدام شرائح رقمية لمحة عامة عن وضع برلمانات معينة، بدءاً بالبرلمانات غير العاملة، مبيناً عدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بالإبلاغ عن الوضع في أفغانستان، حيث كان البرلمان المنتخب معلقاً منذ استيلاء طالبان على السلطة في العام 2021. وكانت توصية اللجنة التنفيذية هي أنه يتعين على الاتحاد البرلماني الدولي، كما كان من قبل، إظهار التضامن مع ذلك البرلمان من خلال مواصلة دعوته لحضور الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي كمراقب لا يتمتع بحقوق التصويت.

وعبر **الرئيس** عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد تلك التوصية.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وبين **الأمين العام** بأن الانتخابات المقررة في هاييتي لم تجر لأسباب عديدة، بما فيها أعمال العنف السائدة وعدم الاستقرار المزمن، مع عدم وجود برلمان فعال. وفي ضوء التطورات المثيرة للقلق في الوضع، كانت توصية اللجنة التنفيذية بأن يعلق المجلس الحاكم حقوق عضوية هاييتي، وأن يعرب عن

أمله في بذل جهود حثيثة لتنظيم انتخابات في البلاد في أقرب وقت ممكن لاستقبال برلمان منتخب حديثاً وكامل العضوية في هاييتي.

وعبر **الرئيس** عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد تلك التوصية.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

قال **الأمين العام** في معرض الإشارة إلى حالة ميانمار التي تم تعليق عمل برلمانها بعد الانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021، أن نقل الزعيمة المخلوعة السيدة أونغ سان سو كيي من السجن إلى الإقامة الجبرية ليس سوى تقدم طفيف. ولذلك، كانت توصية اللجنة التنفيذية هي المواصلة في دعوة البرلمان المنتخب في عام 2020 لحضور الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي كمراقب لا يتمتع بحقوق التصويت.

وعبر **الرئيس** عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد تلك التوصية.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

وعبر **الأمين العام** عن اسفه لانضمام النيجر إلى قائمة البرلمانات غير العاملة في أعقاب الانقلاب العسكري في تموز/يوليو 2023، والذي نجم عنه حل للمؤسسات، بما فيها البرلمان، وأدى إلى حالة عدم استقرار. ومع ذلك، فقد أبلغ رئيس وزراء البلاد الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً أن البرلمان الانتقالي الذي سيتم تشكيله قريباً سيظل قائماً حتى إجراء الانتخابات البرلمانية. وفي معرض إعرابها عن قلقها إزاء الوضع، أدانت اللجنة التنفيذية الانقلاب العسكري من حيث المبدأ وأشارت متأسفة لعدم وجود مؤسسات برلمانية في النيجر. وكانت توصيتها أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل مع السلطات في النيجر بهدف استعادة مؤسسات البلاد في أعقاب انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة.

وعبر **الرئيس** عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد تلك التوصية.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

وقال **الأمين العام**، في إشارة إلى عدم وجود برلمان فعّال في جمهورية السودان منذ نيسان/أبريل 2019، كما لم يتم عقد الانتخابات البرلمانية التي وعدت بها السلطات العسكرية الجديدة. كما انزلقت البلاد في أوائل العام 2023 إلى حرب أهلية خطيرة، الأمر الذي لم يبشر بالخير

فيما يخص إنشاء برلمان مبكر، سواء كان انتقالياً أم غير ذلك. ونظراً لهذا التطور المثير للقلق، فقد كانت توصية اللجنة التنفيذية بأن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي مراقبة الوضع في جمهورية السودان، الذي ينبغي أن تبقى عضويته في الاتحاد البرلماني الدولي معلقة.

وعبر **الرئيس** عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد تلك التوصية.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وانتقل **الأمين العام** للحديث عن الوضع في البلدان التي لديها برلمانات انتقالية، فقال إن الاتحاد البرلماني الدولي تعاون بشكل مفيد مع السلطات الانتقالية في بوركينا فاسو وغينيا ومالي من ناحية إظهار الدعم للجهود الرامية إلى تحقيق العودة إلى الحكم الدستوري. وقد أبلغ اللجنة التنفيذية عن مهمته في أوائل العام 2023 إلى البلدان الثلاثة وأحاطها علماً بالاستنتاجات التي توصل إليها في كل حالة.

وفي بوركينا فاسو، أقرت الجمعية التشريعية الانتقالية خلال فترة عملها القصيرة عدداً أكبر من التشريعات التي أقرها البرلمان السابق، الذي تم حله الآن، كما كان يقوم بصياغة دستور جديد. وعلى أمل التعجيل بالعودة إلى الحكم الدستوري، كانت توصية اللجنة التنفيذية بأن تواصل الجمعية التشريعية الانتقالية الاحتفاظ بحقوقها الكاملة في العضوية وأن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي دعمه الحالي للأنشطة التقنية الجارية، بما فيها التواصل وتدريب الموظفين في البرلمانات، استعداداً لعودة البلاد إلى الحكم الدستوري.

وعبر **الرئيس** عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد تلك التوصية.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وقال **الأمين العام** إن لدى غينيا برلمان انتقالي يتمتع أيضاً بحقوق العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي ويتلقى الدعم التقني من الاتحاد البرلماني الدولي في صياغة الأحكام القانونية لاستخدامها في المستقبل. وكما رأى بنفسه بأن المجلس الوطني الانتقالي كان يعمل على إجراء تعديلات دستورية، بما فيها إجراء انتخابات. وكانت توصية اللجنة التنفيذية بأن تحتفظ غينيا بصفتها كعضو كامل العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي، وأن يتم تشجيع السلطات الغينية على مواصلة الجهود من أجل العودة السريعة إلى الحكم الدستوري.

وعبّر **الرئيس** عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد تلك التوصية.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

وقال **الأمين العام** إن التطورات الإيجابية في مالي شملت اعتماد دستور جديد عن طريق الاستفتاء وتحديد موعد لإجراء الانتخابات الرئاسية في أوائل العام 2024، وإن كان من المحتمل أن تخضع لتأخير طفيف لأسباب تقنية، تليها الانتخابات البرلمانية. وكانت توصية اللجنة التنفيذية بضرورة تكثيف الجهود لضمان إجراء كلتا الانتخابات في أقرب وقت ممكن، وأن يواصل المجلس الوطني الانتقالي الاحتفاظ بعضويته الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي.

وعبر **الرئيس** عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد تلك التوصية.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

وفيما يتعلق بتشاد قال **الأمين العام** إن الاتحاد البرلماني الدولي واصل تقديم المساعدة التقنية للمجلس الوطني الانتقالي الذي تم إنشاؤه بعد وفاة رئيس الدولة السابق للبلاد في نيسان/أبريل 2021. وكانت توصية اللجنة التنفيذية بأن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي تقديم مثل هذه المساعدة. كما يتعين على المجلس الوطني الانتقالي مواصلة الاحتفاظ بعضويته الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي مع تشجيعه على تسريع وتيرة جهوده من أجل العودة إلى الحكم الدستوري.

وعبر **الرئيس** عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد تلك التوصية.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

وقال **الأمين العام** إن الإضافة الجديدة إلى قائمة الدول ذات البرلمانات الانتقالية هي الغابون، حيث وقع انقلاب عسكري في آب/أغسطس 2023 بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وقد ألغيت نتائج تلك الانتخابات وتم حل المؤسسات الحاكمة في البلاد. قام القائد العسكري الجديد بتعيين حكومة ذات طابع مدني واضح وأنشأ برلماناً انتقالياً من مجلسين بعضوية معينة تمثل مختلف شرائح المجتمع الغابوني. وسيناقش الاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الحالية مع الوفد الغابوني الدعم المحتمل الذي يمكن أن يقدمه لضمان فترة انتقالية قصيرة وسلسة.

وكانت توصية اللجنة التنفيذية بأن تحتفظ الغابون بعضويتها في الاتحاد البرلماني الدولي، وأن يعمل الاتحاد البرلماني الدولي مع السلطات الغابونية على وضع خارطة طريق للعودة إلى الحكم

الدستوري. وأعرب عن أمله في زيارة الغابون في الأشهر المقبلة لهذه الغاية. ومن العلامات الإيجابية على صعيد آخر إطلاق سراح أحد البرلمانيين الغابونيين المسجونين بتهم الفساد وسوء الإدارة، بعد تدخل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين لدى السلطات الغابونية الجديدة.

وقال **الرئيس** إن مثل هذه الحالات هي مثال جيد على عمل الاتحاد البرلماني الدولي، الذي لم يشمل المساعدة والتعاون مع البرلمانات المنتخبة فحسب، وإنما امتد إلى التعامل مع السلطات الانتقالية لضمان العودة السلسة إلى النظام الديمقراطي في البلد المعني.

أوضح **السيد ج.ف. ندونغو** (الغابون) سياق الوضع في بلده، وقال إن الانتخابات الرئاسية السابقة في عام 2016 أثارت أعمال عنف، في حين أن التدخل العسكري الذي أعقب الانتخابات المزورة المماثلة في آب/أغسطس 2023 لم يتسبب في إراقة الدماء وكان مدعوماً من الشعب. علاوة على ذلك، ضمت الجمعية الوطنية الانتقالية، بالإضافة إلى البرلمانيين السابقين، أعضاء من حزب النظام السابق وحكومته، ومن المجتمع المدني، ومن الجيش. ويرحب وفده بفرصة حضور الجمعية العامة الـ 147 ويحرص على الاستفادة من التجارب الناجحة للبرلمانات الانتقالية الأخرى بهدف إعادة الغابون إلى النظام الديمقراطي في أقرب وقت ممكن.

وعبّر **الرئيس** عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد توصية اللجنة التنفيذية بخصوص الغابون.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

وتحدث **الأمين العام** عن الوضع في دولة ليبيا وأعرب عن سعادته بالإبلاغ عن بعض التقدم نحو حل الأزمة التي طال أمدها في البلاد. وكان مجلس النواب الليبي قد اعتمد مؤخراً قوانين انتخابية جديدة، الأمر الذي أثار الأمل في إجراء الانتخابات قريباً كما هو متوقع، وفي هذه الحالة قد يرحب الاتحاد البرلماني الدولي ببرلمان ليبي جديد مكتمل العضوية. وكانت توصية اللجنة التنفيذية بأن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي الاعتراف بمجلس النواب المنتخب في عام 2014 كمحاور شرعي له، وأن يحث السلطات الليبية على التحرك نحو تلك الانتخابات.

وعبر **الرئيس** عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد تلك التوصية.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

قال سعادة **السيد فوزي سالم** (دولة ليبيا) إن بلاده تشهد الآن تقدماً إيجابياً بين فصائلها السياسية وأن مجلس النواب أوفى بجميع التزاماته التشريعية اعترافاً منه بضرورة إجراء الانتخابات والمضي قدماً على المسار الديمقراطي. لكن الحقيقة هي أن التقدم السياسي والاستقرار في دولة ليبيا قد تم تقويضه بسبب تدخل مجموعة من القوى الدولية والإقليمية في شؤونها الداخلية.

وفي معرض حديثه عن حالة جنوب السودان، قال **الأمين العام** إنه تم تشكيل برلمان انتقالي وأنه من المقرر إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2024 رغم انتشار شائعات عن تأخيرها. كما تم تمديد الفترة الانتقالية حتى شباط/فبراير 2025، في حين تأخرت عملية صياغة دستور جديد عن الموعد المحدد. وفي غضون ذلك، كان الاتحاد البرلماني الدولي يجري مناقشات مع السلطات البرلمانية في البلاد حول برامج المساعدة التقنية المحتملة للبرلمان. وكانت توصية اللجنة التنفيذية بأن يحتفظ جنوب السودان بوضع عضويته الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي وأن يتم تشجيعه على الإسراع في إنشاء مؤسسات جديدة.

وعبر **الرئيس** عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد تلك التوصية.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وقال **الأمين العام** إن الفئة الثالثة من البرلمانات هي تلك الموجودة في البلدان التي يؤثر الوضع السياسي فيها على قدرتها في العمل، وهي غينيا بيساو، ودولة فلسطين، والجمهورية التونسية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية والجمهورية اليمنية.

وفي غينيا- بيساو، يمثل انتخاب برلمان جديد إلى جانب الجهود الجارية لحل مسألة الإصلاح الدستوري تقدماً إيجابياً ويبعث على الأمل في عودة الحالة إلى طبيعتها قريباً. ويحرص الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة المناقشات مع ذلك البرلمان بشأن تقديم الدعم التقني لمساعدته على أداء دوره بكفاءة. وفي دولة فلسطين، لم يتم إجراء أي انتخابات منذ العام 2006، وكانت الهيئة التشريعية في البلاد، المجلس الوطني الفلسطيني، هي التي تتمتع بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي. أما بالنسبة للجمهورية التونسية، فقد أدت المواجهة مع الحكومة إلى حل البرلمان، منذ إجراء الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ديسمبر 2022. وكان من المتوقع أن تسكتمل الانتخابات وما تلاها من إنشاء مجلس أعلى بحلول شباط/فبراير 2024. وتواصلت المناقشات بين الاتحاد البرلماني الدولي والسلطات

التونسية بشأن تقديم الدعم التقني للبرلمان والمساعدة في حل بعض القضايا التونسية المعروضة على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. في جمهورية فنزويلا البوليفارية، تم التخطيط لإجراء انتخابات في العام 2024. ولم يعترف الاتحاد البرلماني الدولي بأي من البرلمانين المتنافسين في البلاد، حيث تم انتخاب الأول في العام 2015 والثاني في العام 2020. وبما يتماشى مع سياسته المتمثلة في المشاركة المفيدة مع جميع البرلمانات لمساعدتهم على مواصلة الطريق نحو الديمقراطية، كان الاتحاد البرلماني الدولي يتفاعل مع السلطات التشريعية الفنزويلية من أجل القيام بدور نشط ومثمر في ضمان تنظيم انتخابات حرة ونزيهة. كما سيواصل جهوده لتطبيع العلاقات. وهو النهج الذي أقرته اللجنة التنفيذية. وأخيراً، في الجمهورية اليمنية، واجه مجلس النواب تحدي العمل في سياق الأزمة. ويأمل الاتحاد البرلماني الدولي في إحراز تقدم في الأسابيع والأشهر المقبلة بشأن تقديم المساعدة التقنية المتفق عليها مع ذلك البرلمان.

وكانت توصية اللجنة التنفيذية بأن يحيط المجلس الحاكم علماً بالتطورات في كل من تلك البلدان الخمسة.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

وقال **الأمين العام** إن الفئة الأخيرة من البرلمانات هي تلك الموجودة في البلدان التي يشكل فيها الوضع السياسي تهديداً محتملاً لقدرتها على العمل، وهي البوسنة والهرسك، وإسواتيني، والبيرو، والجمهورية العربية السورية. وفي الوقت الراهن، كانت تلك البرلمانات تؤدي وظائفها ولكن في بيئة سياسية يمكن أن تجعل وضعها غير مقبول. ولا توجد حالياً أي توصيات بشأنها من اللجنة التنفيذية. ومع ذلك، فإن الاتحاد البرلماني الدولي يدعوها إلى الاهتمام كجزء من آلية للإنذار المبكر ورصد التطورات السياسية في البلدان المعنية. وشجع الأعضاء الذين هم في وضع يسمح لهم بدعم المؤسسات في تلك البلدان على القيام بذلك في محاولة للحيلولة دون تحول الأوضاع نحو أزمة.

البند 12 من جدول الأعمال

تحديث بشأن سياسات الاتحاد البرلماني الدولي

(أ) سياسة لمنع التحرش والتصدي له، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي

CL/212/12(a)-P.1)

عرض **سعادة الدكتور علي راشد النعيمي** (دولة الإمارات العربية المتحدة)، رئيس مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) سياسة منع التحرش والتصدي له، بما فيه التحرش الجنسي في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وفعاليات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى، على النحو المبين في الوثيقة CL/212/12(a)-P.1، وقال إن مثل هذه السياسة ضرورية لتعزيز كرامة الإنسان واحترامه، وينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي أن يكون بمثابة نموذج يحتذى به للمنظمات الأخرى في هذا الصدد. وخلال العام السابق، بذلت المجموعة جهوداً حثيثة من أجل وضع سياسة يمكن للأعضاء أن يمتلكوها ويشعروا بالفخر بها، وأنهم سيشاركون في تنفيذها وكذلك المضي بها نحو برلماناتهم ومؤسساتهم الأخرى. وقد أجرت المجموعة مشاورات مكثفة مع المنظمات الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة والهيئات البرلمانية خلال تلك العملية. وقد وافقت اللجنة التنفيذية على النص الشامل الناتج، والذي يهدف إلى ضمان إمكانية مشاركة الجميع في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وفعالياته في بيئة شاملة ومحترمة وآمنة، دون أي نوع من المضايقات.

وباعتماد نفس تعريف التحرش كما هو الحال في *مدونة قواعد سلوك الأمم المتحدة لمنع التحرش، بما فيه التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة*، تتألف السياسة من ثلاثة أقسام رئيسة تغطي منع التحرش، بما في ذلك من خلال إذكاء الوعي بالسياسة؛ الدعم والمساعدة لأولئك الذين يبلغون عن التحرش؛ وإجراءات التحقيق في القضايا وحلها وتحقيق المساءلة. كما تم توضيح الخطوات الواجب اتباعها في حالة التحرش. ومن جانبها، ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بوضع وتنفيذ تدابير عملية لمرافقة السياسة وضمان تنفيذها الفعال. كما أعرب عن ثقته بأن يؤيد المجلس الحاكم هذه السياسة باعتبارها وثيقة هامة.

شكر **الرئيس**، رئيس وأعضاء مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) على عملهم، وقال إن اللجنة التنفيذية أيدت بالإجماع هذه السياسة إيماناً منها بأنها ستعزز ثقافة الحماية والاحترام والكرامة للنساء وللرجال وللمجتمعات المحلية. وعبر عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد هذه السياسة، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية.

تم اتخاذ القرار بذلك.

(ب) الفريق العامل المعني بالشفافية، والمساءلة والانفتاح
(CL/212/12(b)-P.1and P.2)

عرضت **السيدة ج. ألم إريكسون** (السويد)، رئيسة الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح، مدونة قواعد سلوك مسؤولي الحوكمة لدى الاتحاد البرلماني الدولي المنصوص عليها في الوثيقة CL/212/12(b)-P.1، إلى جانب صلاحيات لجنة الرقابة والأخلاقيات التابعة للاتحاد البرلماني الدولي الواردة في الوثيقة CL/212/12(b)-P.2، وقالت إن الهدف من المدونة هو تعزيز ثقافة الثقة والمساءلة واستدامتها بما يحقق رؤية الاتحاد البرلماني الدولي بخصوص الشفافية والمساءلة والانفتاح. وقد تناولت بالتفصيل المبادئ والقيم اللازمة لتحقيق تلك الرؤية، وركزت بشكل أكبر على قيم الاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة دولية، وأوضحت التزامات مسؤولي الحوكمة لدى الاتحاد البرلماني الدولي. وقد حظيت المدونة وكذلك الصلاحيات بدعم اللجنة التنفيذية بالإجماع، والتي من شأنها أن تكفل وجود اتحاد برلماني دولي أكثر مساءلة وأكثر شفافية وانفتاحاً.

وشدد **الرئيس** على ضرورة مثل هذه المدونة لمواصلة تعزيز الحوكمة الرشيدة ضمن الاتحاد البرلماني الدولي، وعبر عن رغبة المجلس الحاكم بالموافقة على المدونة والصلاحيات.

تم اتخاذ القرار بذلك.

(ج) الموضوع ذو الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024
(CL/212/12(c)-P.1)

أشار **الأمين العام** إلى أنه سيتم تحديد موضوع ذي أولوية للاتحاد البرلماني الدولي لكل عام من بين الأهداف المنصوص عليها في استراتيجية الفترة 2022-2026، وقال إن الاتحاد البرلماني

الدولي سيواصل في العام 2024 تعزيز وتيرة الزخم الناتج عن الأنشطة المضطلع بها والبناء عليها طوال العام 2023 حول الموضوع ذي الأولوية الحالي وهو العمل المناخي. وكما هو موضح في الوثيقة CL/212/12(c)-P.1، كان الاقتراح هو تحويل تركيز أولوية الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2024 نحو السلم والأمن في ضوء تعدد الأزمات عبر جميع أنحاء العالم والتي تشكل تهديداً لكليهما. وكانت الوثيقة بمثابة دليل لتوسيع نطاق التدابير القوية التي يتخذها المجتمع البرلماني العالمي لدعم جهود السلم والأمن، بما في ذلك في ضوء قمة الأمم المتحدة للمستقبل المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر 2024 وجدول الأعمال الجديد للأمين العام للأمم المتحدة لتحقيق السلم، مع الأنشطة ذات الصلة المنصوص عليها في الموازنة الموحدة المعتمدة حديثاً للعام 2024.

وقال **الرئيس** إنه بدون السلم والأمن، لن يتم تحقيق أي تقدم في مجالات أخرى مثل التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية. وعبر عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد اقتراح اللجنة التنفيذية بشأن السلم والأمن كموضوع ذي أولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024.

تم اتخاذ القرار بذلك.

البند 13 من جدول الأعمال

الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

(CL/212/13-P.1)

أشار **الأمين العام** إلى قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة الواردة في الوثيقة CL/212/13-P.1، وقال إن جميع تلك الاجتماعات كانت متسقة مع أهداف استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 وكان الهدف من القائمة هو توضيح مشاركة الأعضاء في الأنشطة المعنية وتشجيعها. وفي حالة الجمعيات العامة، يلزم الحصول على موافقة الجمعية العامة الـ 150 والاجتماعات ذات الصلة، والتي تقترح أوزبكستان حالياً استضافتها في آذار/مارس 2025 بدلاً من استضافة الجمعية العامة الـ 149 في تشرين الأول/أكتوبر 2024، كما كان مخططاً أصلاً. وكانت المشاورات جارية لتحديد مضيف جديد لهذه الأخيرة.

أما بالنسبة للاجتماعات المتخصصة وغيرها من الاجتماعات المدرجة، فقد حصلت جميعها على التمويل ولم تعد أماكن انعقادها تمثل مشكلة كبيرة في ضوء إمكانية عقد الاجتماعات

بشكل افتراضي. ولم يتبق سوى بعض هذه الاجتماعات التي يتعين الموافقة عليها، وفي هذه الحالة سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي مشاوراته مع الشركاء والمانحين من أجل تنفيذها كما هو مقرر لها.

وفيما يتعلق بالمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات المقرر عقده في العام 2025، كان الاقتراح أن يتم عقده في جنيف، حيث يعد الحضور الكبير للأمم المتحدة من بين المزايا التي تتمتع بها المدينة في هذا السياق، مع مراعاة ما هو معتاد في تنظيم المؤتمر بمكان قريب بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما كان هناك اقتراح آخر لإنشاء لجنة تحضيرية ذات صلة تتألف من 20 رئيس برلمان يمثلون المجموعات الجيوسياسية للتحضير للمؤتمر اعتباراً من أوائل العام 2024.

وأشار **الرئيس** إلى أنه قد يتم استكمال القائمة في الوقت المناسب كالمعتاد باجتماعات أخرى تنظمها المجموعات الجيوسياسية بمواردها الخاصة مع الدعم التقني للاتحاد البرلماني الدولي، وقال إن المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات الذي يعقد كل خمس سنوات كان من بين أهم اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي. وأن البرلمان السويسري سيشارك في تنظيم دورته السادسة في جنيف. وعبر عن رغبة المجلس الحاكم في الموافقة على قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة والاقتراحين المتعلقين بالمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات.

تم اتخاذ القرار بذلك.

البند 9 من جدول الأعمال

المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

(CL/212/9-P.1)

استعرض **الأمين العام** آخر مستجدات التقدم المحرز بخصوص افتتاح المكتبين الإقليميين المتفق عليهما للاتحاد البرلماني الدولي في الأوروغواي وجمهورية مصر العربية، على النحو الوارد في الوثيقة CL/212/9-P.1 وبين أن برلمان الأوروغواي قد وقع في حزيران/يونيو 2023 على اتفاقية استضافة، تم بموجبها منح الاتحاد البرلماني الدولي صفة منظمة دولية في الأوروغواي. وتجري حالياً مشاورات بشأن اتفاق تشغيلي يغطي مسائل مثل الدعم اللوجستي والموظفين. ويؤمل أن يتم حسم هذه المسائل في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى الإسراع في تشغيل المكتب الذي تم تخصيص مقر له في مونتيفيديو.

وفيما يخص المكتب الإقليمي في جمهورية مصر العربية، فإن الاتحاد البرلماني الدولي يجري مفاوضات مع السلطات المصرية ويأمل في إبرام اتفاقية استضافة في المستقبل القريب مماثلة لتلك التي تم التوقيع عليها مع سلطات الأوروغواي. وبعد ذلك، سيتم التفاوض على اتفاق تشغيلي مماثل على أساس الوثائق المقدمة إلى السلطات، والتي تعكس مرة أخرى تلك المقدمة إلى سلطات الأوروغواي، والهدف هو ضمان عمل كلا المكتبين بطريقة موحدة وباستخدام الطرق نفسها.

وأشار **الرئيس** إلى أن المفاوضات الأولى بشأن أي مشروع جديد كانت دائماً هي الأصعب ولكن يمكن استخدامها بعد ذلك كنموذج لتسهيل المفاوضات اللاحقة من النمط نفسه، وعبر عن رغبة المجلس الحاكم في الإحاطة علماً بآخر المستجدات المقدمة.

تم اتخاذ القرار بذلك.

ورفعت الجلسة عند الساعة 12:20.

الجلسة الثالثة

الجمعة، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 09:15 برئاسة معالي السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

البند 5 من جدول الأعمال

التقرير المرحلي للأمين العام بشأن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ 211 للمجلس الحاكم

(CL/212/5-R.1)

عرض **الأمين العام**، تقريره بعرض شرائح رقمية عن الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي في الأشهر التسعة السابقة على النحو الوارد في الوثيقة CL/212/5-R.1، مبيناً أن تلك الأنشطة قد استكملت بأنشطة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وهيئاته الرسمية والتي تم تسليط الضوء عليها بالأرقام الواردة في التقرير. وتشهد هذه الأرقام على التأثير الكبير لاستراتيجية الاتصالات المستجدة التي تمت الموافقة عليها في العام 2022 وعلى مشاركة واسعة النطاق في حملة الاتحاد البرلماني الدولي للمناخ *برلمانات من أجل الكوكب*. وبالنسبة للأنشطة التي تم تنفيذها في إطار الهدف الاستراتيجي رقم 1، كان الحوار والتشاور مع جميع الأطراف هو شعار التعامل مع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان للبرلمانيين. وقد أعرب في هذا الصدد عن شكره للسلطات البرلمانية العراقية لتسهيلها عمل البعثة الأخيرة التي قامت بها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى جمهورية العراق لمتابعة إحدى هذه الحالات. وشملت الأنشطة الأخرى في إطار نفس الهدف تطوير 25 مؤشراً للبرلمانات الديمقراطية كأداة للتقييم الذاتي، في حين شملت في إطار الهدف الاستراتيجي رقم 2 حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان* والمؤتمر العالمي التاسع للبرلمانات الشابة الذي حقق نجاحاً كبيراً، والذي نهنئ برلمان فيتنام المضيف من أجله.

وشملت الأنشطة في إطار الهدف الاستراتيجي رقم 3 العمل المتواصل والمتزايد لمركز الاتحاد البرلماني الدولي للابتكار في البرلمانات وتطوير *دليل التحول الرقمي في البرلمانات* بالتعاون مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، والذي تم حث الأعضاء على استخدامه بحكمة. أما بالنسبة للهدف الاستراتيجي 4، فقد ركزت الأنشطة التي تم تنفيذها على حشد الصوت البرلماني في المنتديات العالمية، بما فيها الأمم المتحدة، ومن الأمثلة على ذلك عمليات المراجعة الدورية الشاملة والمراجعات الوطنية الطوعية التي أجريت في سياق المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة. كما تم إصدار دليل جديد بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري. وأخيراً، ركزت الأنشطة في إطار الهدف الاستراتيجي رقم 5 على تعزيز المساءلة والشفافية والانفتاح ضمن الاتحاد البرلماني الدولي من خلال الأداتين الرئيسيتين اللتين اعتمدهما المجلس الحاكم في جلسته السابقة، وهما سياسة مكافحة التحرش ومدونة قواعد سلوك مسؤولي الحوكمة، مع سياسة حماية البيانات الموجودة بالفعل وسياسة الاستدامة في طور الإعداد. وعلاوة على ذلك، كشف الجزء الخاص بالمساءلة الذي عُقد في اليوم السابق خلال الجمعية العامة عن اهتمام كبير بين الأعضاء بمتابعة تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته الأخرى. وأخيراً، يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى التحول الرقمي في عملياته الخاصة، بما فيها عبر عقد اجتماعات افتراضية ومختلطة، وتحسين إدارة الوثائق، وجعل البيانات في متناول جميع البرلمانات والشركاء.

أشاد **السيد ي. سافادوغو** (بوركينا فاسو) بالأمين العام على قيادته، وأشار إلى أهمية تحويل قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وتوصياته إلى تدابير لتعزيز السلام والعدالة والهدوء في جميع أنحاء العالم.

أعرب **السيد أ. شاهد** (بنغلادش) عن شكره وتهنئته للاتحاد البرلماني الدولي على عمله لتعزيز ممارسة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

قال **السيد ك.ك.ب. كواسي** (كوت ديفوار) إن العمل الجدير بالثناء الذي قام به الأمين العام وقيادته ساعدا في اتخاذ تدابير من شأنها أن تعود بالنفع على الممثلين من قبل أعضائه. وفي هذا الصدد، يعد تنفيذ جميع قرارات الاتحاد البرلماني الدولي أمراً أساسياً.

أشاد **السيد ك. كاجادو سامبايو** (البرازيل) بالأمين العام وبالرئيس على جهودهما لتعزيز كفاءة الاتحاد البرلماني الدولي وتسليط الضوء عليه، وشدد على ضرورة مواصلة العمل في هذا السياق، وأنه يتعين على البرلمانات الاستفادة من الأدوات الرقمية المتاحة لها من أجل تحسين كفاءتهم الخاصة.

قالت **السيدة ر. ج. السيد غوميز خيمينيز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) إن غياب بند طارئ عن جدول أعمال الجمعية العامة الـ 147، على الرغم من وجود حالة كبيرة تثير القلق الدولي، هو مسألة ينبغي حلها من خلال تعديل الأحكام ذات الصلة من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده. وأن هذا الغياب لم يحقق شيئاً نحو تعزيز الاحترام الحاسم لحقوق الإنسان وحماية النساء والأطفال في حالات مثل تلك الموجودة في قطاع غزة، حيث يعاني الناس ويذبحون بشكل جماعي.

وقال **الرئيس** إن الوقت متاح أمام جميع وفود الاتحاد البرلماني الدولي حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لتقديم التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده فيما يتعلق بالتصويت على الطلبات المتعلقة ببند طارئ.

أشار السيد **ر. كوتاجار** (مالطة)، إلى أن هذه كانت آخر جمعية عامة لمعالي السيد باتشيكو كرئيس للاتحاد البرلماني الدولي، وأعرب عن شكر وفده له ولفريقه على العمل الممتاز الذي قاموا به خلال السنوات الثلاث الماضية. مؤكداً أن الرئيس القادم سيواصل العمل على المنوال نفسه.

قال **السيد أ. سانتوس سيلفا** (البرتغال) إن برلمانه يتشرف بأن يكون أحد أعضائه على رأس الاتحاد البرلماني الدولي، وأثنى على معالي السيد باتشيكو لجهوده الناجحة في رفع مكانة الاتحاد البرلماني الدولي وتأثيره في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن أمل وفده في أن يواصل معالي السيد باتشيكو العمل ضمن الاتحاد البرلماني الدولي بصفته عضواً في البرلمان وأن تحذو خليفته حذوه في الاضطلاع بولايتها.

وأعرب **الرئيس** عن امتنانه للوفد البرتغالي على دعمه الكريم له طوال فترة ولايته التي استمرت ثلاث سنوات.

قالت **السيدة سي. سيركويرا** (أنغولا)، رئيسة الجمعية العامة، كان تنظيم الجمعية العامة الـ 147 مهمة صعبة، وقد تم التغلب عليها بفضل التعاون والمساعدة التي يسرها رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ومن خلاله الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

بدوره شكر **الرئيس** البرلمان الأنغولي والسلطات الأنغولية على حسن ضيافتهم وعلى كفاءتهم ومشاركتهم التي ضمنت نجاح الجمعية العامة.

وقال **الأمين العام** فيما يخص تقريره المرحلي إنه يدرك الملاحظات والتوصيات الصادرة عن الحاضرين، والتي سيوليها هو وزملاؤه اهتماماً خاصاً في سعيهم لزيادة تحسين أداء الاتحاد البرلماني الدولي.

وعبر **الرئيس** عن رغبة المجلس الحاكم في الإحاطة علماً بالتقرير المرحلي للأمين العام.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

البند 15 من جدول الأعمال

تعيين مدققَيْن داخليَيْن للحسابات للعام 2024

(راجع القاعدة 41 من قواعد المجلس الحاكم)

(CL/212/15-P.1)

قال **الرئيس** إن هناك مرشحين اثنين لمنصبي المدقق الداخلي للعام 2024، وهما السيدة ب. جلوفر رول من جزر البهاما والسيد أ. غريفروي من بلجيكا. وعبر عن رغبة المجلس الحاكم في تعيين كلا المرشحين بالتزكية.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

البند 16 من جدول الأعمال

انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

(المادة 19 من النظام الأساسي والقواعد 6 و7 و8 من لائحة المجلس الحاكم)

(CL/212/16-P.1, P.2, P.3-rev, P.4-rev and 16-Inf)

أشار **الرئيس** إلى أن انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي سيجري وفقاً للنظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، وقال إنه تم استلام أربعة إخطارات رسمية بالاهتمام بالترشح في تلك الانتخابات بحلول الموعد النهائي وهو الساعة 09:00 من يوم 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وتم تعميمه عند استلامه على كافة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي. وبترتيب استلام تلك الإخطارات، كان المرشحون الأربعة هم السيدة أ.د. ميرغان كانوتي من السنغال، التي تم استلام ترشيحها في 10 حزيران/يونيو 2023؛ السيدة سي. غوتاني هارا من ملاوي، التي تم استلام ترشيحها في 15 حزيران/يونيو 2023؛ والسيدة ت. أكسون من جمهورية تنزانيا المتحدة، التي تم استلام ترشيحها في 16 حزيران/يونيو 2023؛ وسعادة السيدة مروة عبدباشير حاجي من جمهورية الصومال الفيدرالية، التي تم استلام ترشيحها في 18 آب/أغسطس 2023.

وكانت اللجنة التنفيذية قد أوصت بتعيين اثنين من أعضائها من المناطق التي لا يوجد فيها مرشحون في الانتخابات لفرز الأصوات، وهما السيدة ج. ألم إريكسون من السويد والسيد س. أندوجار من الأوروغواي، اللذين سيتحققان من نتائج الانتخابات مع دعم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي ومراقب واحد ترشحه كل مرشحة كممثل لها. وكان هؤلاء المراقبون هم السيد م.م. دياو من السنغال، رشحته السيدة ميرغان كانوتي؛ السيد ف. موسوا من ملاوي، رشحته السيدة جوتاني هارا؛ السيدة ي. أنياكون من أوغندا، رشحتها السيدة أكسون؛ السيد م. أ. نظيف من جمهورية الصومال الفيدرالية، رشحته سعادة السيدة مروة عبدباشير حاجي. وعبر عن رغبة المجلس الحاكم في الموافقة على تعيين مراقبي الفرز وترشيح المراقبين الأربعة.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وشرح **الأمين العام** إجراءات التصويت الواردة في الوثيقة CL/212/16-Inf، لانتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بالاقتراع السري.

ودعا **الرئيس** المرشحين الأربعة إلى تقديم أنفسهم وتقديم أفكارهم ورؤاهم للاتحاد البرلماني الدولي في حال انتخابهم رئيساً له.

قالت السيدة **أ.د. ميرغان كانوتي** (السنغال) إنها كانت برلمانية منذ العام 2017 وتقضي الآن فترة ولايتها الثانية، والتي ستستمر حتى العام 2027. وباعتبارها نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزبها، فقد تخصصت في الاتصالات المؤسساتية ومتابعة المشاريع وتقييمها. ونظراً لأن الحوكمة كانت مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لها، فقد كانت عضواً في العديد من هيئات الاتحاد البرلماني الدولي، بما فيها اللجنة التنفيذية، حيث كانت فترة ولايتها كنائب للرئيس على وشك الانتهاء. لقد احترمت وتبنت تماماً مُثُل الآباء المؤسسين للاتحاد البرلماني الدولي والقيم والمبادئ التي روج لها الاتحاد البرلماني الدولي. وكان لديها الشغف والطاقة والالتزام لتكريس نفسها للاتحاد البرلماني الدولي، حيث ستمنحها خبرتها كصاحبة منصب بداية قوية كرئيسة له. ومن خلال هذا الدور، ستعمل مع البرلمانات من أجل الأنشطة التي تركز على الناس، والتنفيذ الكامل لمقررات الاتحاد البرلماني الدولي وقراراته، وفتح مكاتب إقليمية إضافية للاتحاد البرلماني الدولي، ومواصلة تعزيز شفافيته. كما أنها ستدين جميع أشكال العنف وتسعى جاهدة لتعزيز التسامح الديني والدبلوماسية البرلمانية من أجل السلام. وأخيراً، قالت إنها ستسعى إلى إدخال تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده بهدف ايجاد حلول للمخاوف الهامة التي أثارتها المجموعات الجيوسياسية.

قالت **غوتاني هارا** (ملاوي) إنها أول امرأة تتولى رئاسة البرلمان في بلدها، وإنها مؤهلة بشكل جيد، بفضل خبرتها الوزارية الممتدة على مدى 15 عاماً في مجالات تغير المناخ والصحة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والتنمية المجتمعية، لتوجيه عملية التنفيذ للأهداف الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي. كما ينبغي مواجهة المسائل العاجلة والناشئة بشكل فعال، خاصة الآن بعد أن فقد الناس الثقة في السياسيين والمؤسسات لفشلهم في حل المشاكل. ولذلك فإنها تعتزم، في حال انتخابها، إعادة تنشيط الاتحاد البرلماني الدولي من خلال اتخاذ تدابير لتقريبه من الناس وخلق مشاركة أقوى مع الهيئات العالمية والإقليمية. ويتمثل الهدف الآخر في زيادة الاستجابة الشاملة للاتحاد البرلماني الدولي من خلال إنشاء هيئة قادرة على الاستجابة للقضايا الناشئة بشكل سريع. كما ستعمل على تعزيز أدوار ومهام المجموعات الجيوسياسية، وتعزيز السلام الدائم في المناطق التي مزقتها الحرب من خلال الدبلوماسية البرلمانية، ودعم اعتماد قوانين حديثة بشأن تغير المناخ والجندر والإعاقة والشباب. وستكون مهمتها بناء اتحاد برلماني دولي جديد أكثر استباقية وأكثر فعالية. وأكدت للمجموعات

الجيوسياسية التزامها بتحقيق طموحاتها فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام الخاص لكل منها، وأعلنت أن الأعضاء ليسوا بحاجة إلى مزيد من البحث عن قائد صاحب رؤية وحازم وديناميكي وحاسم.

قالت **السيدة ت. أكسون** (جمهورية تنزانيا المتحدة) إن أولوياتها إذا انتخبت رئيسة للاتحاد البرلماني الدولي ستشمل التركيز على الشفافية والمساءلة، والتعايش السلمي، والرخاء العالمي، والمشاركة الفعالة وتمثيل المجموعات الجيوسياسية في أجهزة الاتحاد البرلماني الدولي، والإدماج، والمساواة في التمثيل العادل في البرلمانات الوطنية للنساء والشباب والمجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً على وجه الخصوص. وستدور رؤيتها للاتحاد البرلماني الدولي حول الركائز الأساسية الثلاث للتعاون والشمولية والتقدم في تحديد أولويات الجهود لبناء شراكات قوية وديناميةمع المنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدني وإحداث تغيير حقيقي ناجح. وقد حظي ترشيحها بتأييد المؤسسات الإفريقية الرئيسة، وبالإضافة إلى الفترة التي قضتها كرئيسة للمجموعة الإفريقية للاتحاد البرلماني الدولي، كانت رئيسة برلمان بلدها، ونائب سابقة لرئيس البرلمان، والمرأة الثانية فقط منذ استقلال تنزانيا التي تخدم بلدها كنائب للنائب العام. وسيكون التصويت لصالحها ذا معنى لجميع النساء والفتيات، وسيعزز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ويحفز المؤسسات الأخرى على تركيز الاستثمار بشكل أكبر على النساء. وأن التصويت لها سيكون بمثابة تصويت لصالح الإصلاح الهيكلي للاتحاد البرلماني الدولي والشمولية، والعمل المناخي، وحقوق الإنسان، والتعايش السلمي، والاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي، والديمقراطية للجميع.

أعربت سعادة **السيدة مروة عبدباشير حاجي** (جمهورية الصومال الفيدرالية) عن اعتقادها بأنها الاختيار الصحيح لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، وقالت إنها، إذا انتخبت، ستكون ملتزمة بشدة بالاستماع إلى جميع الأصوات وستسعى إلى مقابلة أعضاء جميع البرلمانات شخصياً وكذلك الدعوة بلا كلل لتلبية احتياجاتهم. وبفضل مصداقيتها ومعرفتها المتعمقة بالاتحاد البرلماني الدولي، لن يكون هناك أي ندم إذا عهد إليها بهذه المسؤولية. سيتم صنع التاريخ مع أول انتخاب على الإطلاق لامرأة إفريقية رئيسة للاتحاد البرلماني الدولي، والتي ينبغي أن تكرس جهودها لتعزيز السلام والديمقراطية والتعاون العالمي من خلال تمكين البرلمانات. وباعتبارها شخصاً كان جدول أعماله الوحيد هو الخدمة والعمل بما يحقق مصلحة الأعضاء، فقد كان ينطبق عليها هذا الوصف. وستكون عازمة على تعزيز جدول الأعمال العالمي للاتحاد البرلماني الدولي في مجالات حقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والتنمية المستدامة والتعاون الدولي لمواجهة جميع التحديات الملحة، مع مراعاة المساءلة والشفافية كمبدأ

أساسي. كما أن التصويت لها سيكون بمثابة تصويت لأفكار جديدة ولامرأة ناضلت من أجل الأمل والديمقراطية، وتعهدت بجعل الرؤية الجماعية للاتحاد البرلماني الدولي حقيقة واقعة، والتي تضاهي أقوالها الأفعال.

وقال **الرئيس** إن المرشحين الأربعة أثبتوا بالفعل قدرتهم على العمل مع الاتحاد البرلماني الدولي وشكرهم على التزامهم تجاه المنظمة.

وتم التصويت بالاقتراع السري.

وقال **الأمين العام**، عقب عملية التصويت، في غياب الرئيس، إن المجلس الحاكم قد يرغب في استئناف أعماله أثناء فرز الأصوات.

وقد تم التوافق على ذلك.

في غياب معالي السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، تولى رئاسة الجلسة سعادة الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

البند 11 من جدول الأعمال

فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

قال **السيد ب. كاتيافيفي** (ناميبيا)، نائب رئيس فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا في معرض تقديمه تقريراً شفوياً عن أنشطة فريق العمل، إن فريق العمل يجتمع بانتظام منذ الدورة السابقة للجمعية العامة في آذار/مارس 2023 لدراسة التطورات، والحفاظ على التواصل مع كل من الوفدين البرلمانيين الأوكراني والروسي، والعمل على وضع خارطة طريق للخطوات التالية. وبينما يواصل فريق العمل الدعوة إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى المفاوضات، فإنه يسعى إلى المشاركة في الدبلوماسية البرلمانية والتركيز على خطوات صغيرة نحو الحوار والتفاهم الأفضل،

مع التركيز على قضايا إنسانية محددة، بما فيها السلامة النووية والأمن الغذائي ووضع الأطفال المتأثرين بالصراعات، بهدف التخفيف من المعاناة الإنسانية.

وفي اجتماعه الأخير في لواندا، عقد فريق العمل جلسات استماع مع الوفدين الأوكراني والروسي. وبعد أن خلصت المناقشة إلى أن كلاهما يبدو أكثر حرصاً على المشاركة في مسألة الأطفال، قرر فريق العمل، كهدف متوسط الأجل، أن يركز جهوده على مواصلة المشاورات مع كلا الوفدين بشأن هذه المسالة. كما وافق على عقد اجتماعات ثنائية بين أعضائه والأطراف المتحاربة. وبدلاً من السيدة أ. غيركينز من هولندا، رحبت علاوة على ذلك بالسيدة س. دهوس من بلجيكا كعضو جديد لها علاقاتها ورؤاها الخاصة التي يمكن أن تفتح آفاقاً جديدة للحوار.

ركزت الخطوات التالية على تحقيق التقدم من خلال الاجتماعات بالحضور الشخصي والمناقشات المتعمقة مع كلا الوفدين، بما في ذلك بين الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، في بيئة أكثر هدوءاً في مقر الاتحاد البرلماني الدولي، بدعم من الخبراء المقيمين في جنيف وهيئات الأمم المتحدة المتخصصة. وأعرب فريق العمل عن أمله في عقد مثل هذا الاجتماع في أوائل العام 2024، ويتطلع إلى الإبلاغ عن التقدم المحرز في الجمعية العامة الـ 148.

وعبر **الرئيس** عن رغبة المجلس الحاكم في الإحاطة علماً بالتقرير الشفهي عن أنشطة فريق العمل.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

البند 14 من جدول الأعمال

أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(CL/212/14-P.1)

(ج) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

(CL/212/14(c)-R.1andR.2)

عرضت **السيدة م. ج. أ. أوديامبو** (نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين) مشاريع القرارات التي أعدتها اللجنة في دورتها الأخيرة في لواندا، على النحو الوارد في الوثيقة CL/212/14(c)-R.2، وقالت إنها ستعرض الحالات المعنية حسب المنطقة وبالترتيب الأبجدي.

إفريقيا

جمهورية الكونغو الديموقراطية

نظرت اللجنة في عدة حالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها ثلاث حالات جديدة، وأعربت عن شكرها للوفد الكونغولي على المعلومات التي قدمها خلال جلسة الاستماع مع اللجنة وعلى استعداده للترحيب ببعثة إلى البلد بعد الانتخابات الرئاسية.

وقد استعرضت اللجنة الحالة الجديدة للسيد شيروبين أوكيندي، وهو عضو معارض في البرلمان، عُثر عليه مصاباً بطلق ناري في رأسه داخل سيارته. وقد شعرت اللجنة بالقلق إزاء جريمة القتل هذه، وفي ضوء المعلومات المقدمة خلال الجلسة، فإنها على ثقة من أن الوسائل التي استخدمتها السلطات لإجراء التحقيق ستكشف في الأسابيع المقبلة عن الجهة التي تقف وراء الجريمة.

كما نظرت اللجنة في قضية السيد كابوند، وهو عضو معارض آخر في البرلمان. وكان قد حُكم عليه بالسجن سبع سنوات بتهمة انتقاد رئيس الدولة. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء قسوة الحكم الصادر بحق السيد كابوند بسبب ممارسة حقه في حرية التعبير. ودعت اللجنة السلطات إلى تعزيز حماية هذا الحق الأساسي من خلال مواءمة القوانين المتعلقة بالجرائم التي تشكل تشهيراً ضد رئيس الدولة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وأخيراً، نظرت اللجنة في الحالتين الجديدتين للسيد ساكاني والسيدة موشوبيكوا، وهما برلمانيان تم تعليق ولايتهما البرلمانية تعسفاً بسبب التغيب عن العمل على الرغم من التقارير الطبية التي تبرر غيابهما. وأحيطت اللجنة علماً بالمعلومات المقدمة من قبل السلطات، ودعت مجلس الأمة إلى تقديم نسخة من تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة حالات التغيب.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشاريع القرارات الثلاثة المتعلقة، على التوالي، بقضية السيد جان مارك كابوند، وقضايا ثلاثة برلمانيين كونغوليين، وقضية شيروبين أوكيندي سينغا.

إسواتيني

تتعلق القضية في إسواتيني بثلاثة برلمانيين، اثنان منهم محتجزان بتهم مختلفة منذ تموز/ يوليو 2021 في أعقاب الاحتجاجات المطالبة بإصلاحات ديمقراطية في البلاد. وفي 1 حزيران/يونيو 2023، أدانهم القاضي في القضية بأخطر التهم، لكنه أجل الحكم لشهر كانون الأول/ديسمبر 2023. وكان كلا الرجلين معرضين لخطر قضاء 20 عاماً في السجن.

وأكدت النتائج التي توصل إليها مراقب المحاكمة التابع للاتحاد البرلماني الدولي وتحليل اللجنة للحكم المخاوف السابقة من أن القضايا الجنائية المرفوعة ضد البرلمانيين جاءت رداً على تصرفاتهم لدعم التغيير السياسي. وفي الواقع، كانت اللجنة مقتنعة بأنه لم يكن ينبغي محاكمة الرجلين في المقام الأول. وأعربت اللجنة عن أملها الصادق في أن يتم حل هذه المسألة، بطريقة تتماشى مع معايير حقوق الإنسان المعمول بها، قبل الحكم على الرجال.

وفي الوقت نفسه، حرصت اللجنة على السفر إلى إسواتيني لمناقشة المسائل التي ظهرت في هذه القضية مع السلطات المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضايا ثلاثة برلمانيين من إسواتيني.

السنغال

يتعلق مشروع القرار بحالة السيد عثمان سونكو في السنغال. أعربت اللجنة عن خالص شكرها للوفد السنغالي على جلسة الاستماع المثمرة التي عقدت خلال الجمعية العامة الحالية. وقد شعرت بالاطمئنان عندما علمت أن السيد سونكو يتلقى رعاية طبية. ومع ذلك، فإنها لا تزال تشعر

بقلق بالغ إزاء الحالة الصحية للسيد سونكو. كما أعربت اللجنة عن قلقها بشأن احتمال منع السيد سونكو من اتخاذ الخطوات اللازمة للمصادقة على ترشيحه للانتخابات الرئاسية المقبلة.

وأعربت اللجنة عن رغبتها في إرسال وفد إلى السنغال في أقرب وقت ممكن للقيام بزيارة السيد سونكو في المحتجز وأن يتمكن من تسوية القضية بطريقة مرضية. وشكرت الوفد السنغالي على تأكيداته بأنه سيتعاون في هذا الصدد.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية السيد عثمان سونكو.

زيمبابوي

شكرت اللجنة رئيس الجمعية الوطنية على تبادل الحديث معه أثناء جلسة الاستماع وعلى تأكيده بأن إيفاد بعثة ميدانية إلى زمبابوي هو موضع ترحيب. وتتطلع اللجنة إلى تلقي تفاصيل تنظيم هذه البعثة في أقرب وقت ممكن.

ومع ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء التقارير المثيرة للقلق بشأن التدهور السريع في صحة السيد جوب سيكالا، وهو برلماني متمرس ينتمي إلى حزب تحالف المواطنين، الحزب المعارض، والذي أمضى أكثر من عام في سجن شديد الحراسة بسبب خطاب كان قد ألقاه في حزيران/يونيو 2022.

وكان معروضاً على المجلس الحاكم تقرير مراقب المحاكمة التابع للاتحاد البرلماني الدولي الذي حضر بعض جلسات المحكمة في هذه القضية. وأكدت النتائج التي توصل إليها مزاعم انتهاك حقوق السيد سيكالا في محاكمة عادلة، بما في ذلك حقه في الإفراج عنه بكفالة. وقد سلط المراقب الضوء على عدة انتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة وخلص إلى عدم وجود أي دليل يدعم الحكم بأن السيد سيكالا مذنب بعرقلة سير العدالة.

وأعربت اللجنة عن أسفها لأن استمرار الاحتجاز التعسفي للسيد سيكالا جعل من المستحيل عليه أن يمارس عملياً حقه في المشاركة في انتخابات 23 آب/أغسطس. وحثت اللجنة السلطات على إطلاق سراح السيد سيكالا فوراً وضمان احترام جميع حقوقه.

وكانت اللجنة قد تلقت شكوى جديدة من 23 برلمانياً من حزب ائتلاف المواطنين من أجل التغيير (CCC)، تزعم أن رئيسي المجلسين قد علقا ولاياتهما بطريقة تعسفية. وزعمت أن رؤساء البرلمان تصرفوا بناءً على رسالة احتيالية من محتال يدّعي أنه يعمل كأمين عام مؤقت لحزب ائتلاف

المواطنين من أجل التغيير بينما تجاهل جميع الاتصالات الواردة من برلمانيي حزب ائتلاف المواطنين من أجل التغيير. وتعتقد اللجنة أن هؤلاء البرلمانيين المعارضين المنتخبين حديثاً والبالغ عددهم 23 برلمانياً ما كان ينبغي أن يفقدوا مقاعدهم في البرلمان أبداً، ودعت السلطات إلى النظر في تعديل هذا الإجراء لضمان قدرة جميع أعضاء البرلمان على الاضطلاع بولايتهم بحرية.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضايا 23 برلمانياً في زيمبابوي.

آسيا

ميانمار

تعرض في ميانمار، 72 برلمانياً لانتهاكات جسيمة، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز التعسفي والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية في أعقاب الانقلاب العسكري عام 2021. وكان وضعهم مثيراً للقلق مثل حظر جميع الزيارات للبرلمانيين المحتجزين وحظر تواصلهم مع العالم الخارجي لأكثر من عام. وبالإضافة إلى ذلك، صدمت اللجنة عندما علمت أن خمسة برلمانيين توفوا أثناء محاولتهم تجنب الاعتقال.

وأدانت اللجنة بشدة تلك الجرائم المرتكبة ضد زملائها في الاتحاد البرلماني الدولي، وحثت السلطات العسكرية مجدداً على الإطلاق الفوري لسراح جميع البرلمانيين. كما كررت دعوتها للأعضاء ولجميع زملائهم البرلمانيين إلى اتخاذ إجراءات تضامنية مع زملائهم في ميانمار، الذين يحتاجون جميعاً إلى دعمهم. وطلبت اللجنة من الاتحاد البرلماني الدولي اتخاذ إجراءات للمساعدة في وضع حد للإفلات من العقاب في هذه القضية.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضايا 72 برلمانياً من ميانمار.

باكستان

شكرت اللجنة عضو الوفد الباكستاني على تبادل الآراء البنّاءة الذي جرى خلال جلسة الاستماع.

ومع ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء تدهور حالة البرلمانيين المعارضين في باكستان، حيث تلقت شكوى جديدة تتضمن ادعاءات بالاعتقال والاحتجاز التعسفيين والمعاملة

اللاإنسانية وانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة ضد أربعة برلمانيين من حركة الإنصاف الباكستانية. (PTI)، بما فيهم رئيسها السيد عمران خان. كما شملت الشكوى ادعاءات تتعلق بقضية السيناتور سواتي من حركة الإنصاف الباكستانية، الذي أُجبر على الاختباء لتجنب المزيد من الاضطهاد.

وأعربت اللجنة عن انزعاجها من الادعاءات القائلة بأن السلطات العسكرية والاستخباراتية استخدمت التهديدات وأعمال التخويف وانتهكت الحق في الخصوصية لأعضاء برلمان حركة الإنصاف الباكستانية الذين ظلوا موالين لحزبهم أو انتقدوا السلطات، وأن هذا الضغط توقف بمجرد تغييرهم لانتمائهم.

وحثت اللجنة السلطات الباكستانية على ضمان عدم ترك الجرائم المرتكبة ضد زملائها دون عقاب- بغض النظر عن انتماءاتهم- وضمان عدم تكرار مثل هذه الحالات. كما أعربت عن أملها في التوجه إلى باكستان بشكل عاجل للقاء جميع الأطراف من أجل إحراز تقدم نحو حل العدد المتزايد من الحالات في البلاد.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضايا ستة برلمانيين باكستانيين.

الفلبين

كانت اللجنة تعرض على المجلس الحاكم مشاريع قرارات في أربع حالات في الفلبين. والأخبار الإيجابية في قضيتي السيد أوكامبو والسيد تريلانس هي أن الإجراء القانوني المشكوك فيه الذي تم اتخاذه ضدهما قد تم رفضه في النهاية، ولهذا السبب كان من دواعي سرور اللجنة أن توصي المجلس الحاكم بإغلاق ملفات هاتين القضيتين.

غير أن الوضع لم يكن جيداً جداً في الحالتين المتبقيتين. وظل السيناتور السابق دي ليما رهن الاحتجاز بتهم تتعلق بالمخدرات على الرغم من خسارة قضية الادعاء. وفي الواقع، أظهر التحليل الكامل لوضعها بشكل مقنع أنه تم توجيه التهم إليها رداً على انتقاداتها للرئيس السابق دوتيرتي. ولذلك جددت اللجنة دعوتها السلطات الفلبينية إلى إطلاق سراح السيدة دي ليما على الفور.

وفيما يتعلق بالقضية الأخيرة، التي تتعلق بالبرلمانية الحالية، السيدة كاسترو، والبرلمانية السابقة، السيدة إيلاغو، فقد تعرضت كلتاهما للتشهير أو ما هو أسوأ من ذلك، حيث تم تهديدهما من قبل شخصيات بارزة داخل المؤسسة السياسية أو العسكرية. وفي الواقع، قبل أيام، أوضح الرئيس السابق دوتيرتي على شاشة التلفزيون أنه يعتقد أنه ينبغي قتل السيدة كاسترو. وقد شعرت

اللجنة بالقلق إزاء الإدلاء بهذه التصريحات من قبل رئيس سابق، الأمر الذي قد يعرض حياة السيدة كاسترو لخطر حقيقي. وأعربت اللجنة عن سرورها لأن السلطات البرلمانية سارعت إلى التنديد بهذه الحادثة الخطيرة. وأعربت عن ثقتها في أنهم، إلى جانب السلطات القضائية، سيتخذون جميع الخطوات الإضافية التي قد تكون مطلوبة.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية ساتورنينو أوكامو.

سريلانكا

عرضت اللجنة على المجلس الحاكم مشروع قرار بشأن اغتيال أربعة برلمانيين سريلانكيين. وقد قُتلوا بين عامي 2005 و2008 في وقت كانت فيه سريلانكا تواجه حرباً أهلية وضعت الحكومة في مواجهة تمرد التاميل.

وقد أحرزت المساعي لتحقيق العدالة تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق باثنتين من جرائم القتل تلك. ومع ذلك، لم يكن هذا هو الحال بالنسبة لاغتيال السيد باراراجاسينغهام والسيد رافيراج، اللذين كانا ينتميان إلى التحالف الوطني للتاميل.

وأعربت اللجنة عن اقتناعها بإمكانية، بل ضرورة، اتخاذ المزيد من الخطوات للعثور على مرتكبي هاتين الجريمتين ومعاقبتهم. وأعربت عن اعتقادها بأن هذه الخطوات ينبغي أن تكون جزءاً من نهج شامل تتبعه السلطات السريلانكية، بما في ذلك البرلمان، لوضع آليات مساءلة أقوى للتصدي للجرائم الخطيرة التي ارتكبت في سريلانكا في الماضي.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضايا خمسة برلمانيين سريلانكيين.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

جمهورية العراق

قامت اللجنة ببعثتها الأولى إلى جمهورية العراق في آب/أغسطس 2023، على النحو المبين في التقرير الوارد في الوثيقة CL/212/14(c)-R.1، للتوصل إلى حل مرضٍ لقضية البرلماني العراقي السابق سعادة الدكتور أحمد العلواني.

وبالنيابة عن اللجنة، أعربت عن شكرها الحار للسلطات العراقية، ولا سيما السلطات البرلمانية، على استقبال البعثة وتيسير عملها بشكل سلس، بما في ذلك الاجتماع مع سعادة الدكتور العلواني في السجن.

ودعا تقرير البعثة المعروض على المجلس الحاكم إلى الإفراج الفوري عن سعادة الدكتور العلواني في ضوء الإجراءات القانونية المعيبة والانتهاكات التي تعرض لها في المراحل الأولى من اعتقاله، وحثت السلطات القضائية على رفع حكم الإعدام الصادر بحقه. كما دعت اللجنة السلطات العراقية إلى وضع حد للإفلات من العقاب من خلال التحقيق الفوري في ادعاءات سعادة الدكتور العلواني المتعلقة بالتعذيب ومحاسبة المسؤولين عنها.

وستواصل اللجنة دعم جهود السلطات العراقية في التوصل إلى حل مرضٍ لقضية سعادة الدكتور العلواني، وأعربت عن أملها في إطلاق سراحه قريباً.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية سعادة الدكتور أحمد جميل سلمان العلواني.

استأنف معالي السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، رئاسة الجلسة.

قالت **السيدة م. ج. أ. أوديامبو** (نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين) إن الحالات التي أشارت إليها ليست سوى بعض الحالات العديدة المعروضة على اللجنة. وبالنظر إلى العدد القياسي المتزايد من الحالات، يمكنك ملاحظة أن مجرد كونك عضواً في البرلمان قد يمثل أمراً خطيراً حقاً. ومن المؤسف أن هذا الاتجاه واضح في جميع مناطق العالم. وتعول اللجنة على دعم الأعضاء لمساعدة زملائهم المعرضين للتهديد.

قال **الرئيس** إن المجلس الحاكم مدعو لانتخاب عضو واحد في لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، وأنه سيكون من الضروري الشروع في التصويت حيث أن هناك ثلاثة مرشحين لملء الشاغر، وهم السيدة ل. فيلمان رييل بروساس من سويسرا، والسيد وونغ تشين من ماليزيا، والسيدة أ.د. بروساس من الفلبين.

وقال **الأمين العام** إنه، وفقاً للمادة 29 من لائحة المجلس الحاكم، يتم إجراء التصويت في مثل هذه الحالات عادة برفع الأيدي أو بالتصويت بالوقوف ما لم يعتبر الرئيس أن التصويت بنداء الأسماء ضروري أو يطلب ذلك عضو المجلس الحاكم.

وقال الرئيس، بعد أن أكد أن كلّ من المرشحين الثلاثة ما زالوا يعتزمون الترشح للمنصب الشاغر، إنه في حالة عدم وجود أي اعتراضات، سيشرع المجلس الحاكم في التصويت برفع الأيدي.

وقد تم التوافق على ذلك.

قال **الأمين العام**، رداً على أسئلة السيد ر. إدواردز (تشيلي) والسيد و. ويليام (سيشيل) إن إجراءات التصويت ستكون هي نفسها المتبعة في التصويت الذي أجري خلال الجلسة الأولى وأن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين تتألف حالياً من ثلاثة أعضاء من المجموعة الإفريقية، وعضو واحد من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، واثنان من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وثلاثة من مجموعة الـ 12+.

وتم التصويت برفع الأيدي.

عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:

السيدة ر. فيلمان رييل (سويسرا)	73
السيد وونغ تشين (ماليزيا)	49
السيدة أ. بروساس (الفلبين)	15

وبعد حصولها على الأغلبية المطلوبة، تم انتخاب السيدة ر. فيلمان رييل (سويسرا) عضواً في لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين لفترة خمس سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2028.

وهنأ **الرئيس** السيدة فيلمان رييل على انتخابها لعضوية تلك اللجنة الهامة.

البند 16 من جدول الأعمال

(مستأنف)

انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

(المادة 19 من النظام الأساسي والقواعد 6 و7 و8 من لائحة المجلس الحاكم)

(CL/212/16-P.1, P.2, P.3-rev, P.4-rev and 16-Inf)

قال **الرئيس** إن فارزي الأصوات أبلغوه بأنهم تأكدوا من نتائج انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وهي:

عدد الأصوات:	303
الأغلبية المطلوبة:	152
عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:	
السيدة أ.د. ميرغان كانوتي (السنغال)	59
السيدة ك. غوتاني هارا (ملاوي)	61
السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة)	172
سعادة السيدة مروة عبدباشير حاجي (جمهورية الصومال الفيديرالية)	11

وبعد حصولها على الأغلبية المطلوبة، تم انتخاب السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة) رئيسة للاتحاد البرلماني الدولي لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026.

وأعرب **الرئيس** عن شكره للمرشحين الأربعة وهنأ السيدة أكسون على انتخابها، وقال إنه كان من المهم أن يكون هناك أكثر من مرشح واحد وأن تكون هناك مرشحات نساء أيضاً، لا سيما من القارة نفسها التي جرت فيها الانتخابات.

قالت **السيدة ت.أكسون** (جمهورية تنزانيا المتحدة) إنها شعرت بالتواضع لانتخابها ويغمرها الامتنان للثقة التي منحها إياها زملاؤها البرلمانيون. لقد قبلت المنصب بكل تواضع وأدركت

المسؤوليات العديدة التي ينطوي عليها. وأعربت عن شكرها للرئيس التنزاني وللحكومة التنزانية لدعمهما الثابت لترشيحها، وأعربت عن شكرها الخاص لفريق حملتها بقيادة رؤساء البرلمانات والمؤلف من برلمانيين ورفاق من جميع أنحاء العالم. لقد كانت الحملة محترمة وخاضتها بشكل جيد، الأمر الذي جعلها تشعر بالامتنان لزملائها المتنافسين– وجميعهم من النساء القادرات. ودعت الثلاثة للانضمام إليها على المنصة، وأكدت أنها، بصفتها رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، سوف تسخّر أفكاراً مثل أفكارهم في العمل جنباً إلى جنب مع جميع الممثلين من أجل زيادة تعزيز فعالية الاتحاد البرلماني الدولي ومساءلته وشفافيته، مما يجعله مكاناً أفضل والتأكد من أنه بمثابة صوت للجميع. وفي هذا المسعى، توقعت أنها ستتشاور في كثير من الأحيان مع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي المنتهية ولايته، الذي شكرته على خدمته مع أسلافه بالفعل.

وقال **الرئيس**، متمنياً حظاً سعيداً للسيدة أكسون في دورها الجديد للاتحاد البرلماني الدولي، إن منصب رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي ليس بالمهمة السهلة، ولكنها امرأة عظيمة من إفريقيا معروفة بقدرتها وكفاءتها، وهو ما يبشر بالخير بالنسبة لها وللاتحاد البرلماني الدولي على حد سواء.

ورفعت الجلسة الساعة 12:45.

الجلسة الرابعة

الجمعة، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة عند الساعة 14:35، برئاسة معالي السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

البند 14 من جدول الأعمال

(استئناف الجلسة)

أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(CL/212/14-P.1)

(أ) منتدى النساء البرلمانيات

(CL/212/14(a)-R.1)

عرضت **السيدة ف. مالاكياس** (أنغولا)، رئيسة الدورة الـ 36 لمنتدى النساء البرلمانيات تقرير تلك الدورة المنعقدة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على النحو الوارد في الوثيقة CL/212/14(a)-R.1، وقالت لقد دعا المشاركون عبر مساهمتهم في عمل الجمعية العامة الـ 147 من منظور جندري بشأن مشروع القرار المتعلق بالإتجار بالأيتام، إلى وضع تشريعات قوية وتعاون دولي لمعالجة الأسباب الجذرية للإتجار بالأطفال وجوانبه المتعلقة بنوع الجندر، كما اقترحوا إجراء تعديلات منذ إدراجها في المشروع الذي تم اعتماده من أجل إحالته إلى الجمعية العامة. كما بحث المنتدى في حلقة نقاش مثيرة للاهتمام التحديات التي تواجه المرأة في السياسة، كما ورد في التقرير، وتقاسم المسؤوليات الأسرية، حيث دعا المشاركون الرجال إلى إشراك الرجل في تربية الأطفال والمهام المنزلية. وفي الختام، أعربت عن إعجابها برئيسة الاتحاد البرلماني الدولي المقبلة، التي كان تبوؤها لهذا الدور القيادي المرموق مصدر إلهام لجميع النساء. ومن المؤكد أن تصميمها الواضح والتزامها ونزاهتها وشغفها بالخدمة العامة سيأخذ الاتحاد البرلماني الدولي إلى آفاق جديدة في عمله نحو تعزيز عالم أكثر عدالة وأكثر توازناً.

(ب) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي
(CL/212/14(b)-R.1)

عرضت **السيدة إي. تي. موتيكا** (ناميبيا)، عضو مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي، تقرير اجتماع المنتدى الذي عقد في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على النحو الوارد في الوثيقة CL/212/14(b)-R.1، وبينت بأنه قد تم في ذلك الاجتماع تسليط الضوء على التدني المتواصل لمستوى مشاركة الشباب في البرلمان باعتباره تنبيهاً للعمل على تنفيذ التدابير التي روّج لها الاتحاد البرلماني الدولي من خلال حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*. إلى جانب التعرف على التطورات الإيجابية المتعلقة بالشباب في مختلف البلدان، ساهم المنتدى بمنظور شبابي في أعمال الجمعية العامة الـ 147 وخاصة في ما يتعلق بالمناقشة العامة ومشروع القرار المتعلق بالإتجار بالأيتام. كما عقد المنتدى جلسات استماع مع المرشحين لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، حيث رحب بالتزام كل مرشح بتعزيز حضور البرلمانيين الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وفي الهياكل القيادية ذات الصلة. كما وافقت علاوة على ذلك على ترشيح عضو جديد للمجلس اجتمعت معه شخصياً لمناقشة سبل مواصلة تعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي والمواضيع المحتملة للمؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب في العام 2024.

ورحب **الرئيس** بمشاركة هذا العدد الكبير من البرلمانيين الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي التي أغنت المداولات.

(د) لجنة شؤون الشرق الأوسط
(CL/212/14(d)-R.1)

عرض **السيد هـ. ج. تالسما** (هولندا)، عضو لجنة شؤون الشرق الأوسط تقرير الاجتماعات الأربعة الأخيرة للجنة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، على النحو الوارد في الوثيقة CL/212/14(d)-R.1، وبيّن بأن اللجنة اتفقت على ضرورة تجاوز البرلمانيين للخلافات من أجل الاتحاد للتوصّل الى حلول سلمية للأزمة الإسرائيلية الفلسطينية. إن عدم التوصل إلى موقف مشترك من شأنه أن يخذل المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين الأبرياء بمن فيهم الأطفال الذين قتلوا أو

جرحوا وفقدوا أسرهم ومنازلهم ويعيشون حالة خوف دائم على حياتهم، وستستمر معاناتهم ما لم تتوقف عمليات إراقة الدماء المتواصلة بشكل فوري والتي كانت من أبرز أولويات عمل اللجنة.

استأنف سعادة **السيد كريم درويش** (جمهورية مصر العربية) عضو لجنة شؤون الشرق الأوسط العرض وبيّن بأن اللجنة قد اقترحت أيضاً التوصيات الست الواردة في التقرير لحل الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية من خلال اتخاذ تدابير فورية. وتضمنت هذه التوصيات وقفاً كاملاً لإطلاق النار، ورفع الحصار الإنساني عن قطاع غزة، وإطلاق سراح جميع الرهائن، والاحترام غير المشروط للقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة، واستئناف المفاوضات بشأن حل الدولتين، وأخيراً قيام وفد من اللجنة بزيارة إلى المنطقة في أقرب فرصة.

شكر **الرئيس** اللجنة على عملها الشاق وقال إنه تم تلقي ثلاثة ترشيحات لملء الشواغر الثلاثة في اللجنة، وهم السيد هـ. أرشاكيان من أرمينيا، والسيد س. مانتاميهارجا من إندونيسيا، والسيدة أ. أردوغان من تركيا.

وبيّن **الأمين العام** صعوبة ما تمثله هذه الترشيحات، إذ أن اثنين من الشواغر الثلاثة سيتم ملؤها من قبل النساء. وقد كان المعتاد سابقاً في مثل هذه الحالات أن تتم دعوة المجلس الحاكم إلى تأييد انتخاب امرأة مرشحة واحدة كعضو في اللجنة ثم انتخاب أحد المرشحين الرجال لشغل الشاغر المخصص لرجل، مع ترك أمر الشاغر الثالث مفتوح حتى يمكن ملؤه بواسطة امرأة.

وعلى هذا الأساس عبّر **الرئيس** بعد التأكد من أن السيد أرشاكيان والسيد مانتاميهارجا ما زالا يعتزمان الترشح، عن رغبة المجلس الحاكم في تأييد انتخاب السيدة أ. أردوغان عضواً في اللجنة بالتزكية.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وتم التصويت برفع الأيدي لانتخاب أحد المرشحين الرجال لعضوية اللجنة.

عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:

السيد هـ. أرشاكيان (أرمينيا)	43
السيد س. مانتاميهارجا (إندونيسيا)	56

بعد حصوله على الأغلبية المطلوبة، تم انتخاب السيد س. مانتاميهارجا (إندونيسيا) عضواً في لجنة شؤون الشرق الأوسط.

(هـ) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني
(CL/212/14(e)-R.1)

قال **السيد ج. ك. وايرو** (كينيا) رئيس لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في معرض تقرير اجتماع اللجنة المنعقد في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وفق ما هو المبين في الوثيقة CL/212/14(e)-R.1، بأنه سيسلط الضوء على مسألتين محددتين في ذلك التقرير، أولهما محنة اللاجئين والنازحين. فقد ساءت الصورة العامة في الآونة الأخيرة مع تزايد حالات النزاع وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال. ويعاني النازحون بالفعل من الأوضاع الصعبة والمحن التي حددها التقرير، كما يتأثرون حالياً وبشكل غير متناسب بالكوارث المرتبطة بالمناخ. أما في ما يتعلق بالمسألة الثانية المتعلقة بحالات النزاع، فقد شددت اللجنة على التزام جميع الأطراف باحترام- وضمان احترام- القانون الدولي الإنساني من خلال التدابير المذكورة في التقرير. كما دعا إلى وقف الحرب وتوفير المساعدة الإنسانية لجميع المدنيين المتأثرين بالنزاع. وأشار في الختام إلى المنتدى العالمي للاجئين المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر 2023 في جنيف، ودعا جميع الأعضاء إلى العمل على الالتزام بتعهدات جديدة لتحقيق أهداف الميثاق العالمي المهم حول اللاجئين.

قال **الرئيس** إنه لا يرد سوى مرشحين اثنين لشغل الشواغر الثلاثة في لجنة تعزيز القانون الدولي الإنساني، وهما السيدة ل. كارفاجال من تشيلي، التي رشحتها مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيد أ. فاروجيا. من مالطا، رشحته مجموعة الـ 12+. وعبر عن رغبة المجلس الحاكم في انتخاب هذين المرشحين بالتزكية كأعضاء في اللجنة.

تم اتخاذ القرار بذلك.

(و) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)
(CL/212/14(f)-R.1)

عرضت **السيدة ج. ألم إريكسون** (السويد) عضو مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) تقرير الدورة الـ 48 للمجموعة يومي 22 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على النحو المبين في الوثيقة CL/212/14(f)-R.1، وبينت مستشهدة بالأرقام المبينة في التقرير ومرفقاته بأن المجموعة وجدت أن النساء يمثلن ما يزيد قليلاً عن ثلث المندوبين في الجمعية العامة الـ 147 وهي نسبة ليست جيدة بما يكفي، بل إنها تحسنت بالفعل في بعض الفعاليات السابقة. ومع ذلك، وبالمقارنة مع الجمعية العامة الـ 146، تم فرض عقوبات على عدد أقل من الوفود بسبب فشلها المتكرر في مراعاة المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في تشكيلها، وكان عدد أكبر من الوفود متوازناً جندرياً، وهو أمر يستحق الثناء. كما بدأت المجموعة مناقشة خطة عمل لتنفيذ السياسة الجديدة *لمنع التحرش والتصدي له، بما فيه التحرش الجنسي في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وفعاليات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى*، والتي كانت المجموعة فخورة بتطويرها. وكجزء من عملها لدعم البرلمانات التي تضم عدداً قليلاً من النساء، عقدت المجموعة حوار متابعة بنّاء مع الوفد النيجيري تناول التحديات المستمرة التي تواجه المرأة النيجيرية في السياسة والجهود المتجددة المتوخاة لمعالجة هذا الوضع الذي ستواصل مراقبته.

قال **الأمين العام**، رداً على طلبات ممثلي موزامبيق وناميبيا وبوروندي لتصحيح السهو أو الأخطاء في المعلومات الواردة في الملحق الثاني من التقرير بشأن النسب المئوية للنساء البرلمانيات في الوفود، أنه سيتم تصحيح الأخطاء في تلك المعلومات حسب المقتضى. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الوفود المكونة من 40% إلى 60% من كل جندر هي التي تم إدراجها في هذا الملحق فحسب، والمقصود من ذلك هو إعطاء هذه الوفود رؤية كوسيلة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في تكوين وفود الاتحاد البرلماني الدولي كافة.

وقال **الرئيس** إنه ينبغي الإبلاغ عن أي أخطاء تتم ملاحظتها إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستقوم بالتحقق من الأرقام المعنية وإصدار نسخة معدلة من التقرير، حسب المقتضى، لتوزيعها على كافة الأعضاء.

(ز) الفريق الاستشاري المعني بالصحة
(CL/212/14(g)-R.1)

عرضت **السيدة ل. كليفورد لي** (أيرلندا) عضو الفريق الاستشاري المعني بالصحة، تقرير اجتماع الفريق الاستشاري المعني بالصحة المنعقد في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على النحو المبين في الوثيقة CL/212/14(g)-R.1 وقالت إن قواعد وممارسات المجموعة في سياق التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده قد برزت عبر مناقشاتها، وكذلك السلم والأمن، وهو الموضوع ذو الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024، مع التركيز على الروابط بين النزاعات وتغير المناخ والنزوح والصحة. وبناءً على ما علمته خلال زيارة ميدانية إعلامية إلى مستشفى للولادة في لواندا عن المؤشرات الرئيسة لصحة الأم والطفل، قدمت التوصيات المفصلة في التقرير، ولا سيما ما يخص الحصول على الرعاية الصحية الأولية وتبادل الممارسات الجيدة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وأخيراً، تلقت المجموعة آخر مستجدات أنشطة شركائها التقنيين- ورحبت في هذا الصدد بتمديد مذكرة التفاهم بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية لمدة ستة أشهر- وكذلك بالتعاون المتواصل مع شراكة صحة الأم والوليد والطفل.

وبيّن **الرئيس** بأنه قد تم انتخاب السيدة كليفورد- لي رئيسة للفريق الاستشاري والسيد ف. إ. ندوجوليلي من جمهورية تنزانيا المتحدة، نائباً للرئيس.

(ح) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
(CL/212/14(h)-R.1)

عرضت **السيدة أ. فاداي** (المجر) الرئيسة بالإنابة للفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تقرير الاجتماعين الـ14 والـ15 المنعقدين على التوالي في 11 أيار/مايو 2023 و24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على النحو الوارد في الوثيقة CL/212/14(h)-R.1 وبينت أن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى في اجتماعه الـ14 قد أطلع المشاركين على المرحلة الثانية من تطبيق الهاتف المحمول الخاص به وناقش التحضيرات للاجتماعين

المواضيعيين *للدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل* منذ عقدها في أيلول/سبتمبر 2023. وناقش الفريق الاستشاري في اجتماعه الـ15 التحديات الملحة في منطقة الساحل، حيث أدى تفاقم النزاع وعدم الاستقرار المستمر إلى زيادة ضعف المنطقة التي تستحق الاهتمام العالمي نفسه الذي تحظى به الأزمات في أماكن أخرى. وقد خلص الفريق الاستشاري في نهاية المطاف إلى ضرورة اتخاذ تدابير استراتيجية لتناول قضايا الأمن والحوكمة والفساد المنتشرة التي تعيق تنمية المنطقة. وفي الختام، أوجزت أعمال القمة البرلمانية العالمية الثانية الأخيرة بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الموصوفة في التقرير، وسلطت الضوء من بين استنتاجاتها على الحاجة إلى إنشاء آلية مخصصة ضمن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى للتنسيق والرصد والمتابعة خلال المرحلة الثانية من *الدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل*.

قال سعادة **السيد منذر بودن** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) إن التقرير المقدم لا يعكس مجمل المناقشات التي جرت خلال الاجتماع الـ15 للفريق الاستشاري الرفيع المستوى، والذي علق فيه الكثيرون على الوضع في غزة وطرحوا مسألة جرائم الحرب ذات الصلة. ومن المؤسف أنه لم تتم إضافة هذه الأمور كبند على جدول أعمال الاجتماع وفق ما هو مطلوب. فلا يجوز احتكار الحقيقة وخاصة في إطار منظمة متعددة الأطراف كانت الأقدم على مستوى العالم، التي تأسست بهدف الجمع بين الأفكار. وكان يخشى أن تكون التقارير الواردة من هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى غير كاملة بشكل مماثل. كما ينبغي التحقيق في الأمر من قبل الأمين العام وإعادة كتابة التقرير وفقاً للمعايير المطلوبة.

وقال **الرئيس** إن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي اعتبرت أن التقارير الواردة من أي هيئة من هيئات الاتحاد البرلماني الدولي قد تم الاتفاق عليها بتوافق آراء أعضائها. وليس للاتحاد البرلماني الدولي أي مصلحة للتدخل في محتوى أي تقرير.

قالت **السيدة أ. فاداي** (المجر) القائمة بأعمال رئيس الفريق الاستشاري، إن الاحترام المتبادل بين البرلمانيين، بغض النظر عما إذا كانوا يتقاسمون الآراء نفسها، هو مبدأ أساسي للاتحاد البرلماني الدولي. ومع ذلك، لا ينبغي الخلط بين الشغف بالسياسة والعنف. وقد تم تقديم طلبات لتعديل جدول أعمال الفريق الاستشاري، مع التركيز على *الدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل*، بعد أن تم اعتماده بالفعل، وهو ما يتعارض مع القواعد كما فهمتها، وبالتالي ليست قضية يقررها أي رئيس، ولا سيما عندما لم يتم تقديم المشورة القانونية التي وعدت بها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وفي

الواقع، فإن رغبة الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في معالجة بعض القضايا في إطار أي عمل آخر قد تم إحباطها بسبب تلك القواعد نفسها. وأشارت إلى أنها قامت ببساطة بتسليم التقرير الذي قدمته لها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وشددت على أن جداول الأعمال السياسية الشخصية محظورة ضمن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى.

وقال **الأمين العام** إن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي قامت بصياغة تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى على أساس المداولات التي جرت خلال الاجتماعات المعنية. حيث سعت جراء ذلك إلى التركيز على الموضوع المختار *للدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل* بالإضافة إلى الحصول على ما يعتقد أنه توافق في الآراء بين المشاركين. وبإعراب السيد بودن عن آرائه، فإنه لم يرفض التقرير في واقع الأمر، بل أعرب عن التحفظ عليه.

وقال **الرئيس** إن التحفظ سيسجل في المحضر.

رحب **سعادة السيد منذر بودن** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) بهذا الرد، وأكد مجدداً أن العديد من أعضاء الفريق الاستشاري تحدثوا خلال الاجتماع بقوة وبإسهاب عن الوضع في قطاع غزة، الذي يمثل علاوة على ذلك أولوية قصوى. وكانت آراؤهم بشأن هذا الموضوع تستحق التغطية كما تستحق الاحترام.

وقال **الرئيس**، بعد أن أحاط علماً مرة أخرى بتحفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على التقرير، إنه يرد أربعة مرشحين لملء ستة شواغر في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى. وكان هؤلاء المرشحون هم: السيد س. هـ. آرين كرونيمولد من دولة بوليفيا المتعددة القوميات رشحته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والسيدة ل. سانت- بول من فرنسا، والسيد ز. مويسكيرك من سلوفينيا، والسيدة س. بادرتشير من سويسرا، وقد رشحتهم مجموعة 12+. وعبّر عن رغبة المجلس الحاكم في انتخاب هؤلاء المرشحين الأربعة بالتزكية لعضوية الفريق الاستشاري.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

(ط) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا
(CL/212/14(i)-R.1)

عرض **السيد د. نوتن** (أيرلندا) رئيس مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا تقرير اجتماع المجموعة عبر الإنترنت في 6 أيلول/سبتمبر 2023 واجتماعيه يومي 24 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على النحو الوارد في الوثيقة CL/212/14(i)-R.1 وبيّن بأن المجموعة على استعداد دائم لمساعدة الأعضاء في دعم عملية صنع القرار القائمة على الأدلة ضمن الاتحاد البرلماني الدولي. وقد ناقشت في اجتماعها الأول التحضيرات النهائية للاجتماع البرلماني للعلم من أجل السلام حول الأمن المائي وإعادة بناء التعايش السلمي مع العِلم، الذي عقد في فيتنام، والمشاريع الرائدة المقترحة لإشراك المجتمع العلمي مع البرلمانيين. كما وافقت في اجتماعها الثاني على تطوير مجموعة أدوات برلمانية بشأن هذه المشاركة، بناءً على مخرجات المشاريع التجريبية الحالية، وأحيطت علماً بالأنشطة التي تم تنفيذها والخطط المستقبلية في مجال السياسات القائمة على الأدلة في سياق الجهات المعنية المتعددة في الأمم المتحدة. وناقشت في اجتماعها الثالث أفضل السبل لتنفيذ نتائج الاجتماع البرلماني للعِلم من أجل السلام، ومشاركتها في الفعاليات المستقبلية المتعلقة بالمياه والمناخ، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي كموضوع لبرنامج مدارس العِلم من أجل السلام للعام 2024 في المملكة الأردنية الهاشمية.

وقال **الرئيس** إنه يرد ثلاثة مرشحين لملء الشواغر الأربعة لعضوية مجموعة العمل، وهم: السيدة ن. كبوشان رزاكي من بنين التي رشحتها المجموعة الإفريقية؛ السيدة س. م. ميوما من كينيا ورشحتها المجموعة الإفريقية أيضاً؛ والسيدة أ. فاداي من المجر رشحتها مجموعة 12+. وعبر عن رغبة المجلس الحاكم في انتخاب هؤلاء المرشحين الثلاثة بالتزكية.

تمّ اتخاذ القرار بذلك.

البند 17 من جدول الأعمال

انتخابات اللجنة التنفيذية

(راجع المادة 2(ك) من النظام الأساسي والقواعد 37 و38 و39 من النظام الداخلي للمجلس الحاكم)

(CL/212/17-P.1)

أعرب **الرئيس** عن امتنانه لأعضاء اللجنة التنفيذية المنتهية ولايتهم لالتزامهم الدؤوب بالمساهمة في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، وقال إنه وكما هو مبين في الوثيقة CL/212/17/-P.1 تم تلقي الترشيحات العشرة لعضوية الاتحاد البرلماني الدولي. وكانت الشواغر العشرة المعلن عنها هي: عن المجموعة الإفريقية، السيد ج. و. أكبابيو من نيجيريا، والسيدة ن. ب. ك. موتي من زامبيا، وكلاهما لمدة أربع فترات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027؛ وعن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، السيد م. ديك من أستراليا و السيد ف. زون من إندونيسيا، وكلاهما لمدة أربع فترات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027؛ وعن مجموعة أوراسيا، السيدة س. ميكايلوفا من أذربيجان لفترة أربع فترات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027؛ وعن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيد ك. كاجادو سامبايو من البرازيل لفترة ولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027؛ وعن مجموعة 12+، السيد ل. ج. دي نيكولاي من فرنسا لإستكمال فترة ولاية السيد ف. مارشاند التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026، السيدة د. ت. أفجيرينوبولو من اليونان لإستكمال فترة ولاية السيدة و. كيفالوجياني من اليونان والتي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2025، والسيد أ. المودوبار من إسبانيا لإستكمال فترة السيد ج. ي. إيشانيز من إسبانيا التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2025، والسيدة ج. موراوسكا ستانيكا من بولندا لفترة ولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027. وإلى جانب الرسائل المرفقة والسير الذاتية، تمت مشاركة هذه الترشيحات مع الأعضاء الكاملين. وعبر عن رغبة المجلس الحاكم في انتخاب المرشحين العشرة بالتزكية لعضوية اللجنة التنفيذية.

تم اتخاذ القرار بذلك.

البند 18 من جدول الأعمال

تقارير عن الاجتماعات المخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي
(CL/212/18-R.1)

قال **الرئيس**، في معرض تقديمه لهذا البند، إنه سيتم تقديم عروض شفهية أو عبر الفيديو حول عدد من الاجتماعات المخصصة المدرجة في الوثيقة CL/212/18-R.1، والتي تتضمن أيضاً روابط لمزيد من المعلومات التفصيلية المتاحة عن كل اجتماع عبر الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي.

تم عرض مقطع فيديو عن المؤتمر البرلماني لحوار الأديان المنعقد في مدينة مراكش في المملكة المغربية في الفترة من 13 إلى 15 حزيران/يونيو 2023.

تحدث **السيد أ. غريفروي** (بلجيكا) في معرض تقريره عن المنتدى البرلماني في منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة للعام 2023 الذي عقد في 18 تموز/يوليو 2023 في نيويورك، وبيّن أن الفعالية تتضمن ثلاث حلقات نقاش حول عمل البرلمانات للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، التي دارت حول دعم الحياة، مع ورود عدد قليل من الأهداف في الأفق وتراجع بعضها الآخر. وقد أدّت البرلمانات دوراً حاسماً في تعزيز تحقيق تلك الأهداف عبر إرادة سياسية أقوى ونموذج اقتصادي جديد يعطي أولوية للناس وللطبيعة على الأرباح. وقد أصدر المنتدى البرلماني 10 توصيات للتصدي للتحديات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما فيها من خلال إشراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية وزيادة المشاركة في عملية الاستعراض الطوعي الوطني، كما أنه يتطلع إلى إحراز تقدم في العام 2024.

تم عرض مقطع فيديو عن القمة العالمية الثانية للجان المستقبل التي عقدت في مونتيفيديو في الأوروغواي خلال الفترة من 25 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2023.

تحدث **السيد د. كاردين** (المملكة المتحدة) رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب عبر رسالة فيديو مسجلة مسبقاً عن المؤتمر العالمي التاسع للبرلمانيين الشباب الذي عقد في هانوي، فيتنام، في الفترة من 15 إلى 17 أيلول/سبتمبر 2023 وقال إن المؤتمر- وهو الأكبر على الإطلاق للبرلمانيين الشباب- وقد ركز على سبل تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التحول

الرقمي والابتكار. تشمل التدابير المقترحة لتحقيق هذه الغاية في بيان المؤتمر تعزيز الهياكل الرقمية، وتعزيز الابتكار والنظم البيئية للشركات الناشئة، والاستفادة من التكنولوجيات الرائدة بشكل أخلاقي ومستدام مثل الذكاء الاصطناعي للتخفيف من المخاطر المحتملة، وزيادة التواصل بالتعاون مع مركز الاتحاد البرلماني الدولي للابتكار في البرلمان. وقد غادر البرلمانيون الشباب المؤتمر وهم يشعرون بالنشاط والشجاعة والتمكين لدعم التحول الرقمي في برلماناتهم، وهم على استعداد للقيام بدورهم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تم عرض مقطع فيديو عن القمة التاسعة لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين والمنتدى البرلماني، المنعقدة في نيودلهي، الهند، في الفترة من 12 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

البند 19 من جدول الأعمال

ما يستجد من أعمال

استهل **الأمين العام** كلمته بتهنئة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي القادمة السيدة ت. أكسون من جمهورية تنزانيا المتحدة، على فوزها المستحق في انتخابات رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وتعهد بتعاون الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي المخلص للمضي قدماً بالاتحاد البرلماني الدولي بما يتوافق مع رؤيتها، وقال إن العديد من المندوبين قد أعربوا عن رغبتهم في الإشادة برئيس الاتحاد البرلماني الدولي المنتهية ولايته على الطريقة المتميزة التي أدى بها مهامه طوال فترة ولايته. ولذلك اقترح تحقيق ذلك المقصد بتخصيص جانب في إطار هذا البند.

وتم عرض مقطع فيديو عن معالي السيد دوارتي باتشيكو من البرتغال خلال القيام بدوره الرئيس الثلاثين للاتحاد البرلماني الدولي.

تحدث **السيد أ. غريفروي** (بلجيكا) باسم مجموعة 12+، وقال إن السيد باتشيكو معروف لدى الجميع بوصفه برلمانياً برتغالياً يتمتع بأفكار عظيمة وابتسامة دائمة وطيبة قلب إلى جانب التزامه القوي بالديمقراطية وحقوق الانسان. لقد كان قولاً وفعلاً رئيساً استثنائياً للاتحاد البرلماني الدولي، وقد وصلت فترة ولايته إلى نهايتها الحتمية. لكن الخبر السار هو أنه سيواصل إلهام البرلمانيين كعضو في الوفد البرتغالي إلى الاتحاد البرلماني الدولي. شكرته مجموعة 12+ على كل ما قام به من عمل على أعلى مستوى وتأمل له أن يتبوأ مكانة عالية.

تحدثت **السيدة س. كارفاجال إيسونزا** (المكسيك) باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وقالت إن عظمة الروح والتواضع والتسامح والإنسانية هي سمات رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك انفتاحه على الحوار واستعداده للاستماع. وأعربت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن امتنانها لدعمه المنهجي لمنطقتها، التي كانت ترحب، بفضل جهوده الحماسية بافتتاح المكتب الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي الذي طال انتظاره في الأوروغواي. وقد برزت إنجازاته العديدة من خلال تفاعله الوثيق مع المجموعات الجيوسياسية وفهمه لاحتياجات كل منها ولاحتياجات الاتحاد البرلماني الدولي نفسه، مما أفاد الأعضاء وعزز التعاون المتعدد الأطراف. وقد ترك التزامه بقيم الاتحاد البرلماني الدولي بصمة واضحة على المنظمة.

قالت **السيدة د. أونيل** (أستراليا)، متحدثة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بأن معالي السيد باتشيكو قد حظي بإعجاب كبير من قبل المجموعة وحضر اجتماعاتها خلال كل جمعية عامة لتقديم معلومات موجزة عن أنشطته العديدة حول العالم. ولم يقدم مقطع الفيديو الذي تم عرضه سوى لمحة عن شغفه وحيويته وأمله والتزامه الثابت في خدمة الديمقراطية. وأعربت المجموعة عن شكرها له على جهوده الدؤوبة لصالح منطقة آسيا والمحيط الهادئ ولجميع المجموعات الجيوسياسية، وأعربت عن تطلعها إلى العمل معه كمندوب للبرتغال.

تحدثت **السيدة س. ميكايلوفا** (أذربيجان) نيابة عن مجموعة أوراسيا، وقالت إنها تود أن تشكر معالي السيد باتشيكو على عمله المتميز وتراثه العظيم ومساهمته القيّمة في العلاقات الثنائية التي ستوجه الأعضاء في السنوات المقبلة، مع زيارته التي لا تنسى إلى أذربيجان. وتتطلع المجموعة إلى مواصلة تعاونها المثمر مع الاتحاد البرلماني الدولي وتعزيزها في إطار ولاية رئيسه الجديد.

تحدث **السيد ب. كاتيافيفي** (ناميبيا) نيابة عن المجموعة الإفريقية وأعرب عن شكر المجموعة وتقديرها لعظيم شغف السيد باتشيكو وطاقته الهائلة لعمل الاتحاد البرلماني الدولي. لقد أوفى بوعوده وكان قائداً ألهم ثقة الأعضاء وجعلهم يشعرون بأنهم جزء حقيقي من المؤسسة وخلق لديهم الرغبة في بذل المزيد. كما ألهمهم بأن يؤمنوا بما يمثله وأن يثقوا في أن أهدافه قابلة للتحقيق. وتتمنى المجموعة له التوفيق في مساعيه المستقبلية وستواصل التشاور معه في المستقبل من أجل تعزيز العمل الذي بدأ في إطار ولايته.

تحدث **السيد س. تينكينن** (فنلندا) نيابة عن منتدى البرلمانيين الشباب، وقال إن السيد باتشيكو قد أرسى سابقة من خلال مشاركته المتواصلة مع البرلمانيين الشباب ومشاركته في أنشطتهم. كانت وظيفته تتطلب عملاً شاقاً ورحلات سفر عديدة، ومع ذلك كان مفعم بالطاقة والابتسامة الدائمة التي كانت محل تقدير كبير. لقد عمل على بناء عالم أفضل للأجيال القادمة ودافع بلا كلل عن الديمقراطية وعن النظام المبني على القواعد وحقوق الإنسان. وكان المنتدى فخوراً للغاية برئيس الاتحاد البرلماني الدولي المنتهية ولايته.

تحدثت **السيدة لوبيز كاسترو** (المكسيك) باسم منتدى النساء البرلمانيات وقالت إن السيد باتشيكو كان من بين أفضل الرؤساء في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي، حيث أرسى العديد من السوابق وبنى صداقات متينة. لقد مضى بشجاعة قدماً في عقد جمعية عامة بحضور شخصي في أعقاب جائحة كوفيد-19 وكرس نفسه للاتحاد البرلماني الدولي، الذي يفتخر الآن بأن يكون له نشيده الخاص. وسلطت الضوء على مستوى طاقته وانضباطه وسلوكه المحترم، وأثنت على جهوده الرامية إلى تعزيز مشاركة الشباب والنساء في الاتحاد البرلماني الدولي التي تركت بصمة دائمة. وأعربت عن امتنانها لشرف العمل معه وانضمت إلى الآخرين في التطلع إلى مشاركته في الجمعية العامة الـ 148.

وصف **السيد س. باترا** (الهند) السيد باتشيكو بأنه صديق عزيز لبلده، وقال إن البرلمانات في جميع أنحاء العالم قد لمست التزامه الحماسي بتعزيز الديمقراطية البرلمانية، وإن قيادته الملهمة في دفع الاتحاد البرلماني الدولي إلى الأمام قد حققت إرثاً غنياً يقلده الآخرون. وسيبقى في الذاكرة لأنه استكشف حدوداً جديدة أرحب، وبالتالي فتح آفاقاً أكبر وأكثر إشراقاً للاتحاد البرلماني الدولي في سعيه نحو بناء عالم أكثر سلماً وتسامحاً وتقدماً. وبالنيابة عن أكبر ديمقراطية في العالم، شكر السيد باتشيكو على خدمته وتمنى له دوام التوفيق.

قال السيد **س. كاجادو سامبايو** (البرازيل) إن السيد باتشيكو لم يولد ليكون مجرد رئيس للاتحاد البرلماني الدولي، وإنما ليكون الأفضل على الإطلاق، وهذا ما تشهد عليه قدراته الكبيرة. وقد استقبل جميع الأعضاء وأبدى الاحترام لهم مع مراعاة الانصات لأي انتقادات. كما أنه أثرى ديمقراطية الاتحاد البرلماني الدولي، وعزز مشاركة الشباب والنساء في أنشطته، وحفز الأعضاء على بذل المزيد من الجهد. وكان عقد الجمعية العامة الـ 147 في دولة ناطقة باللغة البرتغالية في إفريقيا علامة أخرى على

تميزه. ومن المؤكد أن المبادئ التي غرسها خلال فترة رئاسته سوف يديمها الأعضاء وخلفه على حد سواء.

قال **الأمين العام**، في معرض إشادته، إنه ينظر إلى السيد باتشيكو كصديق وكأخ، وإن الفيديو التاريخي الذي تم عرضه قد لخص وبشكل مثالي رئاسته في الدعم النشط لرؤية الاتحاد البرلماني الدولي ولاستراتيجيته. وكما أكدت الإشادات السابقة، فقد اتسمت تلك الرئاسة بالفعل بالتزام السيد باتشيكو وخدمته المتفانية للاتحاد البرلماني الدولي. إن طاقته اللامحدودة وإنجازاته المعترف بها جيداً للاتحاد البرلماني الدولي وضمنه تنبع من جودته كلاعب فريق متعاون- ولا سيما كشخص يتطلع إلى أهداف منظمته بالمستوى بنفس لتطلعاته الشخصية. ورغم أنهم لم ينفوا مناوشاتهم على طول الطريق، فقد وصلوا دائماً إلى الوجهة النهائية نفسها لمصلحة الاتحاد البرلماني الدولي. وتأكيداً على نوعية السيد باتشيكو كرئيس لجميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، أعرب عن رغبته في أن يقدم له شخصياً هدية رمزية لتذكيره بشعار الاتحاد البرلماني الدولي "من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع"، عن المثُل التأسيسية للاتحاد البرلماني الدولي للسلم من خلال الحوار والوساطة، وعن الصداقات التي أقامها الاتحاد البرلماني الدولي، وإنجازاته في خدمته. وأعرب عن أمله في رؤيته يوظف الهدية في مواصلة واجباته المستقبلية نفسهل كمؤيد للديمقراطية.

وقدم الأمين العام للسيد باتشيكو هدية عبارة عن قلم حبر للاتحاد البرلماني الدولي.

أعرب **الرئيس** عن شكره لكلمات الثناء الطيبة الكثيرة، إن مثل هذه الكلمات ليست ضرورية، لأنه عمل ببساطة على الوفاء بالتزاماته كرئيس للاتحاد البرلماني الدولي. ومن المؤكد أن خليفته ستظهر الالتزام والاستعداد للخدمة نفسهما، وهو ما وافق عليه بوضوح جميع رؤساء الاتحاد البرلماني الدولي. وقد سعى دائماً إلى تقديم خدمة متكافئة لجميع الأعضاء، بغض النظر عن حجمهم أو موقعهم الجغرافي. إن العديد من التغييرات التي قام بها تحت إشرافه قد تم إنجازها من خلال العمل الشاق الذي قامت به الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وباعتباره إنساناً متواضعاً، لم يكن مثالياً وارتكب أخطاء، لكن منهجه كان دائماً هو العمل بأكبر قدر ممكن وبأفضل ما يمكن.

وشدد على أن إنجازاته كرئيس للاتحاد البرلماني الدولي لم تكن ممكنة لولا المساعدة التي تلقاها، وشكر البرلمان البرتغالي على تفهمه لغيابه عن أعمال الاتحاد البرلماني الدولي وأعرب عن امتنانه لموظفيه، ولا سيما مساعده السيد أ. ريس، على جهوده وتنظيم حياته بكفاءة. كما شكر جميع

موظفي الاتحاد البرلماني الدولي على عملهم الجماعي المثالي وجميع البلدان عبر أنحاء العالم التي استضافت زياراته، والتي كانت لديه فيها ذكريات لا تنسى. وأخيراً، شكر عائلته على دعمهم وقوتهم التي لا تتزعزع، وفي الوقت نفسه اعتذر عن تفويت حفل التخرج الجامعي لأطفاله أثناء غيابه. وفي هذا الصدد، أعلن اختتام الدورة الـ 212 للمجلس الحاكم.

ورفعت الجلسة عند الساعة 17:15.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

CL/212/SR
8 December 2023

Summary records of the Governing Council

212th session

24, 25 and 27 October 2023

National Assembly, Luanda, Angola

Agenda

1. Adoption of the agenda (CL/212/A.1-rev.1) 3
2. Approval of the summary records of the 211th session of the Governing Council (CL/211/SR) 3
3. Election of the President of the 147th Assembly 3
4. Report of the president
   (a) On his activities since the 211th session of the Governing Council 3
   (b) On the activities of the Executive Committee 3
5. Interim report by the Secretary General on the activities of the IPU since the 211th session of the Governing Council (CL/212/5-R.1) 17
6. Financial results for 2022 (CL/212/6-R.1 and R.2) 5
7. Financial situation of the IPU (CL/212/7-R.1) 6
8. Consolidated budget for 2024 (CL/212/8-P.1) 7
9. IPU regional offices (CL/212/9-P.1) 15
10. Questions relating to IPU membership and observer status
    (a) Situation of IPU membership 8
    (b) Consideration of requests relating to IPU membership and observer status (CL/212/10(b)-P.1) 8
    (c) Situation of certain parliaments 10
11. IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine 20
12. Update on IPU policies
    (a) Policy to prevent and address harassment, including sexual harassment, at IPU assemblies and other IPU events (CL/212/12(a)-P.1) 14
    (b) Working Group on Transparency, Accountability and Openness (CL/212/12(b)-P.1 and P.2) 14
    (c) IPU priority theme 2024 (CL/212/12(c)-P.1) 14
13. Future inter-parliamentary meetings (CL/212/13-P.1) 15
14. Activities of committees and other bodies
    (a) Forum of Women Parliamentarians (CL/212/14(a)-R.1) 27
    (b) Forum of the Young Parliamentarians of the IPU (CL/212/14(b)-R.1) 27
    (c) Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CL/212/14(c)-R.1 and R.2) 21
    (d) Committee on Middle East Questions (CL/212/14(d)-R.1) 27
    (e) Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (CL/212/14(e)-R.1) 28
    (f) Gender Partnership Group (CL/212/14(f)-R.1) 29
    (g) Advisory Group on Health (CL/212/14(g)-R.1) 29
    (h) High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (CL/212/14(h)-R.1) 30
    (i) Working Group on Science and Technology (CL/212/14(i)-R.1) 31
15. Appointment of two internal auditors for 2024 (CL/212/15-P.1) 18
16. Election of the President of the Inter-Parliamentary Union (CL/212/16-P.1, P.2, P.3-rev, P.4-rev and 16-Inf) 19, 25
17. Elections to the Executive Committee (CL/212/17-P.1) 31
18. Reports on recent IPU specialized meetings (CL/212/18-R.1) 31
19. Other business 32

First sitting

Tuesday, 24 October 2023
(Morning)

The sitting was called to order at 09:30, with Mr. D. Pacheco (Portugal), President of the IPU, in the Chair.

OPENING OF THE SITTING

The President, welcoming participants and expressing gratitude to the Angolan authorities and the National Assembly of Angola for their commitment to successfully organizing the 147th IPU Assembly and related meetings, said that the current multitude of conflicts around the globe underscored the need to appreciate the value of peace as an element essential to the achievement of all human goals and aspirations. Parliamentarians must therefore continue working for peace, and indeed for justice and tolerance, as a key priority.

The Secretary General, mindful of the busy agenda ahead, said that he would confine his opening remarks to wishing participants a successful 212th session.

Item 1 of the agenda

ADOPTION OF THE AGENDA
(CL/212/A.1-rev.1)

The agenda was adopted.

Item 2 of the agenda

APPROVAL OF THE SUMMARY RECORDS OF THE 211TH SESSION OF THE GOVERNING COUNCIL
(CL/211/SR)

The summary records of the 211th session of the Governing Council were approved.

Item 3 of the agenda

ELECTION OF THE PRESIDENT OF THE 147TH ASSEMBLY

At the proposal of Mr. A. Santos Silva (Portugal), seconded by Ms. E. Bias (Mozambique) and Mr. J. Fakhro (Bahrain), Ms. C. Cerqueira (Angola) was elected as President of the 147th Assembly by acclamation.

Item 4 of the agenda

REPORT OF THE PRESIDENT

(a) On his activities since the 211th session of the Governing Council

(b) On the activities of the Executive Committee

The President, accompanying his report with a digital slide presentation, said that the first aim of his activities since the 211th session of the Governing Council had been to continue reinforcing the visibility of the IPU as the world's largest parliamentary organization. To that end, he had visited numerous parliaments and participated in over 90 events held by the IPU and other organizations, also taking the opportunity thus provided to further raise the IPU's profile through traditional and social media.

The second aim had been to reinforce the IPU's universality by increasing its membership to include the parliaments of all 193 Member States of the United Nations. At the 146th Assembly, the Parliament of Liberia had rejoined the IPU fold and if, as anticipated, the Parliament of the Bahamas were to be admitted as a Member at the present Assembly, the IPU membership would rise to 180. The Organization was actively pursuing its efforts to attract the remaining 13 parliaments, including the United States Congress, into its membership so as to achieve universality.

The third aim had been to reinforce the IPU's good governance through such measures as the opening of an IPU regional office in Uruguay, the implementation of the refreshed Communications Strategy, the ongoing digital transformation of the IPU, and the amplification of parliamentary engagement with religion and belief to promote peace. Cooperation with the Association of Secretaries General of Parliament had been strengthened and the process of amending the IPU Statutes and Rules had been initiated, with the deadline for the submission of related proposals now extended to the end of November 2023. Proposals received would then be considered by a working group representing all geopolitical groups and transmitted, if agreed, to the Governing Council for consideration at its 213th session in March 2024, with a view to finalizing the proposed amendments for approval at the 149th Assembly in October 2024.

Mr. J. Buttimer (Ireland), in commending the President on his stewardship of the IPU, said that he wished to thank him for having risen with such distinction to the challenge of raising the IPU's visibility.

Mr. S. Soendergaard (Denmark), recalling that representatives of Human Rights Watch had been barred from attending the 146th Assembly in Bahrain owing to a last-minute revocation of their visas, asked whether the matter had been followed up and, if so, what the outcome had been.

The President said that the Bahraini authorities had complied with the key condition always attached to the hosting of an IPU Assembly, which was that visas must be granted to all participating delegates. The members of an observer delegation had had their visas revoked, however, for open and systematic criticisms made against the host country. Those criticisms had in truth been unjust and, to all intents and purposes, had also been directed at the IPU membership for its decision in favour of Bahrain's hosting of the Assembly. The IPU had nonetheless expressed its concern over the situation to the Bahraini authorities.

Mr. J. Fakhro (Bahrain), explaining that situation, said that his country's authorities had granted visas, as agreed, to all delegates attending the 146th Assembly. Regrettably, however, the visas issued to Human Rights Watch officials had subsequently been revoked following that organization's release of a highly derogatory statement about Bahrain that was liable to tarnish its domestic and international reputation, which was unacceptable.

Ms. F. Cham (Gambia) asked what the IPU could do to support parliaments in ensuring that IPU office-holders attended meetings of IPU bodies.

The President said that parliaments were expected to support the attendance of parliamentarians at meetings of IPU bodies of which they were members, failing which the IPU would communicate directly with the parliament concerned to seek a solution.

The Secretary General said that parliaments were in fact obliged to include IPU office-holders in their delegations to IPU meetings and would otherwise receive a reminder of the need to do so, which generally had the desired effect. Parliamentarians should alert the IPU to any difficulties encountered in that regard so that it could take appropriate action as necessary, including on a case-by-case basis in more problematic instances.

Mr. K. Darwish (Egypt) said that, in future, the IPU should devote more effort and attention than at present to bringing cultures closer together and to promoting respect for the different faiths, beliefs and principles on which countries were founded.

The President said that it was always crucial to work in concert for mutual tolerance and respect and that one of the IPU's many roles was to forestall divisive actions and strive for unity as a means of resolving problems and creating a better future for humankind.

The Governing Council took note of the report of the President.

Item 6 of the agenda

FINANCIAL RESULTS FOR 2022
(CL/212/6-R.1 and R.2)

The President, introducing the item, recalled that, at its 211th session, the Governing Council had decided to defer approval of the financial results for 2022 until the present session, as the earlier-than-usual dates of the 146th Assembly had meant that the External Auditor had been unable to finish his report in time for it to be considered in conjunction with those results.

Ms. J. Alm Ericson (Sweden), member of the Executive Committee and Chair of the Sub-Committee on Finance, presenting the financial results for 2022 set out in document CL/212/6-R.1, said that the Executive Committee had carefully examined those results, along with the report of the External Auditor, who had confirmed the accuracy of the Financial Statements and given a positive audit opinion, making only one minor recommendation.

One notable aspect of the 2022 accounts was that the investment market performance had led to an unrealized loss of CHF 774,000, which had reduced the IPU's net assets for the year. Now that global markets had recovered somewhat from the effects of the outbreak of war in Ukraine, interest rate rises and inflationary pressures, the IPU's long-term investment returns remained on target. In recent years, however, arrears in assessed contributions had been steadily increasing, owing largely — although not solely — to the situation of the Venezuelan Parliament, which currently had arrears amounting to CHF 625,600. All Members were requested to work through their geopolitical groups to reduce the number in arrears. For its part, the IPU had made provision for covering the write-off of outstanding debts.

The Executive Committee recommended that the Governing Council approve the Secretary General's financial administration of the IPU and the financial results for 2022.

The President expressed gratitude to the Sub-Committee on Finance for its work, describing it as essential to the good governance of the IPU.

Mr. A. Gryffroy (Belgium), Internal Auditor, after reading out his report of the 2022 accounts as set out in document CL/212/6-R.2, said that, in the light of the IPU's healthy financial situation and its financial management, firmly based on internal controls, he too recommended that the Governing Council approve the Secretary General's financial administration of the IPU and the financial results for 2022.

The Secretary General, thanking the Chair of the Sub-Committee on Finance and the Internal Auditor for their work and welcoming their recommendations, said that the IPU had done its level best to address the long-standing issue of unpaid contributions. The good news was that the Parliaments of São Tomé and Principe and Guinea-Bissau had recently paid their assessed contributions, thereby reducing the overall arrears, the bulk of which was owed by the Bolivarian Republic of Venezuela with its two competing parliaments. The IPU had taken a stand that only a joint delegation with representatives from both parliaments could attend IPU events. That stance had not been accepted by the two parties, which accounted for the ongoing absence of Venezuelan delegations from IPU Assemblies. Once the country's situation had improved and new elections had been held, the payment of those arrears would be among the matters for discussion with the Venezuelan authorities. That apart, extra efforts were needed to ensure that all Members honoured their financial obligations to the Organization, which would continue to manage its resources with prudence so as to achieve value for money as well as seeking to address any related challenges in the interest of its membership.

The President said that it was only thanks to such prudent management that the IPU's growing number of activities had been successfully conducted over the preceding decade without any increase in assessed contributions.

Mr. S.J.-C. Apithy (Benin), congratulating the IPU management and the Secretary General in particular on the Organization's positive financial results, asked how the independence of the Internal Auditor was guaranteed.

The Secretary General said in response that the IPU's first level of auditing was conducted by an External Auditor — currently the Comptroller and Auditor General of India — who had no organic links with the IPU and was fully independent. At the second level, auditing was normally conducted by two Internal Auditors who were parliamentarians but who operated in their auditing role at arm's length from the IPU administration. Those two levels of auditing were in place to ensure proper management of the IPU's accounts and resulting value for money. While not ruling out the potential for a conflict of interest, he believed that all IPU auditors were fully independent in their work.

The President, underscoring the importance of such independence to the confidence of all Members in the IPU's accounts and in those who prepared and audited the same, said he took it that the Governing Council wished to approve the financial results for 2022 along with the Secretary General's financial administration of the IPU in 2022.

It was so decided.

Item 7 of the agenda

FINANCIAL SITUATION OF THE IPU
(CL/212/7-R.1)

Ms. J. Alm Ericson (Sweden), member of the Executive Committee and Chair of the Sub-Committee on Finance, presenting the report on the financial situation of the IPU as at 31 July 2023, as set out in document CL/212/7-R.1, said that the IPU's budget performance was currently on track and that its finances were healthy and stable following the gradual recovery of investment returns after a difficult period in 2022. Moreover, the payment of outstanding arrears was continuing, as Members were naturally keen to exercise their full voting and participatory rights during what was an important week for the IPU.

Mr. A. Shahid (Bangladesh), observing that internal audits alone were not enough to guarantee transparency and were therefore best complemented by external audits, said that the IPU's efficient management of its finances and accounts clearly set a global standard.

Ms. F. Cham (Gambia) asked whether in previous years the IPU's financial situation had ever undergone any additional scrutiny before being presented to the Governing Council for consideration.

A delegate from Iraq suggested that transparency and Members' confidence in the financial and accounting information presented to them could be increased by way of side meetings organized at IPU Assemblies with the express aim of discussing the IPU's expenditures, revenues and related mechanisms. It would also be beneficial if parliamentarians especially familiar with the intricacies of finance and accounting were to attend such meetings and provide an objective view of those matters.

The President said that confidence was assured by the trust consistently placed in the IPU's Internal Auditors and similarly in its External Auditors, who were always fully independent national auditors from countries around the world.

The Secretary General, taking note of the comments made, said that he welcomed the keenness shown to promote transparency and accountability in the IPU accounting process. Under the statutory framework, the IPU's financial administration was overseen by the Executive Committee, which was representative of all IPU Members and geopolitical groups. In that context, the Executive Committee reviewed all draft budgets and financial results and made recommendations to the Governing Council on the basis of expert assessments by independent External Auditors with unimpeachable credentials, who were appointed by approval of the Governing Council. As to the Internal Auditors, their role was to check that the information to be provided to the IPU membership was accurate. Within the Executive Committee itself, the Sub-Committee on Finance was responsible for overseeing financial matters. Different levels of transparency and accountability were therefore in place, although there was always scope for methodological improvements.

All the financial reports for 2022 had been made available, including via the IPU website, and together formed the basis for the recommendations of the Internal Auditor and the Sub-Committee on Finance for the Governing Council to approve the Secretary General's financial administration. The Internal Auditor and the Sub-Committee would gladly provide any requested clarifications, failing which, the Iraqi proposal for further scrutinizing the accounts in a separate setting could perhaps be pursued. He was confident, however, that the internal and external controls in place were sufficient to ensure that the accounts presented to the Governing Council accurately reflected the reality. The IPU had taken on board previous recommendations for improving its accounting system, as noted in the Internal Auditor's report, and it would also be reporting in 2024 on its efforts to expand the scope of its accounting software, as newly recommended by the External Auditor.

The President said in conclusion that the news about the IPU's stable financial position was welcome but that all geopolitical group chairs were urged to encourage their members to pay their assessed contributions on time. It was, moreover, in their interest to do so, as any loss of voting rights among the Members in their group would weaken their standing within the Organization. The IPU was additionally grateful to all its donors for their assistance, which had boosted its activities.

The Governing Council took note of the financial situation of the IPU.

Item 8 of the agenda

CONSOLIDATED BUDGET FOR 2024
(CL/212/8-P.1)

Ms. J. Alm Ericson (Sweden), member of the Executive Committee and Chair of the Sub-Committee on Finance, presenting the 2024 consolidated budget set out in document CL/212/8-P.1, said that the budget anticipated a gross operating expenditure of CHF 17.7 million for the year. The IPU would continue working across the five objectives identified in its 2022-2026 Strategy, with a sustained focus on climate action and an added focus on peace-related activities in view of the multiple ongoing and emerging crises and conflicts around the world. It would also continue to invest in its digital transformation to enhance both impact and delivery for Members.

With regard to income, the core budget included an increase of 3% in total assessed contributions, as agreed by the Governing Council, with the aim of rebalancing such contributions towards their level in 2010. Voluntary income was initially projected to decrease slightly owing to the expiry of various large multiyear grants. Although new grants were likely to materialize, no contracts had yet been negotiated, which accounted for the prudent approach adopted in preparing the budget. All Members were encouraged to work on mobilizing voluntary funds for the IPU from within their countries and geopolitical groups. The Executive Committee had endorsed the budget and was pleased to recommend its adoption by the Governing Council.

The Secretary General, underlining those remarks, said that the 2024 consolidated budget was the outcome of agreements secured within the Governing Council, including the increase of 3% in assessed contributions aimed at expanding the IPU's resource base in line with its growing mandate and scope of activities. The projected decrease in voluntary funding was attributable to the impending expiration of numerous funding agreements that had not yet been extended. With voluntary contributions set to be down by almost 4% in 2024, prudence was key. The ongoing healthy mix between those contributions, representing about 23% of the budget, and assessed contributions continued to secure the IPU's independence in the implementation of its activities as opposed to it being beholden to any particular donor. Were the Governing Council to adopt the budget, the IPU would continue to implement its activities with prudence and ever greater efficiency to ensure that Members always obtained value for the money that they invested in their Organization.

The President, thanking the Secretary General for his prudent and effective management of the IPU budget, said he took it that the Governing Council wished to adopt the 2024 consolidated budget.

It was so decided.

The President, noting that Ms. Alm Ericson's term as Chair of the Sub-Committee on Finance was about to end, said that it had been a pleasure to work with her and thanked her for her strong commitment to the IPU and for all her work on its behalf.

Item 10 of the agenda

QUESTIONS RELATING TO IPU MEMBERSHIP AND OBSERVER STATUS

(a) Situation of IPU membership

The President, introducing the subitem, said that the achievement of universality was a priority for the IPU, which sought to have among its membership the parliaments of all States recognized by the United Nations.

The Secretary General, in saluting the efforts made to woo more parliaments into the IPU fold, said that he wished to pay tribute to the Commonwealth Parliamentary Association for its robust support of the IPU's endeavours to bring in new Members. The most recent membership request received was from the Parliament of the Bahamas, which had presented the required supporting documentation and information.

(b) Consideration of requests relating to IPU membership and observer status

(CL/212/10(b)-P.1)

The President, introducing the subitem, said that the IPU was endeavouring to attract more Caribbean and Pacific parliaments into its membership, in which context it was grateful for the efforts of the Commonwealth Parliamentary Association. Having examined an affiliation request and related documentation submitted by the Parliament of the Bahamas, all as set out in Annex I to document CL/212/10(b)-P.1, the Executive Committee had recommended that the Governing Council should approve the decision also set out in that document to admit the Parliament of the Bahamas as a Member of the IPU. He took it that the Governing Council indeed wished to approve that decision by acclamation.

It was so decided.

Ms. P. Glover-Rolle (Bahamas), speaking as the IPU's newest and 180th Member, said that a resolution on joining the IPU had garnered universal support from her Parliament, which was fully committed to developing itself as an effective, representative and accountable institution. It shared many of the IPU's goals and objectives, in particular the promotion of global peace, democracy, human rights and sustainable development, and was now proud to be a part of the IPU community. The fact that even the smallest nations had a voice and a platform within the IPU was especially important for small island developing States – including the Bahamas – faced with an existential threat from an emerging climate reality. Her Parliament looked forward to working with the IPU community towards a more climate-resilient and sustainable future, starting with calls for a robust and well-funded loss and damage fund. Believing in diversity as an asset, it was also keen to advocate for more representative parliaments, with more women and youth in leadership positions.

The IPU was a powerful avenue for connecting, exchanging ideas and best practices, developing policies and advancing the shared agenda for a better world. Barriers to universal progress towards the Sustainable Development Goals (SDGs) remained to be overcome, with all countries facing unique challenges. Aware that the IPU could make a difference in addressing such issues, the Parliament of the Bahamas hoped to contribute actively towards the IPU's important work.

The President said that he also hoped for fruitful cooperation with the Parliament of the Bahamas in the interest of continuing to empower democracy and the world's parliaments. In addition to the Bahamas, the Executive Committee had decided to endorse a request for Associate Membership submitted by the MERCOSUR Parliament (PARLASUR) – previously a permanent observer – and set out in Annex II to document CL/212/10(b)-P.1. Following a review of all IPU observers, it had also decided to maintain that status for the Nordic Council, the Parliamentary Assembly of the Community of Portuguese-speaking Countries, the Parliamentary Assembly of the

Economic Cooperation Organization and the Parliamentary Confederation of the Americas, and to restore it to the Organization of American States, all of which had been considered inactive but had expressed an interest in strengthening ties with the IPU.

As to the African Union, similarly considered inactive, the Executive Committee had deferred its decision, to allow the Secretary General the opportunity to meet with the Chairperson of the African Union Commission in Addis Ababa, which he hoped to do by the end of October 2023.

Concerning the International Parliamentarians' Congress and the Permanent Conference of Political Parties of Latin America and the Caribbean, the Executive Committee had supported a proposal by the Secretary General for the IPU to continue to engage with both organizations with a view to identifying possible areas of cooperation.

Having also considered a request for it to reconsider the application for observer status from the Association of Secretaries General of Arab Parliaments, the Executive Committee had decided to hold a secret ballot on the matter, which had resulted in a recommendation for the Association to be granted that status.

Mr. A. Gryffroy (Belgium), speaking in his capacity as the Chair of the Twelve Plus Group, said that such a request from an organization of secretaries general of parliaments, which had nothing to do with members of parliament, was strange. The Twelve Plus Group wished to join those members of the Executive Committee who, as he understood it, had voted against granting observer status to the Association of Secretaries General of Arab Parliaments.

The President, remarking that that no one knew how anyone had voted in a secret ballot and taking note of the reservation of the Twelve Plus Group to the recommendation concerning the Association of Secretaries General of Arab Parliaments, said he took it that the Governing Council wished to approve the recommendations and decisions of the Executive Committee concerning requests relating to IPU membership and observer status.

It was so decided.

Mr. A. Gryffroy (Belgium), speaking in his capacity as Chair of the Twelve Plus Group on a point of order, said that his earlier intervention had been intended not only as a comment but also as a request for a vote on the issue he had raised.

The President asked the Secretary General to confirm whether there was a quorum for a vote.

The Secretary General said that, in conformity with Rule 34.2 of the Rules of the Governing Council, a quorum of 82 had been established for the current session on the basis of the number of members or substitutes participating in the first meeting, which amounted to 162. On that basis, he was able to confirm that there was a quorum for a vote. Rule 29 of those same Rules stipulated that the Governing Council should normally vote by show of hands or by standing vote. A roll-call vote could be taken, however, if the President deemed it necessary or if a member of the Governing Council so requested. It was for the Governing Council to decide how it wished to proceed.

The President, in the absence of any request to the contrary, invited the Governing Council to vote by show of hands on the Executive Committee's recommendation that observer status should be granted to the Association of Secretaries General of Arab Parliaments.

The recommendation was rejected by 22 votes to 10, with 2 abstentions.

The sitting rose at 11:10.

Second sitting

Wednesday, 25 October 2023
(Morning)

The sitting was called to order at 11:05, with Mr. D. Pacheco (Portugal), President of the IPU, in the Chair.

Item 10 of the agenda
(continued)

QUESTIONS RELATING TO IPU MEMBERSHIP AND OBSERVER STATUS

(c) Situation of certain parliaments

The Secretary General, accompanying with a digital slide presentation his overview of the situation of certain parliaments, starting with those that were non-functioning, said that there was no progress to report concerning the situation in Afghanistan, where the elected Parliament had been in suspension since the Taliban takeover in 2021. The Executive Committee's recommendation was that the IPU should, as before, show solidarity with that Parliament by continuing to invite it to attend IPU Assemblies as an observer with non-voting rights.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said that, in Haiti, scheduled elections had not taken place for numerous reasons, including the prevailing violence and chronic instability, and there was no functioning parliament. In view of the worrying developments in the situation, the Executive Committee's recommendation was that the Governing Council should suspend Haiti's membership rights and express the hope that robust efforts would be made to organize elections in the country as soon as possible so that a newly elected and fully-fledged parliament could be welcomed in Haiti.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General, recalling in the case of Myanmar that its Parliament had been suspended following the military takeover in February 2021, said the fact that ousted leader Ms. Aung San Suu Kyi had been moved from prison to house arrest signalled only slight progress. The Executive Committee's recommendation therefore was that the Parliament elected in 2020 should continue to be invited to attend IPU Assemblies as an observer with non-voting rights.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said that Niger had unfortunately joined the list of non-functioning parliaments following a military coup in July 2023, which had led to the dissolution of institutions, including parliament, and given rise to instability. The country's Prime Minister had very recently informed the IPU, however, that a transitional parliament to be installed imminently would remain in place until parliamentary elections were held. In expressing concern over the situation, the Executive Committee had condemned the military coup as a matter of principle and noted with regret the lack of parliamentary institutions in Niger. Its recommendation was that the IPU should continue engaging with the authorities in Niger with a view to restoration of the country's institutions in the wake of free and fair democratic elections.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said with reference to the Sudan that it had had no functioning parliament since April 2019 and that the parliamentary elections promised by the new military authorities had not taken place. In early 2023, the country had descended into a grave civil war, which did not bode well for the early establishment of a parliament, transitional or otherwise. Given that worrying development, the Executive Committee's recommendation was that the IPU should continue to monitor the situation in the Sudan, which should meanwhile remain suspended from the IPU.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General, moving on to the situation in countries with transitional parliaments, said that the IPU had usefully engaged with the transitional authorities in Burkina Faso, Guinea and Mali in a demonstration of support for efforts to effect a return to constitutional rule. He had reported to the Executive Committee on his mission in early 2023 to all three countries and it had taken note of his conclusions in each case.

In Burkina Faso, the Transitional Legislative Assembly had passed more legislation during its short lifespan than the previous parliament, now dissolved, and was also drafting a new constitution. In the hope that a return to constitutional rule could be accelerated, the Executive Committee's recommendation was that the Transitional Legislative Assembly should continue to retain its full membership rights and that the IPU should maintain its current support for the technical activities in progress, including outreach and training for parliamentary staff, in preparation for the country's return to constitutional rule.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said that Guinea also had a transitional parliament that likewise retained full IPU membership rights and received IPU technical support in drafting legal provisions for future use. As he had seen for himself, the Transitional National Council was working on constitutional amendments, including so as to bring about elections. The Executive Committee's recommendation was that Guinea should retain its status as a fully-fledged IPU Member and that the Guinean authorities should be encouraged to pursue efforts for a speedy return to constitutional rule.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said that, in Mali, positive developments included the adoption of a new constitution by referendum and the scheduling of presidential elections in early 2024, albeit potentially subject to a slight delay for technical reasons, followed by parliamentary elections. The Executive Committee's recommendation was that efforts should be stepped up to ensure the conduct of both elections as soon as possible and that the Transitional National Council should continue to retain its full IPU membership.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said in respect of Chad that the IPU had continued to provide technical assistance to the Transitional National Council established following the demise of the country's former Head of State in April 2021. The Executive Committee's recommendation was that the IPU should continue to provide such assistance and that the Transitional National Council should also continue to maintain its full IPU membership while being encouraged to speed up its efforts for a return to constitutional rule.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said that a new addition to the list of countries with transitional parliaments was Gabon, where a military coup had taken place in August 2023 following presidential and parliamentary elections. The results of those elections had been annulled and the country's governing institutions dissolved. The new military leader had appointed a largely civilian government and established a transitional bicameral parliament with an appointed membership representing various segments of Gabonese society. At the present Assembly, the IPU would be discussing with the Gabonese delegation the potential support that it could offer towards ensuring a short and smooth transitional period.

The Executive Committee's recommendation was that Gabon should retain its IPU membership and that the IPU should work with the Gabonese authorities to establish a road map for a return to constitutional rule. He hoped to visit Gabon in the coming months for that purpose. A positive sign on another note was that a Gabonese parliamentarian imprisoned on charges of corruption and mismanagement had just been released following the intervention of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians with the new Gabonese authorities.

The President said that such cases were a good example of the IPU's work, which not only included assisting and cooperating with elected parliaments but also extended to engaging with transitional authorities to ensure a smooth return to democratic order in the country concerned.

Mr. J.-F. Ndongou (Gabon), clarifying the context for the situation in his country, said that the previous presidential elections in 2016 had sparked violence, whereas the military intervention following the similarly rigged elections in August 2023 had created no bloodshed and was backed by the people. In addition to former parliamentarians, moreover, the Transitional National Assembly included members from the former regime's party and government, from civil society and from the military. His delegation welcomed the opportunity to attend the 147th Assembly and was keen to draw on the successful experiences of other transitional parliaments with a view to returning Gabon to democratic order as soon as possible.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse the Executive Committee's recommendation concerning Gabon.

It was so decided.

The Secretary General, speaking on the situation in Libya, said that he was pleased to report some progress towards resolution of the country's long-standing crisis. The Libyan House of Representatives had recently adopted new electoral laws, giving rise to hope that elections would soon be held as foreseen, in which event the IPU could welcome a new fully-fledged Libyan parliament. The Executive Committee's recommendation was that the IPU should continue to recognize the House of Representatives elected in 2014 as its legitimate interlocutor and urge the Libyan authorities to move towards those elections.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

Mr. F. Salim (Libya) said that his country was now seeing positive progress among its political factions and that the House of Representatives had fulfilled all its legislative commitments in recognition of the need to hold elections and move forward along the democratic path. The fact was, however, that political progress and stability in Libya were undermined by the intervention of a group of international and regional powers in its domestic affairs.

The Secretary General, turning to the case of South Sudan, said that a transitional parliament was in place and that elections were planned for December 2024, although a delay was rumoured. The transitional period had been extended to February 2025 and the drafting of a new constitution was behind schedule. In the interim, the IPU was in discussion with the country's parliamentary authorities about possible technical assistance programmes for parliament. The Executive Committee's recommendation was that South Sudan should retain its status as a full IPU Member and be encouraged to speed up the establishment of new institutions.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said that the third category of parliaments were those in countries where the political situation affected their capacity to function, namely Guinea-Bissau, Palestine, Tunisia, Venezuela (Bolivarian Republic of) and Yemen.

In Guinea-Bissau, the election of a new parliament and efforts under way to resolve the issue of constitutional reform represented positive progress and gave rise to hope that the situation would soon normalize. The IPU was keen to pursue discussions with that parliament on providing technical support to help it perform its role efficiently. In Palestine, no elections had taken place since 2006 and it was the country's legislative body, the Palestinian National Council, that had IPU membership. As to Tunisia, a standoff with the Government had led to the dissolution of parliament, since when parliamentary elections had been held in December 2022. The election and subsequent establishment of an upper house was expected to be complete by February 2024. Discussions between the IPU and the Tunisian authorities were ongoing concerning the provision of technical support to parliament and assistance in resolving some of the Tunisian cases before the Committee on the Human Rights of Parliamentarians. In the Bolivarian Republic of Venezuela, elections were planned for 2024. The IPU recognized neither of the country's two competing parliaments, the first elected in 2015 and the second in 2020. In consistency with its policy of usefully engaging with all parliaments to help them along the path to democracy, the IPU was interacting with the Venezuelan legislative authorities in the interest of playing an active and productive role in ensuring that free and fair elections were organized. He would pursue efforts to normalize relations; an approach endorsed by the Executive Committee. Lastly, in Yemen, the House of Representatives was faced with the challenge of functioning in a context of crisis. The IPU hoped to make progress in the coming weeks and months in providing the technical assistance agreed with that parliament.

The Executive Committee's recommendation was that the Governing Council should take note of the developments in each of those five countries.

It was so decided.

The Secretary General said that the final category of parliaments were those in countries where the political situation constituted a potential threat to their capacity to function, namely Bosnia and Herzegovina, Eswatini, Peru and the Syrian Arab Republic. For the moment, those parliaments were functioning but in a political environment where their situation could become untenable. There were currently no recommendations in their regard from the Executive Committee. The IPU was flagging them for attention nonetheless as part of its early warning mechanism and monitoring of political developments in the countries concerned. It encouraged Members in a position to do so to support the institutions in those countries in a bid to prevent the situations from erupting into crisis.

Item 12 of the agenda

UPDATE ON IPU POLICIES

(a) Policy to prevent and address harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events

(CL/212/12(a)-P.1)

Mr. A.R. Al Nuami (United Arab Emirates), Chair of the Gender Partnership Group, presenting the *Policy to prevent and address harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events*, as set out in document CL/212/12(a)-P.1, said that such a policy was essential to promoting human dignity and respect and that the IPU should serve as a role model in that regard for other organizations. Over the preceding year, the Group had worked hard to produce a policy that Members could own and feel proud of and that they would engage in implementing as well as in taking it forward to their parliaments and other institutions. The Group had consulted extensively with other organizations, including the United Nations, and parliamentary bodies during that process. The Executive Committee had approved the resulting comprehensive text, which was aimed at ensuring that all could participate in IPU Assemblies and events in an inclusive, respectful and safe environment, without harassment of any kind.

Adopting the same definition of harassment as in the *United Nations Code of Conduct to prevent harassment, including sexual harassment, at United Nations system events,* the policy comprised three main sections covering prevention of harassment, including through raising awareness of the policy; support and assistance for those reporting harassment; and procedures for investigating and resolving issues and establishing accountability. Also outlined were the steps to be followed in the event of harassment. For its part, the IPU Secretariat would develop and implement practical measures to accompany the policy and ensure its effective implementation. He trusted that the Governing Council would endorse the policy as an important document.

The President, thanking the Chair and members of the Gender Partnership Group for their work, said that the Executive Committee had unanimously supported the policy in the belief that it would promote a culture of protection, respect and dignity for women and men as well as for local communities. He took it that the Governing Council wished to endorse the policy, as recommended by the Executive Committee.

It was so decided.

(b) Working Group on Transparency, Accountability and Openness

(CL/212/12(b)-P.1 and P.2)

Ms. J. Alm Ericson (Sweden), Chair of the Working Group on Transparency, Accountability and Openness, presenting the Code of Conduct for IPU Governance Officials set out in document CL/212/12(b)-P.1, together with the terms of reference for the IPU Oversight and Ethics Committee set out in document CL/212/12(b)-P.2, said that the code was intended to reinforce and sustain a culture of trust and accountability such as to achieve the IPU's vision for transparency, accountability and openness. It detailed the principles and values for achieving that vision, had an enhanced focus on the values of the IPU as an international organization, and explained the obligations of IPU governance officials. The code was unanimously supported by the Executive Committee, as were the terms of reference, and would ensure a more accountable, transparent and open IPU.

The President, underlining that such a code was essential to further strengthening good governance within the IPU, said he took it that the Governing Council wished to approve the code and the terms of reference.

It was so decided.

(c) IPU priority theme 2024

(CL/212/12(c)-P.1)

The Secretary General, recalling that an IPU priority theme was to be identified for each year from among the objectives set out in the 2022-2026 Strategy, said that the IPU would continue in 2024 to build on and amplify the momentum created by the activities undertaken

throughout 2023 on the current priority theme of climate action. As explained in document CL/212/12(c)-P.1, however, the proposal was to shift the IPU's priority focus in 2024 towards peace and security in view of the multiplicity of crises around the world that posed a threat to both. The document served as a guide for scaling up robust action by the global parliamentary community in support of peace and security efforts, including in the light of the UN Summit of the Future to be held in September 2024 and the UN Secretary-General's New Agenda for Peace, with related activities provided for in the newly approved consolidated budget for 2024.

The President said that, without peace and security, no progress would be achieved in such other areas as sustainable and social development. He took it that the Governing Council wished to endorse the Executive Committee's proposal of peace and security as the IPU priority theme for 2024.

It was so decided.

Item 13 of the agenda

FUTURE INTER-PARLIAMENTARY MEETINGS
(CL/212/13-P.1)

The Secretary General, drawing attention to the list of future inter-parliamentary meetings set out in document CL/212/13-P.1, said that all of those meetings were consistent with the objectives of the IPU 2022-2026 Strategy and that the list was intended to give visibility to and encourage Members' participation in the activities concerned. In the case of Assemblies, approval was needed for the 150th Assembly and related meetings, which Uzbekistan now proposed to host in March 2025 in place of hosting the 149th Assembly in October 2024, as originally planned. Consultations were under way to identify a new host for the latter.

As to the specialized and other meetings listed, all had secured funding and their venues were no longer a significant issue in view of the potential to hold meetings virtually. Only some of those meetings remained to be approved, in which event the IPU would continue its consultation with partners and donors so as to implement them as scheduled.

Concerning the Sixth World Conference of Speakers of Parliaments scheduled for 2025, the proposal was that it should be held in Geneva, where the significant UN presence counted among the city's advantages in that context, taking into consideration the standard practice of organizing the Conference in close collaboration with the United Nations. A further proposal was that a related Preparatory Committee composed of 20 Speakers of Parliament representing the geopolitical groups should be established to work as from early 2024 on preparations for the Conference.

The President, noting that the list might in due course be supplemented as usual by further meetings organized by the geopolitical groups with their own resources and IPU technical support, said that the World Conference of Speakers of Parliament held every five years was among the IPU's most important meetings and that the Swiss Parliament would be involved in organizing its sixth iteration in Geneva. He took it that the Governing Council wished to approve the list of future inter-parliamentary meetings and the two proposals relating to the Sixth World Conference of Speakers of Parliament.

It was so decided.

Item 9 of the agenda

IPU REGIONAL OFFICES
(CL/212/9-P.1)

The Secretary General, providing an update on progress achieved towards the opening of the two agreed IPU regional offices in Uruguay and Egypt, as presented in document CL/212/9-P.1, said that, in June 2023, the Parliament of Uruguay had signed a host agreement, pursuant to which the IPU was accorded the status of an international organization in Uruguay. Consultations were now ongoing concerning an operational agreement covering such matters as

logistical support and staff. The hope was that those matters would be finalized as soon as possible so that the office, for which premises in Montevideo had already been assigned, could be swiftly operationalized.

Concerning the regional office in Egypt, the IPU was in negotiations with the Egyptian authorities and hoped to conclude in the very near future a host agreement similar to that signed with the Uruguayan authorities. Thereafter, an equally similar operational agreement would be negotiated on the basis of the documentation provided to the authorities, which again mirrored that provided to the Uruguayan authorities, the aim being to ensure that both offices functioned in a standard fashion and employed the same modalities.

The President, pointing out that the first negotiations for any new venture were always hardest but could then be used as a model for facilitating subsequent negotiations of the same kind, said he took that the Governing Council wished to take note of the update provided.

It was so decided.

The sitting rose at 12:20.

Third sitting

Friday, 27 October 2023
(Morning)

The sitting was called to order at 09:15 with Mr. D. Pacheco (Portugal), President of the IPU, in the Chair.

Item 5 of the agenda

INTERIM REPORT BY THE SECRETARY GENERAL ON THE ACTIVITIES OF THE IPU SINCE THE 211TH SESSION OF THE GOVERNING COUNCIL
(CL/212/5-R.1)

The Secretary General, accompanying with a digital slide presentation his interim report on the activities undertaken by the IPU in the preceding nine months, as contained in document CL/212/5-R.1, said that those activities were complemented by the activities of the President and of the IPU's statutory bodies and were highlighted in figures in the report. Those figures attested to the substantial impact of the refreshed Communications Strategy approved in 2022 and to the widespread engagement in the IPU's climate campaign *Parliaments for the Planet*. For activities carried out under Strategic Objective 1, dialogue and consultation with all parties were the watchword in dealing with cases involving the human rights of parliamentarians. In that connection, he thanked the Iraqi parliamentary authorities for facilitating a recent mission to Iraq by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to follow up on one such case. Other activities under the same objective included the development of 25 Indicators for Democratic Parliaments as a self-assessment tool, while under Strategic Objective 2 they included the *I Say Yes to Youth in Parliament* campaign and the hugely successful Ninth Global Conference of Young Parliaments, for which congratulations were due to the host Parliament of Viet Nam.

Activities under Strategic Objective 3 included the continuing and growing work of the IPU Centre for Innovation in Parliament and development of the *Guide to digital transformation in parliaments* in cooperation with the Association of Secretaries General of Parliament, which Members were urged to use judiciously. As to Strategic Objective 4, activities carried out were focused on mobilizing the parliamentary voice in global forums, including the United Nations, examples being the processes of the Universal Periodic Review and voluntary national reviews undertaken in the context of the High-level Political Forum on Sustainable Development. A new handbook on the Convention of the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol had also been produced. Lastly, activities under Strategic Objective 5 had centred on strengthening accountability, transparency and openness within the IPU through the two key tools adopted by the Governing Council at its preceding sitting, namely the anti-harassment policy and Code of Conduct for Governance Officials, with a data protection policy already in place and a policy on sustainability in the pipeline. The previous day's special accountability segment during the Assembly had moreover revealed a keen interest among Members in following up on the implementation of IPU resolutions and other decisions. Lastly, the IPU was pursuing the digital transformation of its own processes, including through holding virtual and hybrid meetings, improving documents management, and making data more accessible to all parliaments and partners.

Mr. Y. Savadogo (Burkina Faso), applauding the Secretary General on his leadership, said that it was vital to turn IPU resolutions and recommendations into action to promote peace, justice and calm across the world.

Mr. A. Shahid (Bangladesh) expressed thanks and congratulations to the IPU for its work to promote the exercise of democracy worldwide.

Mr. K.K.P. Kouassi (Côte d'Ivoire) said that the Secretary General's commendable work and leadership were conducive to action that would benefit those represented by its Members. On that score, the implementation of all IPU resolutions was key.

Mr. C. Cajado Sampaio (Brazil), applauding the Secretary General and the President on their efforts to enhance the IPU's efficiency and visibility, said that work should continue in that vein and that parliaments must make use of the digital tools available to them to improve their own efficiency.

Ms. R.G. Gómez Jiménez (Plurinational State of Bolivia) said that the absence of an emergency item on the agenda of the 147th Assembly, despite the existence of a major situation of international concern, was an issue that must be resolved through amendment of the relevant provisions of the IPU Statutes and Rules. That absence did nothing to promote crucial respect for human rights and the protection of women and children in situations such as that in the Gaza Strip, where people were suffering and being slaughtered en masse.

The President said that all IPU delegations had until the end of November 2023 to submit proposed amendments to the IPU Statutes and Rules in connection with voting on requests relating to an emergency item.

Mr. R. Cutajar (Malta), observing that it was Mr. Pacheco's last Assembly as IPU President, expressed his delegation's thanks to him and his team for their sterling work over the preceding three years. The incoming President would surely continue working along the same lines.

Mr. A. Santos Silva (Portugal) said that his Parliament was honoured to have had one of its members at the helm of the IPU and commended Mr. Pacheco on his successful efforts to increase the IPU's standing and impact around the world. His delegation hoped that Mr. Pacheco would continue working within the IPU in his capacity as a parliamentarian and that his successor would follow his example in discharging her mandate.

The President expressed gratitude to the Portuguese delegation for its kind support to him throughout his three-year tenure.

Ms. C. Cerqueira (Angola), President of the Assembly, said that the organization of the 147th Assembly had been a challenging task that it had overcome thanks to the cooperation and assistance readily provided by the IPU President and, through him, the IPU Secretariat.

The President in turn thanked the Angolan Parliament and authorities for their hospitality and for their competence and engagement that had assured the success of the Assembly.

The Secretary General said in respect of his interim report that he acknowledged the comments and recommendations from the floor, to which he and his colleagues would give particular attention in their endeavour to improve further on the IPU's performance.

The President said he took it that the Governing Council wished to take note of the interim report by the Secretary General.

It was so decided.

Item 15 of the agenda

APPOINTMENT OF TWO INTERNAL AUDITORS FOR 2024
(cf. Rule 41 of the Governing Council)
(CL/212/15-P.1)

The President said that there were two candidates for the two positions of Internal Auditor for 2024, namely Ms. P. Glover-Rolle of the Bahamas and Mr. A. Gryffroy of Belgium. He took it that the Governing Council wished to appoint both candidates by acclamation.

It was so decided.

Item 16 of the agenda

ELECTION OF THE PRESIDENT OF THE INTER-PARLIAMENTARY UNION
(Article 19 of the Statutes and Rules 6, 7 and 8 of the Rules of the Governing Council)
(CL/212/16-P.1, P.2, P.3-rev, P.4-rev and 16-Inf)

The President, noting that the election of the IPU President would take place in accordance with the IPU Statutes and Rules, said that four formal notifications of interest in running as a candidate in that election had been received by the deadline of 09:00 on 26 October 2023 and circulated on receipt to the entire IPU membership. In order of receipt of those notifications, the four candidates were Ms. A.D. Mergane Kanouté of Senegal, whose candidature had been received on 10 June 2023; Ms. C. Gotani Hara of Malawi, whose candidature had been received on 15 June 2023; Ms. T. Ackson of the United Republic of Tanzania, whose candidature had been received on 16 June 2023; and Ms. M. Abdibashir Hagi of Somalia, whose candidature had been received on 18 August 2023.

The Executive Committee had recommended that two of its members from regions without candidates in the election should be appointed as tellers, namely Ms. J. Alm Ericson of Sweden and Mr. S. Andújar of Uruguay, who would ascertain the results of the election with the support of the IPU Secretariat and one observer nominated by each candidate as her representative. Those observers were Mr. M.M. Diaw of Senegal, nominated by Ms. Mergane Kanouté; Mr. V. Musowa of Malawi, nominated by Ms. Gotani Hara; Ms. E. Anyakun of Uganda, nominated by Ms. Ackson; and Mr. M.A. Nadif of Somalia, nominated by Ms. Abdibashir Hagi. He took it that the Governing Council wished to approve the appointment of the two tellers and the nomination of the four observers.

It was so decided.

The Secretary General explained the voting procedure, set out in document CL/212/16-Inf, for the election of the IPU President by secret ballot.

The President invited the four candidates to introduce themselves and present their ideas and vision for the IPU, were they to be elected as its President.

Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal) said that she had been a parliamentarian since 2017 and was now serving her second term, which would run until 2027. As Vice-President of her party's parliamentary group, she specialized in institutional communications and project follow-up and evaluation. With governance a paramount issue for her, she had been a member of several IPU bodies, including the Executive Committee, where her term as a Vice-President was about to end. She fully respected and espoused the ideals of the IPU's founding fathers and the values and principles promoted by the IPU. She had the passion, energy and commitment to devote herself to the IPU, where her experience as an office-holder would give her a head start as its President. In that role, she would work with parliaments towards people-centred activities, the full implementation of IPU decisions and resolutions, the opening of additional IPU regional offices, and further strengthening of the IPU's transparency. She would also condemn all violence and strive to promote religious tolerance and parliamentary diplomacy for peace. Lastly, she would seek amendments to the IPU Statutes and Rules with the aim of resolving important concerns raised by the geopolitical groups.

Ms. C. Gotani Hara (Malawi) said that she was her country's first female Speaker of Parliament and was well qualified, thanks to her 15 years of ministerial experience in the areas of climate change, health, gender and community development, to guide delivery of the IPU's strategic objectives. Urgent and emerging issues must also be effectively addressed, however, especially now that people had lost faith in politicians and institutions for their failure to resolve problems. She therefore intended, if elected, to re-energize the IPU through measures to bring it closer to the people and create stronger engagement with global and regional bodies. Another aim would be to increase the IPU's overall responsiveness by establishing a body that could react swiftly to emerging issues. She would also work to enhance the roles and mandate of the geopolitical groups, promote lasting peace in war-torn areas through parliamentary diplomacy, and champion the adoption of modern laws on climate change, gender, disability and youth. Her mission would be to build a new, more proactive and effective IPU. Assuring the geopolitical groups of her commitment to achieving their ambitions vis-à-vis the issues of specific concern to each, she declared that Members need look no further for a visionary, determined, dynamic and decisive leader.

Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania) said that her priorities if elected as IPU President would include a focus on transparency and accountability, peaceful coexistence, global prosperity, effective participation and representation of the geopolitical groups in IPU organs, inclusion, and equitable representation in national parliaments for women, youth and under-represented groups in particular. Her vision for the IPU would revolve around the three fundamental pillars of collaboration, inclusivity and progress in prioritizing efforts to build solid and dynamic partnerships with international organizations, governments and civil society and successfully effect meaningful change. Her candidature had been endorsed by key African institutions and, in addition to her time as President of the IPU African Group, she was her country's Speaker of Parliament, a former Deputy Speaker and only the second woman since Tanzanian independence to serve her country as its Deputy Attorney General. A vote for her would be meaningful for all women and girls, advance gender equality and motivate other institutions to invest more in women. A vote for her would be a vote for IPU structural reform and inclusivity, climate action, human rights, peaceful coexistence, ethical use of artificial intelligence, and democracy for all.

Ms. M. Abdibashir Hagi (Somalia), stating her belief that she was the right choice for IPU President, said that, if elected, she would be passionately committed to listening to all voices and endeavour to meet members of all parliaments in person as well as advocate tirelessly for their needs. With her credibility and in-depth knowledge of the IPU, there would be no regrets in entrusting her with that responsibility. History would be made with the first-ever election of an African woman as President of the IPU, who should be dedicated to fostering global peace, democracy and cooperation through empowering parliaments. As someone whose only agenda was to serve and act in the best interest of Members, she fitted that description. She would be intent on advancing the IPU's global agenda in the areas of human rights, gender equality, sustainable development and international cooperation to address all urgent challenges, with accountability and transparency as a core principle. A vote for her would be a vote for new ideas and for a woman who fought for hope and democracy, who pledged to make the collective vision for the IPU a reality, and whose words were matched by action.

The President said that the four candidates were already demonstrating their capacity to work with the IPU and thanked them for their commitment to the Organization.

A vote was taken by secret ballot.

The Secretary General, following the vote, said in the absence of the President that the Governing Council might wish to resume its proceedings while the votes were being counted.

It was so agreed.

In the absence of Mr. D. Pacheco (Portugal), President of the IPU, Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates), IPU Vice-President took the Chair.

Item 11 of the agenda

IPU TASK FORCE ON THE PEACEFUL RESOLUTION OF THE WAR IN UKRAINE

Mr. P. Katjavivi (Namibia), Vice-President of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine, delivering an oral report on the activities of the Task Force, said that the Task Force had met regularly since the previous Assembly in March 2023 to examine developments, maintain communication with the Ukrainian and Russian parliamentary delegations, and work towards a road map of next steps. While continuing to advocate for a ceasefire and a return to negotiations, the Task Force was seeking to engage in parliamentary diplomacy and concentrate on small steps towards dialogue and better understanding, with a focus on specific humanitarian issues, including nuclear safety, food security and the situation of conflict-affected children, with the aim of alleviating human suffering.

At its recent meeting in Luanda, the Task Force had held hearings with the Ukrainian and Russian delegations. After concluding from the discussion that both appeared keenest to engage on the issue of children, the Task Force had decided as a medium-term goal to focus its efforts on continuing consultations with both delegations on that issue. It had also agreed to conduct bilateral meetings between its members and the warring parties. In place of Ms. A Gerkens of the Netherlands, it had furthermore welcomed Ms. S. D'Hose of Belgium as a new member with her own connections and insights that could unlock new avenues for dialogue.

Next steps were focused on achieving progress through in-person meetings and more in-depth discussions with both delegations, including between IPU Assemblies, in the more tranquil setting of the IPU Headquarters, with support from Geneva-based experts and specialized UN bodies. The Task Force hoped for such a meeting in early 2024 and looked forward to reporting progress at the 148th Assembly.

The Chair said he took it that the Governing Council wished to take note of the oral report on the activities of the Task Force.

It was so decided.

Item 14 of the agenda

ACTIVITIES OF COMMITTEES AND OTHER BODIES
(CL/212/14-P.1)

(c) Committee on the Human Rights of Parliamentarians
(CL/212/14(c)-R.1 and R.2)

Ms. M.G.A. Odhiambo (Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians), presenting the draft decisions prepared by the Committee at its recent session in Luanda, as contained in document CL/212/14(c)-R.2, said that she would present the cases concerned by region and in alphabetical order.

Africa

Democratic Republic of the Congo

The Committee had examined several cases in the Democratic Republic of the Congo, including three new cases, and wished to thank the Congolese delegation for the information provided during its hearing with the Committee and for its willingness to welcome a mission to the country after the presidential elections.

The Committee had reviewed the new case of Mr. Chérubin Okende, an opposition member of parliament who had been found shot in the head in his car. The Committee was appalled at that murder, and in light of the information given during the hearing, it was confident that the means employed by the authorities to conduct the investigation would reveal in the coming weeks who was behind the crime.

The Committee had also examined the case of Mr. Kabund, another opposition member of parliament. He had been sentenced to seven years in prison for criticizing the Head of State. The Committee was concerned at the severity of Mr. Kabund's sentence for exercising his right to freedom of expression. The Committee called on the authorities to strengthen the protection of that fundamental right by aligning the laws on offences constituting defamation against the Head of State with international human rights standards.

Lastly, the Committee had examined the new cases of Mr. Sakanyi and Ms. Mushobekwa, two parliamentarians whose parliamentary mandates had been arbitrarily invalidated for absenteeism despite medical certificates explaining their absence. The Committee took note of the information submitted by the authorities and called on the National Assembly to provide a copy of the report of the special committee tasked with reviewing cases of absenteeism.

The Governing Council adopted unanimously the three draft decisions relating to, respectively, the case of Mr. Jean Marc Kabund, the cases of three Congolese parliamentarians, and the case of Chérubin Okende Senga.

Eswatini

The case in Eswatini concerned three parliamentarians, two of whom had been in detention on various charges since July 2021 in the aftermath of protests calling for democratic reforms in the country. On 1 June 2023, the judge in the case had found them guilty of the most serious charges but reserved sentencing for December 2023. Both men risked spending 20 years in prison.

The findings of the IPU trial observer and the Committee's analysis of the verdict confirmed earlier concerns that the criminal cases brought against the parliamentarians had come in response to their actions to support political change. Indeed, the Committee was convinced that both men should never have been prosecuted in the first place. The Committee sincerely hoped that the matter would still be resolved, in a way that was in line with applicable human rights standards, before the men were sentenced.

At the same time, the Committee remained keen to travel to Eswatini to discuss with the relevant authorities and other stakeholders the issues that had emerged in the case.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the cases of three Eswatini parliamentarians.

Senegal

The draft decision concerned the case of Mr. Ousmane Sonko, in Senegal. The Committee sincerely thanked the Senegalese delegation for the productive hearing held during the current Assembly. It had been reassured to learn that Mr. Sonko was receiving medical care. Nevertheless, it remained very concerned by Mr. Sonko's state of health. The Committee also had concerns regarding the possibility that Mr. Sonko could be prevented from carrying out the necessary steps to validate his candidacy for the upcoming presidential election.

The Committee wished to send a delegation to Senegal as soon as possible to visit Mr. Sonko in detention and to be able to settle the case in a satisfactory manner. It thanked the Senegalese delegation for its assurances that it would cooperate in that regard.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Mr. Ousmake Sonko.

Zimbabwe

The Committee thanked the Speaker of the National Assembly for the exchange it had had with him during a hearing and for his assurance that an on-site mission to Zimbabwe was welcome. The Committee looked forward to receiving the details of the organization of such a mission as soon as possible.

However, the Committee was concerned by alarming reports about the rapidly deteriorating health of Mr. Job Sikhala, a seasoned parliamentarian of the Citizens Coalition for Change (CCC) opposition party who had spent more than a year in a maximum-security prison over a speech he had made in June 2022.

The Governing Council had before it the report of the IPU trial observer who had attended some of the court hearings in the case. His findings confirmed allegations that Mr. Sikhala's rights to a fair trial had been violated, including his right to bail. The observer had highlighted several breaches of due process and concluded that there was no evidence to support the verdict that Mr. Sikhala was guilty of obstructing the course of justice.

The Committee deplored the fact that the continued arbitrary detention of Mr. Sikhala made it impossible for him to practically exercise his right to take part in the 23 August elections. The Committee urged the authorities to free Mr. Sikhala at once and to ensure that all his rights were respected.

The Committee had received a new complaint from 23 parliamentarians from the CCC party, claiming that the Speakers of both Houses had revoked their mandates in an arbitrary manner. It alleged that the Speakers had acted on a fraudulent letter from an imposter claiming to act as the interim Secretary General of the CCC while ignoring all communications coming from the CCC parliamentarians. The Committee believed that those 23 newly elected opposition parliamentarians should never have lost their seats in parliament and called on the authorities to consider modifying that procedure to ensure that all members of parliament could carry out their mandate freely.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the cases of 23 Zimbabwean parliamentarians.

Asia

Myanmar

In Myanmar, 72 parliamentarians had been subject to serious violations, including arbitrary arrest and detention, torture and inhumane treatment following the military coup d'état of 2021. Their situation was alarming as all visits to the detained parliamentarians and their communication with the outside world had been banned for over a year. In addition, the Committee was shocked to learn that five parliamentarians had lost their lives while avoiding arrest.

The Committee strongly condemned those crimes against IPU colleagues and once again urged the military authorities to release all parliamentarians immediately. It also reiterated its call to Members, and all fellow parliamentarians, to take action in solidarity with their colleagues in Myanmar, who all needed their support. The Committee requested the IPU to take action to help put an end to impunity in the case.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the cases of 72 parliamentarians of Myanmar.

Pakistan

The Committee thanked the member of the Pakistani delegation for the constructive exchange that had taken place during a hearing.

However, the Committee was deeply concerned by the deteriorating situation of opposition parliamentarians in Pakistan, as it had received a new complaint with allegations of arbitrary arrest and detention, inhumane treatment and violations of due process against four parliamentarians of the Pakistan *Tehreek-e-Insaf* (PTI) party, including its chairperson, Mr. Imran Khan. The complaint also covered allegations concerning the case of Senator Swati of the PTI, who had been forced to go into hiding to avoid further persecution.

The Committee was troubled by allegations that military and intelligence authorities used threats and acts of intimidation and infringed the right to privacy of PTI parliamentarians who remained loyal to their party or were critical of the authorities, and that such pressure ceased as soon as they changed their affiliation.

The Committee urged the Pakistani authorities to ensure that crimes against their colleagues were not left unpunished – regardless of their affiliation – and to ensure that such cases did not recur. It also hoped to go to Pakistan urgently to meet all parties to make progress towards the resolution of the growing number of cases in the country.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the cases of six Pakistani parliamentarians.

Philippines

The Committee was presenting to the Governing Council draft decisions in four cases in the Philippines. The positive news in the cases of Mr. Ocampo and Mr. Trillanes was that the doubtful legal action taken against them had finally been dismissed, which was why the Committee was pleased to recommend that the Governing Council close those cases.

The situation was not very rosy, however, in the two remaining cases. Former Senator de Lima continued to linger in detention on drugs charges even though the prosecution’s case had collapsed. Indeed, a full analysis of her situation showed convincingly that she had been charged in response to her criticism of former President Duterte. The Committee therefore renewed its call on the Filipino authorities to release Ms. de Lima immediately.

With regard to the final case, which concerned a current parliamentarian, Ms. Castro, and a former parliamentarian, Ms. Elago, both had been vilified or worse, threatened by prominent figures within the political or military establishment. In fact, days earlier, former President Duterte had made it clear on television that he thought that Ms. Castro should be killed. The Committee was appalled that a former President had made those remarks, which could put Ms. Castro’s life in real danger. The Committee was pleased that the parliamentary authorities had quickly spoken out against that serious incident. It trusted that they, along with the judicial authorities, would take all further steps that might be required.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Saturnino Ocamo.

Sri Lanka

The Committee presented to the Governing Council a draft decision regarding the assassination of four Sri Lankan parliamentarians. They had been murdered between 2005 and 2008 at a time when Sri Lanka was facing a civil war that pitted the Government against a Tamil insurgency.

The pursuit of justice had significantly advanced regarding two of those murders. However, that was not the case for the assassinations of Mr. Pararajasingham and Mr. Raviraj, who both belonged to the Tamil National Alliance.

The Committee was convinced that further steps could, and should, be taken to find and punish the culprits of those two murders. It believed that those steps should be part of a comprehensive approach by the Sri Lankan authorities, including parliament, to put in place stronger mechanisms of accountability to address the serious crimes committed in Sri Lanka in the past.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the cases of five Sri Lankan parliamentarians.

Middle East and North Africa

Iraq

The Committee undertook its first mission to Iraq in August 2023, as described in the report contained in document CL/212/14(c)-R.1, to promote a satisfactory resolution of the case of former Iraqi parliamentarian Mr. Ahmed Al-Alwani.

On behalf of the Committee, she wished to warmly thank the Iraqi authorities, particularly the parliamentary authorities, for having received the mission and facilitated its smooth conduct, including a meeting with Mr. Al-Alwani in prison.

The mission report before the Governing Council called for the immediate release of Mr. Al-Alwani in light of the flawed legal proceedings and the abuses he had suffered in the early stages of his detention and urged the judicial authorities to lift the death sentence passed against him. The Committee also called on the Iraqi authorities to end impunity by immediately investigating Mr. Al-Alwani's allegations of torture and holding those responsible accountable.

The Committee would continue supporting the Iraqi authorities' efforts in promoting a satisfactory resolution of Mr. Al-Alwani's case and hoped that he would be released soon.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Mr. Ahmed Jamil Salman Al-Alwani.

Mr. D. Pacheco (Portugal), President of the IPU, resumed the Chair.

Ms. M.G.A. Odhiambo (Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians) said that the cases she had referred to were only some of the numerous cases before the Committee. In view of the record growing number of cases, it could be seen that being a parliamentarian could be truly dangerous. Unfortunately, that trend was apparent in all the regions of the world. The Committee counted on the support of Members to help their colleagues under threat.

The President said that the Governing Council was called upon to elect one member of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians and that it would be necessary to proceed to a vote as there were three candidates for the vacancy, namely Ms. L. Fehlmann Rielle of Switzerland, Mr. Wong Chen of Malaysia, and Ms. A.D. Brosas of the Philippines.

The Secretary General said that, in accordance with Rule 29 of the Rules of the Governing Council, a vote in such cases was normally conducted by show of hands or by standing vote unless a roll-call vote was deemed necessary by the President or requested by a member of the Governing Council.

The President, after confirming that each of the three candidates still intended to stand for the vacancy, said that, in the absence of any objections, the Governing Council would proceed to a vote by show of hands.

It was so agreed.

The Secretary General, in response to questions from Mr. R. Edwards (Chile) and Mr. W. William (Seychelles), said that the voting procedure would be the same as followed in the vote taken during the first sitting and that the Committee on the Human Rights of Parliamentarians currently comprised three members from the African Group, one from the Asia-Pacific Group, two from the Group of Latin America and Caribbean, and three from the Twelve Plus Group.

A vote by show of hands was taken.

Number of votes obtained:

Ms. R. Fehlmann Rielle (Switzerland)	73
Mr. Wong Chen (Malaysia)	49
Ms. A. Brosas (Philippines)	15

Having obtained the required majority, Ms. R. Fehlmann Rielle (Switzerland) was elected a member of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians for a five-year term ending in October 2028.

The President congratulated Ms. Fehlmann Rielle on her election to that important committee.

Item 16 of the agenda
(resumed)

ELECTION OF THE PRESIDENT OF THE INTER-PARLIAMENTARY UNION
(Article 19 of the Statutes and Rules 6, 7 and 8 of the Rules of the Governing Council)
(CL/212/16-P.1, P.2, P.3-rev, P.4-rev and 16-Inf)

The President said that he had been informed by the tellers that they had ascertained the results of the election for the President of the IPU, which were:

Number of ballots:	303
Required majority:	152

Number of votes obtained:

Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal)	59
Ms. C. Gotani Hara (Malawi)	61
Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania)	172
Ms. M. Abdibashir Hagi (Somalia)	11

Having obtained the required majority, Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania) was elected as President of the IPU for a three-year term ending in October 2026.

The President, expressing thanks to all four candidates and congratulating Ms. Ackson on her election, said that it had been important to have more than one candidate and also to have women candidates, especially from the very continent where the election had taken place.

Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania) said that she was humbled by her election and overwhelmed with gratitude for the confidence bestowed on her by fellow parliamentarians. She accepted the position with all humility and recognized the many responsibilities that it entailed. She was indebted to the Tanzanian President and Government for their unwavering support of her candidacy and reserved special thanks for her campaign team led by Speakers of Parliament and comprising parliamentarians and comrades from around the world. The campaign had been dignified and well fought, for which she was grateful to her fellow contestants – all very able women. Inviting all three of them to join her on the podium, she confirmed that, as IPU President, she would harness ideas such as theirs in working hand in hand with all representatives towards further enhancing the IPU's effectiveness, accountability and transparency, making it a better place and ensuring that it served as a voice for all. In that endeavour, she foresaw that she would be consulting often with the outgoing IPU President, whom she thanked for his service, and indeed with his predecessors.

The President, wishing the very best of luck to Ms. Ackson in her new IPU role, said that to be IPU President was not an easy task but that she was a great woman from Africa known for her capacity and competence, which boded well for her and the IPU alike.

The sitting rose at 12:45.

Fourth sitting

Friday, 27 October 2023
(Afternoon)

The sitting was called to order at 14:35, with Mr. D. Pacheco (Portugal), President of the IPU, in the Chair.

Item 14 of the agenda
(continued)

ACTIVITIES OF COMMITTEES AND OTHER BODIES
(CL/212/14-P.1)

(a) Forum of Women Parliamentarians
(CL/212/14(a)-R.1)

Ms. F. Malaquias (Angola), President of the 36th session of the Forum of Women Parliamentarians, presenting the report of that session held on 23 October 2023, as contained in document CL/212/14(a)-R.1, said that, in contributing from a gender perspective towards the work of the 147th Assembly on the draft resolution on orphanage trafficking, participants had called for strong legislation and international cooperation to tackle the root causes of child trafficking and its gender-related aspects, proposing amendments since incorporated into the draft approved for transmission to the Assembly. The Forum had also examined in an interesting panel discussion the challenges facing women in politics, as described in the report, and the sharing of family responsibilities, with male participants advocating for the involvement of men in child rearing and domestic tasks. In conclusion, she expressed admiration for the incoming IPU President, whose accession to that prestigious leadership role was an inspiration for all women. Her evident determination, commitment, integrity and passion for public service would surely take the IPU to new heights in its work to promote a fairer and more balanced world.

(b) Forum of the Young Parliamentarians of the IPU
(CL/212/14(b)-R.1)

Ms. E.T. Muteka (Namibia), member of the Board of the Forum of the Young Parliamentarians of the IPU, presenting the report of the Forum's meeting held on 24 October 2023, as contained in document CL/212/14(b)-R.1, said that, at that meeting, the persistently low level of youth participation in parliament had been highlighted as a wake-up call for action to implement measures promoted by the IPU *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign. In addition to learning about positive youth-related developments in various countries, the Forum had contributed a youth perspective to the work of the 147th Assembly, specifically in respect of the General Debate and the draft resolution on orphanage trafficking. The Forum had also held hearings with the candidates for the IPU presidency, welcoming each candidate's commitment to boosting the presence of young parliamentarians at IPU Assemblies and in related leadership structures. It had furthermore approved the nomination of a new member of the Board, which itself had met to discuss ways of further advancing youth participation at the IPU and possible themes for the Tenth Global Conference of Young Parliamentarians in 2024.

The President said that the participation of so many young parliamentarians in IPU Assemblies was highly welcome and infused energy into the proceedings.

(d) Committee on Middle East Questions
(CL/212/14(d)-R.1)

Mr. H.-J. Talsma (Netherlands), member of the Committee on Middle East Questions, presenting the report of the Committee's four recent meetings in October 2023, as contained in document CL/212/14(d)-R.1, said that the Committee had agreed that parliamentarians must transcend differences to unite in finding peaceful solutions to the Israel-Palestine crisis. Any lack of

a common position would fail innocent Israeli and Palestinian civilians, including children, who had been killed or wounded, lost family and homes, lived in daily fear of their lives and would continue to suffer without an immediate halt to the bloodshed, which was an utmost priority for the Committee.

Mr. K. Darwish (Egypt), member of the Committee on Middle East Questions, continuing the presentation, said that the Committee had also proposed the six recommendations listed in the report for resolving the Israel-Palestine crisis through immediate action. Those recommendations entailed a complete ceasefire, the lifting of the humanitarian blockade of the Gaza Strip, the release of all hostages, unconditional respect for international humanitarian law and UN resolutions, the resumption of negotiations on a two-State solution and, lastly, a visit to the region at the earliest opportunity by a delegation from the Committee.

The President, thanking the Committee for its hard work, said that three candidatures had been received for the three vacancies on the Committee, namely those of Mr. H. Arshakyan of Armenia, Mr. S. Mantamiharja of Indonesia, and Ms. A. Erdoğan of Türkiye.

The Secretary General said that those candidatures posed a difficulty, as two of the three vacancies were to be filled by women. In similar situations in the past, the practice had been to invite the Governing Council to endorse the election of the one woman candidate as a member of the Committee and then elect one of the two male candidates to the one vacancy reserved for a man, leaving the third vacancy open until it could be filled by a woman.

The President, on that basis, after ascertaining that Mr. Arshakyan and Mr. Mantamiharja still intended to stand as candidates, said he took it that the Governing Council wished to endorse by acclamation the election of Ms. Erdoğan as a member of the Committee.

It was so decided.

A vote by show of hands was taken to elect one of the two male candidates as a member of the Committee.

Number of votes obtained:

Mr. H. Arshakyan (Armenia)	43
Mr. S. Mantamiharja (Indonesia)	56

Having obtained the required majority, Mr. S. Mantamiharja (Indonesia) was elected a member of the Committee on Middle East Questions.

(e) Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law
(CL/212/14(e)-R.1)

Mr. J.K. Waweru (Kenya), President of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law, presenting the report of the Committee's meeting held on 24 October 2023, as set out in document CL/212/14(e)-R.1, said that he would highlight two specific matters in that report, the first being the plight of refugees and internally displaced persons. With the multiplication of conflict situations, the overall picture had recently worsened, especially for women and children. Already experiencing the dire and challenging situations identified in the report, displaced persons were now also disproportionately affected by climate-related disasters. As to the second matter of conflict situations, the Committee had underscored the obligation of all parties to respect – and ensure respect for – international humanitarian law through the actions listed in the report. It had also called for a stop to war and for the provision of humanitarian assistance to all conflict-affected civilians. In conclusion, he drew attention to the Global Refugee Forum scheduled for December 2023 in Geneva and called on all Members to work towards committing new pledges for achieving the objectives of the important Global Compact on Refugees.

The President said that there were only two candidates for the three vacancies on the Committee to Promote International Humanitarian Law, namely those of Ms. L. Carvajal of Chile, nominated by the Group of Latin America and the Caribbean, and Mr. A. Farrugia of Malta, nominated by the Twelve Plus Group. He took it that the Governing Council wished to elect by acclamation both those candidates as members of the Committee.

It was so decided.

(f) Gender Partnership Group
(CL/212/14(f)-R.1)

Ms. J. Alm Ericson (Sweden), member of the Gender Partnership Group, presenting the report of the Group's 48th session on 22 and 26 October 2023, as set out in document CL/212/14(f)-R.1, and citing figures shown in the report and its annexes, said that the Group had found that women accounted for just over one third of delegates at the 147th Assembly, a proportion that was not good enough and indeed had been bettered on a few previous occasions. Compared with the 146th Assembly, however, fewer delegations had been sanctioned for repeated failure to observe gender equality in their composition and more delegations were gender-balanced, which was commendable. The Group had also begun discussing an action plan for implementation of the new *Policy to prevent and address harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events*, which it had been proud to develop. As part of its work to support parliaments with few women members, the Group had held a constructive follow-up dialogue with the Nigerian delegation covering the persistent challenges facing Nigerian women in politics and the renewed efforts envisaged to address that situation, which it would continue to monitor.

The Secretary General, responding to requests from representatives of Mozambique, Namibia and Burundi for the correction of omissions or errors in the information contained in Annex II of the report concerning the percentages of women parliamentarians in delegations, said that inaccuracies in that information would be corrected as necessary. It should be noted, however, that only delegations composed of between 40% and 60% of each gender were listed in that Annex, the idea being to give such delegations visibility as a way of promoting gender parity within all IPU delegations.

The President said that any perceived errors should be reported to the IPU Secretariat, which would verify the figures concerned and produce an amended version of the report, as necessary, for circulation to all Members.

(g) Advisory Group on Health
(CL/212/14(g)-R.1)

Ms. L. Clifford-Lee (Ireland), member of the Advisory Group on Health, presenting the report of the meeting of the Advisory Group on Health held on 24 October 2023, as set out in document CL/212/14(g)-R.1, said that the Group's rules and practices in the context of amendments to the IPU Statutes and Rules had featured among its discussions, as had peace and security, the IPU's priority theme for 2024, with an emphasis on the linkages between conflict, climate change, displacement and health. After learning during an informative field visit to a maternity hospital in Luanda about the main indicators for maternal and child health, it had made the recommendations detailed in the report, notably concerning access to primary health care and the sharing of good practices in the area of sexual and reproductive health and rights. Lastly, the Group had received updates on the activities of its technical partners – welcoming in that regard the six-month extension of the IPU's Memorandum of Understanding with the World Health Organization – and on the ongoing collaboration with the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health.

The President said that Ms. Clifford-Lee had been elected President of the Advisory Group and Mr. F.E. Ndugulile of the United Republic of Tanzania as its Vice-President.

(h) High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism
(CL/212/14(h)-R.1)

Ms. Á. Vadai (Hungary), Acting Chair of the High-Level Advisory Group (HLAG) on Countering Terrorism and Violent Extremism, presenting the report of the 14th and 15th HLAG meetings held respectively on 11 May 2023 and 24 October 2023, as contained in document CL/212/14(h)-R.1, said that, at its 14th meeting, the HLAG had updated participants on the second phase of its mobile application and discussed preparations for the two thematic meetings of the *Call of the Sahel* since held in September 2023. At its 15th meeting, the HLAG had discussed the pressing challenges in the Sahel, where the worsening conflict and ongoing instability increased the region's vulnerability and merited the same global attention as crises elsewhere. The HLAG had ultimately concluded that strategic measures were required to address the pervasive security, governance and corruption issues obstructing the region's development. In conclusion, she outlined the proceedings of the recent Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism described in the report, highlighting from among its conclusions the need for the establishment of an ad hoc mechanism within the HLAG to coordinate, monitor and follow up on the second phase of the *Call of the Sahel*.

Mr. M. Bouden (Algeria) said that the report presented did not reflect the entirety of the discussions conducted during the 15th HLAG meeting, at which many had commented on the situation in Gaza and raised the related issue of war crimes. Regrettably, those matters had not been added as an item on the meeting's agenda as requested. There could be no monopoly of the truth – and especially not in a multilateral organization that was the world's oldest, founded, moreover, with the aim of bringing together ideas. His fear was that reports from other IPU bodies might be similarly incomplete. The matter should be investigated by the Secretary General and the report rewritten to the required standard.

The President said that the IPU Secretariat took it as read that reports received from any IPU body had been agreed by consensus of their respective members. The IPU had no interest in interfering in the content of any report.

Ms. Á. Vadai (Hungary), Acting Chair of the HLAG, said that mutual respect among parliamentarians, irrespective of whether they shared the same views, was a basic IPU principle. Passion about politics and rudeness should not, however, be confused. Requests had been made to amend the HLAG's agenda, focused on the *Call of the Sahel*, after it had already been adopted, which was against the rules as she understood them and therefore not a matter for any Chair to decide, in particular when legal advice promised by the IPU Secretariat had not materialized. Indeed, the HLAG's wish to address certain issues under any other business had been thwarted by those very same rules. Noting that she had simply delivered the report provided to her by the IPU Secretariat, she stressed that personal political agendas were off limits within the HLAG.

The Secretary General said that the IPU Secretariat had drafted the HLAG report on the basis of the deliberations that had taken place during the meetings concerned. In so doing, it had sought to focus on the chosen theme of the *Call of the Sahel* in addition to capturing what it believed was the consensus among participants. In making his views known, Mr. Bouden had not in effect rejected the report but rather expressed a reservation thereto.

The President said that the reservation would be placed on record.

Mr. M. Bouden (Algeria), welcoming that response, reiterated that, during the meeting, several HLAG members had spoken forcefully and at length about the situation in Gaza, which was moreover an utmost priority. Their views on the subject had warranted coverage and deserved respect.

The President, after again taking note of the Algerian reservation to the report, said that there were four candidates for six vacancies on the HLAG. Those candidates were: Mr. C.H. Arrien Cronembold of the Plurinational State of Bolivia, nominated by GRULAC; and Ms. L. Saint-Paul of France, Mr. Z. Mojškerc of Slovenia and Ms. C. Badertscher of Switzerland, each nominated by the Twelve Plus Group. He took it that the Governing Council wished to elect by acclamation those four candidates as HLAG members.

It was so decided.

(i) Working Group on Science and Technology
(CL/212/14(i)-R.1)

Mr. D. Naughten (Ireland), Chairperson of the Working Group on Science and Technology, presenting the report of the Group's online meeting of 6 September 2023 and its two meetings of 24 and 26 October 2023, as contained in document CL/212/14(i)-R.1, said that the Group was ever ready to assist Members in support of their evidence-based decision-making within the IPU. At its first meeting, it had discussed final preparations for the Science for Peace Parliamentary Meeting on water security and rebuilding peaceful coexistence with science, since held in Viet Nam, and pilot projects proposed for engaging the scientific community with parliamentarians. At its second meeting, it had agreed to develop a parliamentary toolkit on such engagement, based on the outputs from existing pilot projects, and heard about activities conducted and future plans in the area of evidence-based policy and in the UN multistakeholder context. At its third meeting, it had discussed how best to implement the outcomes of the Science for Peace Parliamentary Meeting, its involvement in future water- and climate-related events, and the ethics of artificial intelligence as the theme for the 2024 Science for Peace Schools programme in Jordan.

The President said that there were three candidates for the four vacancies for membership of the Working Group, namely: Ms. N. Kpochan Razaki of Benin, nominated by the African Group; Ms. C.M. Mumma of Kenya, also nominated by the African Group; and Ms. Á. Vadai of Hungary, nominated by the Twelve Plus Group. He took it that the Governing Council wished to elect those three candidates by acclamation.

It was so decided.

Item 17 of the agenda

ELECTIONS TO THE EXECUTIVE COMMITTEE
(cf. Article 2(k) of the Statutes and Rules 37, 38 and 39 of the Rules of the Governing Council)
(CL/212/17-P.1)

The President, after expressing gratitude to the outgoing members of the Executive Committee for their tireless commitment to contributing to the work of the IPU, said that, as listed in document CL/212/17/-P.1, the 10 candidatures received for the 10 announced vacancies were those of: for the African Group, Mr. G.O. Akpabio of Nigeria and Ms. N.B.K. Mutti of Zambia, both for a four-term ending in October 2027; for the Asia-Pacific Group, Mr. M. Dick of Australia and Mr. F. Zon of Indonesia, both for a four-term ending in October 2027; for the Eurasia Group, Ms. S. Mikayilova of Azerbaijan for a four-term ending in October 2027; for GRULAC, Mr. C. Cajado Sampaio of Brazil for a four-year term ending in October 2027; and for the Twelve Plus Group, Mr. L.-J. de Nicolaÿ of France to complete the term of Mr. F. Marchand ending in October 2026, Ms. D.-T. Avgerinopoulou of Greece to complete the term of Ms. O. Kefalogianni of Greece ending in October 2025, Mr. A. Almodobar of Spain to complete the term of Mr. J.I. Echániz of Spain ending in October 2025, and Ms. G. Morawska-Stanecka of Poland for a four-year term ending in October 2027. Along with accompanying letters and curricula vitae, those candidatures had been shared with the full membership. He took it that the Governing Council wished to elect by acclamation the 10 candidates as members of the Executive Committee.

It was so decided.

Item 18 of the agenda

REPORTS ON RECENT IPU SPECIALIZED MEETINGS
(CL/212/18-R.1)

The President, introducing the item, said that oral or video presentations would be made on a number of the specialized meetings listed in document CL/212/18-R.1, which also contained links to more detailed information available on each meeting via the IPU website.

A video on the Parliamentary Conference on Interfaith Dialogue, held in Marrakesh, Morocco, from 13 to 15 June 2023, was screened.

Mr. A. Gryffroy (Belgium), reporting on the Parliamentary Forum at the UN High-level Political Forum on Sustainable Development 2023, held on 18 July 2023 in New York, said that the event had included three panel discussions on the work of parliaments to advance the SDGs, which were on life support, with few of the targets in sight and others regressing. Parliaments played a critical role in promoting the attainment of those Goals through stronger political will and a new economic model prioritizing people and nature above profits. The Parliamentary Forum had produced 10 recommendations for tackling SDG-related challenges, including through the engagement of a wide range of stakeholders and increased participation in the national voluntary review process, and looked forward to progress in 2024.

A video on the Second World Summit of the Committees of the Future, held in Montevideo, Uruguay, from 25 to 27 September 2023, was screened.

Mr. D. Carden (United Kingdom), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, reporting in a pre-recorded video message on the Ninth Global Conference of Young Parliamentarians held in Hanoi, Viet Nam, from 15 to 17 September 2023, said that the Conference – the largest ever of young parliamentarians – had focused on ways of accelerating the achievement of the SDGs through digital transformation and innovation. The actions proposed to that end in the Conference statement included enhancing digital structures, strengthening innovation and start-up ecosystems, ethically and sustainably harnessing frontier technologies such as artificial intelligence to mitigate potential risks, and increasing networking in cooperation with the IPU Centre for Innovation in Parliament. Young parliamentarians had left the Conference feeling energized, emboldened and empowered to champion digital transformation in their parliaments and stood ready to do their part towards attainment of the SDGs.

A video on the Ninth G20 Parliamentary Speakers' Summit and Parliamentary Forum, held in New Delhi, India, from 12 to 14 October 2023, was screened.

Item 19 of the agenda

OTHER BUSINESS

The Secretary General, prefacing his remarks with congratulations to incoming IPU President Ms. T. Ackson of the United Republic of Tanzania, on her deserved victory in the election of the IPU President and pledging the IPU Secretariat's loyal collaboration in taking forward the IPU in accordance with her vision, said that many delegates had expressed a wish to pay a resounding tribute to the outgoing IPU President for the outstanding manner in which he had discharged his functions throughout his term of office. He had therefore suggested the inclusion of a segment for that purpose under the present item.

A video retrospective of Mr. D. Pacheco of Portugal in his role as the 30th IPU President was screened.

Mr. A. Gryffroy (Belgium), speaking on behalf of the Twelve Plus Group, said that Mr. Pacheco was known to all as a Portuguese parliamentarian with big ideas, a constant smile and the warmest of hearts alongside his enormous commitment to democracy and human rights. In word and deed, he had been an exceptional IPU President whose term had come to its inevitable end. The good news was, however, that he would continue inspiring parliamentarians as a member of the Portuguese delegation to the IPU. The Twelve Plus Group thanked him for all his work at the helm and eagerly anticipated his return to the ranks.

Ms. S. Carvajal Isunza (Mexico), speaking on behalf of GRULAC, said that a greatness of spirit, humility, modesty and humanitarianism were characteristic of the IPU President, as were his openness to dialogue and willingness to listen. GRULAC was grateful for his record support to its region, which, thanks to his enthusiastic efforts, was poised to welcome the opening of a long-awaited IPU regional office in Uruguay. His many achievements had transpired from his close

interaction with the geopolitical groups and his understanding of their respective needs and those of the IPU itself, benefiting Members and promoting multilateral cooperation. His commitment to IPU values had left an undoubted mark on the Organization.

Ms. D. O'Neill (Australia), speaking on behalf of the Asia-Pacific Group, said that Mr. Pacheco was greatly admired by the Group and attended its meetings at every Assembly to give a brief update on his many activities around the world. The video screened had provided but a glimpse of his passion, vigour, hope and firm engagement in the service of democracy. Thanking him for his tireless efforts in the interest of the Asia-Pacific region and all geopolitical groups, the Group looked forward to working with him as a delegate for Portugal.

Ms. S. Mikayilova (Azerbaijan), speaking on behalf of the Eurasia Group, said that she wished to thank Mr. Pacheco for his outstanding work, great legacy and valuable contribution to bilateral relations that would guide Members in the coming years, with his visit to Azerbaijan well remembered. The Group looked forward to continuing and enhancing its fruitful cooperation with the IPU under its new President.

Mr. P. Katjavivi (Namibia), speaking on behalf of the African Group, said that the Group acknowledged with thanks and appreciation Mr. Pacheco's tremendous passion and energy for the work of the IPU. He had lived up to his promises and led from the front, inspiring Members' confidence and making them feel a true part of the institution and minded to do more. He had also inspired them to believe in what he stood for and to trust that his aims were achievable. The Group wished him well in his future endeavours and would continue to consult him going forward so as to consolidate the work begun under his mandate.

Mr. S. Tynkkynen (Finland), speaking on behalf of the Forum of Young Parliamentarians, said that Mr. Pacheco had set a precedent through his constant engagement with young parliamentarians and his participation in their activities. His job entailed hard work with a great deal of travel, yet he always had a smile and immense energy for which he was much appreciated. He had worked to build a better world for future generations and unfailingly stood up for democracy, a rules-based order and human rights. The Forum was extremely proud of the outgoing IPU President.

Ms. C. López Castro (Mexico), speaking on behalf of the Forum of Women Parliamentarians, said that Mr. Pacheco was among the best Presidents in IPU history, setting many precedents and building solid friendships. He had bravely forged ahead with an in-person Assembly in the wake of the COVID-19 pandemic and devoted himself to the IPU, which was now proud to have its own anthem. Highlighting his energy, discipline and respectful demeanour, she applauded his efforts to promote youth and women's participation in the IPU, which had left a lasting imprint. She was thankful for the privilege of having worked with him and joined all others in looking forward to his participation in the 148th Assembly.

Mr. S. Patra (India), describing Mr. Pacheco as a dear friend to his country, said that his passionate commitment to promoting parliamentary democracy had touched parliaments worldwide and that his inspirational leadership in taking the IPU forward had left a rich legacy for others to emulate. He would be remembered for having explored new and broader frontiers, thereby opening bigger and brighter horizons for the IPU as it strived to build a more peaceful, tolerant and progressive world. On behalf of the world's largest democracy, he thanked Mr. Pacheco for his service and wished him well going forward.

Mr. C. Cajado Sampaio (Brazil) said that Mr. Pacheco was born not only to be IPU President but the best on record, to which his ample capabilities stood as testimony. He had welcomed and shown respect for all Members while taking on board any criticisms. He had also enriched the IPU's own democracy, boosting youth and women's participation in its activities, and had motivated Members to do more. To have brought the 147th Assembly to a Portuguese-speaking country in Africa was a further sign of his distinction. The principles he had instilled during his presidency would surely be perpetuated by Members and his successor alike.

The Secretary General, paying his own tribute, said that he viewed Mr. Pacheco as a friend and brother and that the video retrospective shown had perfectly encapsulated his presidency in active support of the IPU's vision and strategy. As confirmed by the preceding tributes, that presidency had indeed been characterized by Mr. Pacheco's commitment and selfless service to the IPU. His boundless energy and well-recognized achievements for and within the IPU stemmed from his quality as a collaborative team player – and notably one who looked ahead with his aims for the Organization in the same direction as himself. While not denying their skirmishes along the way, they had always reached the same end destination in the interests of the IPU. Emphasizing Mr. Pacheco's quality as a President for all IPU Members, he wished to present him personally with a symbolic gift to remind him of the IPU motto "For democracy. For everyone", of the IPU's founding ideals of peace through dialogue and mediation, of the friendships forged at the IPU, and of his accomplishments in its service. He hoped to see him using the gift in continuing his same duties in future as a proponent of democracy.

The Secretary General presented the gift of an IPU fountain pen to Mr. Pacheco.

The President, expressing thanks for the many kind words of tribute, said that such words were unnecessary, as he had worked simply to fulfil his obligations as IPU President. His successor would undoubtedly show the same commitment and readiness to serve, which was what all IPU Presidents knowingly signed up for. He had always sought to be of equal service to all Members, irrespective of their size or geographical location. Many of the changes he had pursued under his watch had been accomplished through the hard work of the IPU Secretariat. As a humble human being, he was not perfect and had made mistakes, but his approach had always been to do as much as possible, as best as possible.

Stressing that his achievements as IPU President would have been impossible without the help he had received, he thanked the Portuguese Parliament for its understanding of his absences on IPU business and was grateful to its staff, in particular his assistant Mr. A. Reis, for having so efficiently organized his life. He also thanked each and every IPU staff member for their exemplary teamwork and all countries around the globe that had hosted his visits, of which he had unforgettable memories. Lastly, he thanked his family for their unwavering support and strength, at the same time apologizing for having missed his children's university graduations while away. On that note, he declared the 212th session of the Governing Council closed.

The sitting rose at 17:15.